ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى

العدد «44»

الخميس
5 مارس 2026م

https://decembernews.com

البعثة الدولية تشرع في بناء وحفظ ملفات للأشخاص المشتبه بضلوعهم في جرائم خلال الحرب

الجيش يتنصل من تصريحات ناجي عبدالله... وكرتي يعيد تكرار الموقف الداعم لإيران

مياه النيل تتصدر مباحثات كامل إدريس بالقاهرة

تقارير 05 — الحركة الإسلامية وإيران.. علاقات في السر والعلن

قضايا 07 — صانعة الحياة في زمن الموت... شيماء تاج السر

الرأي 08 — سباق الشرعية السودان: من مأزق الدولة إلى أفق السلام — شريف محمد عثمان

الرأي 10 — حرب أمريكا وإيران على أنقاض الإرادة العربية — رامي عبدون

الرأي 10 — أسئلة معلّقة حول شركات الجيش في الخارج — السفير عادل إبراهيم مصطفى

كتابات 11 — تعدد الجيوش في السودان الإشكاليات الهيكلية ومسارات إعادة البناء — د.عصام الدين عباس

الأخيرة 14 — العمل الطوعي: تحوّل الفقر إلى قوة — أماني أبوسليم

رشماوي لـ(ديسمبر): انتهاكات الحرب الحالية بدارفور تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

جنيف: (خاص ديسمبر)

كشفت عضوة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان التي شكلها مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات الخاصة بالحرب في السودان منى رشماوي عن شروعهم في بناء ملفات تتعلق بأشخاص يُشتبه في ضلوعهم في الجرائم الدولية خلال الحرب في السودان، بما يدعم مسارات المساءلة أمام الجهات القضائية الوطنية والدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وقالت رشماوي، في حوار ينشر داخل هذا العدد، إن الهدف من بناء تلك الملفات «ليس فقط لتوثيق ما حدث، بل الحفاظ على الأدلة بصورة تمكّن من استخدامها في ملاحقات مستقبلية، ودعم أي جهود جادة لتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب»، وأشارت في ذات الوقت إلى أن جرائم الحرب التي حدثت في دارفور بعد أبريل 2023م تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1593 (2005) الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي أحال الأوضاع في دارفور منذ الأول من يوليو 2002م لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وهو التفويض المستمر حتى اللحظة.

منى رشماوي- صورة ارشيفية

ونوهت رشماوي لعدم إمكانية إحلال السلام دون عدالة «إذ لا يمكن كسر دوامة العنف المستمرة منذ عقود من دون إنهاء الإفلات من العقاب»، مشيرة إلى اقتراح البعثة لعدد من التوصيات لسد فجوة المساءلة، من بينها توسيع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع السودان وليس دارفور فقط، وإنشاء آلية قضائية مكتملة تعمل بالتوازي معها، وإنشاء برامج فاعلة لمساندة الضحايا والناجين. وأردفت: «سنواصل العمل لترجمة هذه التوصيات إلى خطوات عملية على أرض الواقع».

وأشارت رشماوي إلى استمرار اللجنة في أعمالها رغم عدم تعاون طرفي الحرب معها، ونوهت لمخاطبتهم للدعم السريع في 12 ديسمبر الماضي للاجتماع مع قياداته، وتم خلالها طرح أسئلة محددة بشأن العمليات في الفاشر، وأضافت: «رغم صدور تصريحات علنية من قوات الدعم السريع تفيد باستعدادها للتعاون، ولكن على أرض الواقع هناك تباين شديد بين التصريحات العلنية وغياب الاستجابة العملية لأيٍّ من طلباتنا»، وقالت: «نحن لا نقبل بأي شكل من الأشكال أن نخضع لأي توجيه سياسي في استنتاجاتنا، ولا مجال لأي طرف للتأثير على عملنا. نحن مستقلون للغاية».

نص الحوار ص (6).

تصريحات قيادات «الكيزان» تكشف موقف بورتسودان المساند لإيران

عواصم: (ديسمبر)

نفت القيادة العامة للجيش أي علاقة للجيش بمجموعات ترتدي أزياء عسكرية أعلنت تأييدها لإيران، وتوعدت باتخاذ إجراءات قانونية في مواجهتهم. في وقت أكدت مصادر إعلامية قيام الاستخبارات العسكرية باعتقال القيادي الإسلامي الناجي عبدالله عقب تصريحاته الأخيرة التي أعلن فيها مساندتهم ودعمهم لإيران في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجيرانها، في وقت كرر الأمين العام للحركة الإسلامية التابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول على كرتي ذات مضمون تصريحات الناجي عبدالله بلغة مختلفة.

وفي وقت لاحق خلال يوم أمس الأربعاء نُقلت تصريحات للأمين العام للتيار الاسلامي العريض والحركة الإسلامية التابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول علي كرتي قال فيها إن أي «تصريحات تتعارض مع نهجنا بالتركيز على الدفاع عن السودان وشعبه لا تعبر عن الحركة ولا تمثلها»، في إشارة قصد منها التقليل من تداعيات تصريحات الناجي عبدالله.

إلا أن مقاطع أخرى من التصريح أعاد فيها كرتي التأكيد على موقفهم المتماهي مع طهران، حينما أكد أن: «الاعتداءات المتكررة التي ينفذها الكيان الصهيوني ومن يقف خلفه ضد قوى المقاومة في المنطقة تهدف إلى كسر إرادة الأمة وإضعاف قدرتها على الدفاع عن نفسها»، وأردف: «ما تتعرض له الأمة اليوم ليس مجرد أحداث متفرقة، بل هو جزء من مشروع متكامل يستهدف إضعافها وإخضاعها وتمزيق وحدتها».

وكان وزير المالية والاقتصاد الوطني رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم -وهو كادر إسلامي معروف على صلة بالحركة الإسلامية منذ سنوات دراسته الجامعية وعمله ضمن مجموعات العمل الخاص بعد انقلاب 30 يونيو 1989م- أدلى بتصريحات حول الصراع والحرب الدائرة الآن والتي تضمنت تعاطفاً واضحاً مع إيران باعتبارها «إحدى دول المقاومة» زاد من حالة الارتباك الداخلي لسلطة بورتسودان التي تجتهد في إخفاء صلتها وعلاقتها بطهران بعد إعادة العلاقات معها رسمياً في أكتوبر 2023م.

وأشار مراقبون إلى أن التنصل من تصريحات الناجي عبدالله جاءت نتيجة مخاوف لسلطة بورتسودان من ردة فعل على هذه التصريحات وأبدوا استغرابهم من عدم اتخاذ مواقف مماثلة تجاه كرتي وجبريل رغم تصريحهما بمضمون عبر بشكل مباشر عن مساندة طهران في حربها الحالية، ونوهوا في ذات الوقت لاختزال بيان الجيش الأزمة في «الزي وليس الموقف»، وعدم تحليهم بالشجاعة والوضوح للإعلان أن موقف الناجي عبدالله هو «موقف تنظيم الحزب المحلول والمجموعات الإسلامية المتحالفة معه وعلى رأسهم كرتي المعروفين شعبياً باسم «الكيزان» والتي تسيطر على قيادة الجيش ومسرح العمليات»، معتبرين أن تصريحات كرتي وناجي «كشفت ما ظلت قيادة الجيش تحاول إخفاءه بعدم وجود صلة مباشرة تربطها بقيادة الحزب المحلول وحركته الإسلامية ومجموعتهما العسكرية».

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

لا الحرب في كل زمان ومكان

مصادر دبلوماسية تكشف الأجندة الحقيقية لزيارة كامل إدريس

عواصم: (ديسمبر)

علمت (ديسمبر) أن الهدف الرئيسي من زيارة رئيس الوزراء، كامل إدريس، للقاهرة في نهاية فبراير الماضي تركزت بشكل أساسي على مناقشة القضايا المتعلقة بمياه النيل، في ظل ما تصفه كل من القاهرة والخرطوم بالتعنت الإثيوبي لفرض أمر واقع ترتب عليه اكتمال وتشغيل سد النهضة بشكل منفرد.

وطبقاً لمصادر دبلوماسية مطلعة تحدثت لـ(ديسمبر) وطلبت عدم الكشف عن هويتها، فإن استقبال رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس خلال زيارته الأخيرة للقاهرة بواسطة وزير الري المصري هاني سويلم أكدت أن الأولوية في هذه الزيارة تركزت بشكل أساسي على ملف مياه النيل أكثر من أي قضية أخرى، واعتبروا في هذا السياق تصريحات إدريس لصحيفة (السوداني) التي تطرق فيها لقضايا أخرى، من بينها الإجراءات المصرية تجاه بعض المقيمين واللاجئين السودانيين بمصر مؤخراً ودراسة الطلاب السودانيين بالجامعات المصرية ومشروع إقامة العاصمة الإدارية الجديدة بالسودان، جاءت بغرض «تقليل تسليط الأضواء على التركيز العالي للزيارة على ملف مياه النيل دون غيره من الملفات».

واستدلت ذات المصادر الدبلوماسية بمحتوى البيان المشترك بين رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي مع رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس في السادس والعشرين من الشهر الماضي، والذي خصص نصفه لقضايا المياه بين الطرفين بتأكيد تطابق موقفهما ورؤيتهما في حماية أمنهما المائي وحقوقهما التاريخية المكتسبة ورفض الإجراءات الإثيوبية، وعملهما معاً لاستعادة التوافق في مبادرة حوض النيل ومسار العملية التشاورية مع الدول غير الأطراف في الاتفاق الإطاري والتقرير المقدم من اللجنة المصغرة في مبادرة دول حوض النيل بإمكانية إضافة بروتوكولات للاتفاق الإطاري لمراعاة شواغل كل دول حوض النيل، مع إعلان رفض القاهرة وبورتسودان لأي محاولات أحادية لعرقلة مسار هذه العملية التشاورية.

ونص البيان المشترك على استمرار التنسيق والتشاور بين البلدين من خلال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وفقاً لاتفاقية 1959م بوصفها الجهة المنوطة بدراسة وصياغة الرأي الموحد الذي تتبناه الدولتان في الشؤون المتعلقة بمياه النيل، مع الحرص على انتظام عملها ودعمها فنياً ولوجستياً لتمكينها من أداء مهامها.

ونوهت ذات المصادر الدبلوماسية لوجود معلومات تشير لتردد وتخوف وسط المكون العسكري المسيطر على القرار السياسي من إعلان دخوله الرسمي في أي التزامات أو تدابير قانونية جديدة متصلة بملف مياه النيل قبل إنهاء وحسم ملف الحرب، مخافة استخدامه وتوظيفه شعبياً وسياسياً ضده، ولذلك قرروا الدفع بإدريس في هذا الملف لتجنب أي ردود فعل شعبية جراء اتخاذهم أي موقف جديد في ما يتصل بمياه النيل، وفي ذات الوقت تجنب حدوث أزمة بأي مستوى من المستويات مع القاهرة التي باتت تمثل أبرز وأهم حليف سياسي وعسكري ودبلوماسي لسلطة بورتسودان.

اتهامات حول مبلغ 200 ألف يورو بين مناصري بورتسودان بهولندا

لاهاي: (ديسمبر)

تصاعدت حدة الخلافات بين تيارين في ما يعرف باسم «لجنة دعم القوات المسلحة بهولندا» على خلفية فيديو نشره مؤسس ورئيس اللجنة سامر الجويلي الأسبوع الماضي بمنصات التواصل الاجتماعي، عقب صدور حكم بإدانته بواسطة محكمة هولندية قبل أسبوعين بارتكاب جريمة مهددة للحياة، على خلفية اتهامه بالتخطيط لاغتيال مهند حامد المؤيد وهو ناشط سوداني مقيم بهولندا مساند لتحالف «تأسيس».

ووجه الجويلي في فيديو المصور الذي اطلعت عليه (ديسمبر) وبث في عدد من منصات التواصل الاجتماعي تهديدات لخصومه في اللجنة وعلى رأسهم عبدالغفار الذي اعتمدته السفارة رئيساً للجنة، مهدداً بفتح ملف مبلغ 200 ألف يورو تمثل إدانة لعبدالغفار وللسفارة السودانية بهولندا حسب قوله، ووجه في ذات الوقت إساءات ذات طابع عنصري وجهوي وتشكيك في سودانية بعض الأشخاص الذين سمى قليلاً منهم ولمح لكثيرين منهم دون تسمية.

وعجز الجويلي عن دحض أي معلومات تخص قرار إدانته بواسطة محكمة هولندية بلاهاي، بما في ذلك تخفيف العقوبة عنه بسبب اعتماده على الإعانة الحكومية منذ قدومه للأراضي الهولندية قبل عشرة أعوام، وتوعد جهات سربت أخبار المحكمة لـ(ديسمبر) قائلاً: «أي زول جاب سيرتي في المحكمة يشيل شيلتو معاي»، مؤكداً أن منسوبي الحرية والتغيير تحالف (صمود) لن يعودوا للسودان مجدداً وبشكل نهائي.

بريطانيا تقيد تأشيرات السودانيين ضمن دول أخرى

لندن: (ديسمبر)

أعلنت المملكة المتحدة، يوم أمس الأول الثلاثاء، وقف إصدار بعض التأشيرات لمواطني أربع دول، بينها السودان. وقالت وزارة الداخلية البريطانية إنها ستوقف إصدار تأشيرات الدراسة لمواطني أفغانستان والكاميرون وميانمار والسودان، إضافة إلى وقف تأشيرات العمل للمواطنين الأفغان، معتبرة هذا الإجراء «وقفاً طارئاً».

وعزت هذا الوقف الطارئ الذي فرض على تأشيرات رعايا هذه الدول للمرة الأولى بسبب الارتفاع الحاد في طلبات اللجوء المقدمة من مواطني تلك الدول عبر القنوات القانونية.

اليوم العالمي للمرأة لعام 2026

تحت شعار «الحقوق. العدالة. العمل. لجميع النساء والفتيات» يحتفل العالم في الثامن من مارس من كل عام باليوم العالمي للمرأة عبر المطالبة بالحقوق المتساوية والعدالة المتساوية لتطبيق وممارسة والاستمتاع بهذه الحقوق، والدعوة لهدم جميع الحواجز أمام العدالة المتساوية وفي مقدمتها القوانين التمييزية والحماية القانونية الضعيفة والممارسات والأعراف الاجتماعية الضارة التي تقوض حقوق النساء والفتيات.

وجاء في بيان الأمم المتحدة بهذه المناسبة أنه في الوقت الحاضر، لم تغلق أي دولة الفجوات القانونية بين الرجال والنساء. وفي الوقت الراهن، لا تملك النساء سوى 64% من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال على مستوى العالم في المجالات الأساسية للحياة، بما في ذلك العمل والمال والسلامة والأسرة والملكية والتنقل والأعمال التجارية والتقاعد. وإذ تذكر صحيفة (ديسمبر) وتؤمن على تاريخ المرأة السودانية النضالي والقيادي، وعلى مر الحقب منذ الاستقلال، فإنها تعبر عن تضامنها مع المرأة السودانية لتحملها العبء الأكبر من ويلات الحرب الدائرة في السودان، وتدعو إلى التضامن مع المرأة السودانية وتحويل معاناتها إلى قضية رأي عام عالمي، بحيث يتحول اليوم من مناسبة رمزية إلى منصة للعمل السياسي الدولي تثار فيها قضية المرأة السودانية في مختلف المحافل بهدف فرض المساءلة وكسر الصمت الدولي وتعبئة الإرادة السياسية والضغط على الحكومات لإنهاء الجرائم ووقف الإفلات من العقاب.

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
5 مارس 2026م
https://decembernews.com

وصول أول شحنة لقاحات للأطفال في جنوب كردفان

بورتسودان: (ديسمبر)

أعلنت منظمة «أنقذوا الأطفال» أن وصول أول شحنة لقاحات إلى ولاية جنوب كردفان منذ ما يقرب من ثلاث سنوات سيعيد خدمات التطعيم المنقذة للحياة للأطفال والمجتمعات التي قطعت عنها الإمدادات الأساسية بسبب النزاع والحصار.

ونوهت المنظمة في بيان بتاريخ 2 مارس 2026 إلى وصول شحنتين محملتين بإجمالي 18 طناً متريا من اللقاحات تحتوي 11 لقاحاً روتينياً أساسياً من منظمة «أنقذوا الأطفال» إلى مدينة كادوقلي في جنوب كردفان بوسط جنوب السودان هذا الأسبوع.

وشملت الشحنة لقاح السل (BCG)، ولقاح شلل الأطفال الفموي (OPV)، واللقاح الخماسي الذي يحمي من خمسة أمراض مميتة في الطفولة تشمل الدفتيريا والكزاز والتهاب الكبد الوبائي «ب». كما احتوت الشحنة على لقاحات منقذة للحياة ضد فيروس الروتا، والمكورات الرئوية، والحصبة، والمكورات السحائية من النوع «أ»، وشلل الأطفال المعطل (IPV)، والحمى الصفراء.

الجدير بالذكر أن ولاية جنوب كردفان لم تصل إليها أي لقاحات منذ يوليو 2023 بسبب حصار منع وصول الإمدادات الطبية والإنسانية. وقد ترك ذلك آلاف الأطفال دون حماية من أمراض يمكن الوقاية منها في وقت كان سوء التغذية والنزوح يزيدان من خطر تعرضهم لها.

وأشارت منظمة «أنقذوا الأطفال» إلى أن هذه الإمدادات تمثل خطوة حاسمة في استقرار الخدمات الصحية بالولاية. وستدعم الشحنة التطعيم في خمس محليات تشمل كادوقلي، حيث تم الإعلان عن مجاعة في سبتمبر 2025. كما ستستفيد عائلات في الريف الشرقي والدلنج وهبيلا والقوز، حيث من المقرر أن يتلقى أكثر من 24,500 طفل التطعيمات الروتينية هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، ستتلقى قرابة 6,000 امرأة لقاح الكزاز.

وتولى تحالف جافي للقاحات تمويل هذه الشحنة من اللقاحات، فيما تعمل منظمة «أنقذوا الأطفال» مع وزارة الصحة ومنظمة اليونيسف والشركاء في ائتلاف لدعم خدمات التطعيم في 38 منشأة صحية ثابتة، و52 موقعاً لتقديم الخدمات المتنقلة، و6 فرق متنقلة في

جنوب كردفان. تواصل منظمة «أنقذوا الأطفال» وشركاؤها العمل على تعزيز أنظمة التطعيم الروتينية وتحديد الأطفال الذين فاتتهم اللقاحات خلال فترة الحصار، مع الدعوة إلى استمرار الوصول الإنساني والاستقرار

2,9 مليار دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية العاجلة

جنيف: (ديسمبر)

وجه مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية OCHA نداءً لتوفير تمويل يصل إلى 2,9 مليار دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لحوالي 20 مليون شخص خلال العام 2026. وشدد مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية على أنه وبعد مرور أكثر من 1000 يوم على اندلاع الحرب في السودان وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات استثنائية مع ما يقرب من 34 مليون سوداني بحاجة للمساعدات، وهو رقم يفوق أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في أي مكان آخر في العالم.

وأشار مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى أن هذا المبلغ سيستخدم في توفير الغذاء والمياه النظيفة والتغذية والصحة والحماية والتعليم. ونوه إلى أن تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، يحتاج بشكل عاجل إلى تمويل مرن إلى جانب وصول إنساني سريع وآمن وغير معرقل ومستدام.

وطالب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بأن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على أداء عملهم من دون تهديدات أو عوائق. وذكر بأن العاملين في المجال الإنساني يتعرضون لهجمات؛ فقد قُتل أو جُرح أو اختُطف أو احتُجز 92 عامل إغاثة — أغلبهم سودانيون. وسُجلت أكثر من 65 هجمة على العاملين في القطاع الصحي والمرضى.

تشكيل تحالف لمنع المزيد من الفظائع في السودان

جنيف: (ديسمبر)

قال بيان مشترك لوزراء خارجية المجموعة الأساسية بشأن السودان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 26 فبراير الماضي إن أعمال العنف التي ترتكبها قوات الدعم السريع في مدينة الفاشر بالسودان تحمل «سمات الإبادة الجماعية».

وأعرب وزراء الخارجية عن «الغضب الجماعي والحزن العميق إزاء النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق (FFM) تقرير عن الفاشر»، والذي تم تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، سويسرا.

وخلصت المجموعة، في بيان نشرته وزارة الخارجية الألمانية، إلى أن العنف الذي تقوده قوات الدعم السريع يُعد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويحمل سمات الإبادة الجماعية.

وقالت الدول - ألمانيا وأيرلندا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة - إنها تخطط لتشكيل تحالف من الدول والمؤسسات الإقليمية ذات التفكير المماثل الملتزمة بالعمل معاً لمنع المزيد من الفظائع في السودان ودعم الشعب السوداني لوضع أسس العدالة في نهاية المطاف".

يوم عالمي للتضامن مع المرأة السودانية

عواصم: (ديسمبر)

دعا الإتحاد النسائي السوداني الحركة النسائية العالمية إلى اعتماد يوم الثامن من مارس، يوم المرأة العالمي، يومًا عالميًا للتضامن مع المرأة السودانية، بحيث يتحول إلى منصة دولية للضغط والمساءلة وحشد التضامن الفعلي لإنهاء الجرائم ووقف الإفلات من العقاب.

واعتبر الاتحاد النسائي في بيان بتاريخ 28 فبراير أن قضية المرأة السودانية ليست قضية محلية، بل قضية إنسانية وقانونية عالمية، وأن تحقيق السلام والعدالة في السودان يظل مستحيلًا دون إنصاف النساء ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وشدد الاتحاد النسائي السوداني على أن المطلوب ليس إحياء مناسبة رمزية، بل فرض قضية سياسية وقانونية عالمية، وأن تتحول معاناة النساء السودانيات إلى ملف مركزي على طاولة المجتمع الدولي، وأن تُنقل من خانة التعاطف إلى خانة الالتزام والمساءلة والفعل.

كما طالب الاتحاد بتفعيل القرارات الدولية بشأن النساء والفتيات وحماية النساء والفتيات من الانتهاكات، والعنف بكافة أشكاله وعدم الإفلات من العقاب.

وأكد البيان على أهمية تعزيز التضامن النسائي المحلي، العربي، والإفريقي، والدولي، والعمل على الدفاع عن حقوق المرأة في مواجهة الحروب، العنف، والعنف المرتبط بالنزاع إلى جانب النضال من أجل تحقيق المساواة القانونية والاجتماعية.

وأضاف الاتحاد النسائي السوداني أن المجتمع الذي يُتيح للمرأة أن تؤثر في القرارات الكبرى، ويضمن لها الحماية الكاملة، هو مجتمع أكثر استقراراً وعدالة، والدولة التي تصوغ هذا الاعتراف هي الدولة القادرة على مواجهة أزماتها الداخلية بفعالية، خصوصاً أن التاريخ أثبت أن النساء السودانيات كن دائمًا ركيزة أساسية في صمود المجتمعات، في حماية النسيج الاجتماعي، وفي مقاومة القهر بكل أشكاله.

مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على قادة في الدعم السريع

نيويورك: (ديسمبر)

أعلن مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على أربعة من قادة في قوات الدعم السريع تبعاً لانتهاكات ارتُكبت خلال سيطرتها على مدينة الفاشر في إقليم دارفور. والمعنيون بالعقوبات هم: نائبا قائد الدعم السريع عبد الرحيم حمدان دقلو وجدو حمدان أحمد والعميد الفاتح عبد الله إدريس والقائد الميداني التيجاني إبراهيم.

ووفقاً لبيان العقوبات، ظهر عبد الرحيم دقلو في تسجيلات مصورة وهو يصدر أوامر مباشرة لمقاتليه بعدم أخذ أسرى وقتل الجميع.

أما إدريس، المعروف باسم «أبو لولو»، فقد اشتهر بلقب «جزار الفاشر»، بعد نشره مقاطع مصورة توثق اقتحام المدينة. وقال مجلس الأمن، إن «أبو لولو صوّر نفسه وهو يبتسم ويقتل أشخاصاً كانوا يتوسلون الرحمة، إضافة إلى تسجيلات لعمليات إعدام ذات طابع عرقي».

هذا وكانت الولايات المتحدة قد فرضت في فبراير عقوبات على إدريس وأحمد وإبراهيم لدورهم في «عمليات قتل على أساس عرقي وتعذيب وتجويع وعنف جنسي» في الفاشر.

وتتولى اتخاذ قرارات العقوبات، لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن تضم ممثلين عن الدول الأعضاء الخمس عشرة. والمعروف أن عقوبات الأمم المتحدة -المعتمدة بموجب القرار 1591- ملزمة لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. وينص هذا الإطار على تجميد الأصول الشاملة وحظر السفر مما قد يؤدي إلى تقييد الشبكات المالية واللوجستية لقوات الدعم السريع في بعض الدول الإقليمية.

الأمم المتحدة تتبنى قراراً لدعم السلام في أوكرانيا والسودان يصوت ضد القرار

نيويورك: (ديسمبر)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 فبراير الماضي قراراً ((136S/2014 بعنوان «دعم السلام الدائم في أوكرانيا». وحصل القرار على تأييد 107 دولة، ومعارضة 12 دولة، وامتنعت 51 عن التصويت. وكان السودان من بين الدول التي صوتت ضد مشروع القرار (روسيا- أريتريا- كوبا- كوريا الشمالية- إيران- نيكاراغوا- بيلاروسيا- بوركينا فاسو- بروندي- مالي- النيجر- السودان).

ودعا منطوق القرار لوقف فوري وكامل وغير مشروط لإطلاق النار بين الإتحاد الروسي وأوكرانيا. وجدد القرار الدعوة إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما طالب بالتبادل الكامل لأسرى الحرب، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، وإعادة جميع المحتجزين والمدنيين الذين نقلوا أو رحلوا قسراً، بمن فيهم الأطفال، باعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة.

إنعام النور تفوز بجائزة الجزيرة لأفضل قصة إنسانية

الخرطوم: (ديسمبر)

حصلت الزميلة الصحفية إنعام النور صالح على جائزة «الجزيرة» (لأفضل قصة صحفية إنسانية)، محرزة المرتبة الثانية بين المتسابقين من عدد كبير من مختلف الدول العربية.

وشاركت الزميلة إنعام النور صالح بقصة تحت عنوان: «أمهات يلدن وحدهن في منازل محاصرة بدارفور «.

وغردت الزميلة إنعام النور صالح على صفحتها على منصة فيسبوك معلقة على هذا الفوز بالقول: «الحمد لله الذي يهب الصبر ثم يفتح أبواب الضوء في نهاية الطريق. أشكر كل امرأة وثقت بي لتفتح جرحها وتحكي. أهدي هذا الإنجاز لدارفور.. التي مازالت تنزف وتلد الحياة في نفس الوقت».

الجدير بالذكر أن جائزة الجزيرة لأفضل قصة صحفية إنسانية هي مسابقة سنوية ينظمها «معهد الجزيرة للإعلام» وتهدف إلى تكريم الأعمال الصحفية التي تركز على القضايا الإنسانية وتسلّط الضوء على معاناة الأفراد والمجتمعات في سياقات النزاعات والأزمات والهجرة والفقر وغيرها من القضايا ذات البعد الإنساني. ووصل عدد المتنافسين في مسابقة العام الحالي أكثر من 130 واختير 5 منهم لنيل الجائزة.

وتقدمت نقابة الصحفيين السودانيين بالتهنئة للزميلة إنعام النور صالح؛ بمناسبة حصولها على المرتبة الثانية في «جائزة الجزيرة لأفضل قصة صحفية إنسانية» للعام الجاري، واعتبرت أن هذا الإنجاز الذي تحقق في خضم عام استثنائي بالغ الصعوبة لم يأتِ من فراغ، بل هو ثمرة جهد دؤوب والتزام عميق برسالة الصحافة الإنسانية، التي لا تكتفي بنقل الخبر، بل توثق المعاناة وتكون صوتاً لمن لا صوت لهم.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بتهانيه القلبية للزميلة إنعام النور صالح متمنياً لها مزيد من الإنجازات.

المحاولة الأخيرة لاستعادة عضوية الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا/ القاهرة: (ديسمبر)

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يوم الجمعة الماضية المحاولة الأخيرة لسلطة (بورتسودان) استعادة عضوية السودان بالاتحاد الإفريقي المعلقة منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021م الصادر عن الاتحاد الإفريقي بعد يومين من ذلك الانقلاب.

وجاءت المحاولة الأخيرة عبر جلسة المشاورات غير الرسمية لمجلس السلم والأمن الإفريقي مع الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، والتي خاطبها ممثل سلطة بورتسودان في الاتحاد الإفريقي السفير الزين إبراهيم حسين، الذي استهل خطابه في ذلك الاجتماع بشكر جمهورية مصر العربية التي تتولى الرئاسة الدورية للمجلس لشهر فبراير الماضي لعقدها جلسات مشاورات وزارية على هامش القمة الإفريقية خاطبها وزير خارجية سلطة بورتسودان السفير محيي الدين سالم.

واعتبر ممثل سلطة بورتسودان بالاتحاد الإفريقي، خلال كلمته أمام الاجتماع التشاوري، أن أسباب تعليق عضوية السودان بالاتحاد الإفريقي قد انتفت بعد تشكيل حكومة مدنية انتقالية يترأسها رئيس وزراء مدني، مبدياً في ذات الوقت استعدادهم لاستقبال وفد من مجلس السلم والأمن الإفريقي في الخرطوم التي عادت إليها مؤسسات الدولة والحكومة «في أي وقت يتفق عليه» بين الطرفين.

سفير سلطة بورتسودان يخاطب الاجتماع التشاوري يوم الجمعة الماضي

وبعد هذا ثاني اجتماع تشاوري ينظمه مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال شهر فبراير الذي تترأسه مصر بمشاركة ممثلين عن سلطة بورتسودان. كان الأول على هامش قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة، حيث تتيح جلسات المشاورات غير الرسمية مشاركة الدول ذات العضوية المجمدة.

وكان رئيس وزراء حكومة سلطة بورتسودان كامل إدريس قد أعلن في تصريحات صحفية، يوم السبت الماضي بعد عودته من زيارة رسمية للعاصمة المصرية القاهرة، دعم مصر للسودان لاستعادة عضويته بالاتحاد الإفريقي بحكم رئاستها لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

ونوه مراقبون إلى أن إدريس حينما ذكر هذا التصريح فقد وافق ذلك نهاية شهر فبراير الذي تنتهي فيه رئاسة مصر الدورية لمدة شهر واحد لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وهو ما يجعل الاجتماع التشاوري الذي تم قبل تلك التصريحات بيوم واحد هو آخر فعالية ينظمها مجلس السلم والأمن الإفريقي في ظل الرئاسة المصرية له.

وطبقاً لذلك فإن ذات المراقبين أشاروا لوجود صعوبات مستقبلية قد لا تمكن من إعادة طرح فك تجميد عضوية السودان في وقت قريب بمجلس السلم والأمن الإفريقي، بسبب معطيات عدة، أبرزها وجود تركيبة جديدة للمجلس فقدت فيها مصر عضويتها بالمجلس بعد انتهاء مدة تمثيلها بنهاية هذا الشهر.

يذكر أن مجلس السلم والأمن الإفريقي قرر في آخر اجتماع عقده على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في شهر فبراير الماضي الإبقاء على تعليق عضوية السودان.

الغموض يحيط بوقائع اجتماعات مجلس الأمن والدفاع لسلطة بورتسودان مجدداً

عواصم: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن والدفاع لسلطة بورتسودان اجتماعه الدوري بالخرطوم يوم الأحد الماضي 28 فبراير 2026 وترأسه قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان.

وأحاط الغموض مجدداً بوقائع الاجتماع، حيث أصدر المجلس في ختام أعماله تصريحاً صحفياً تلاه وزير الدفاع الفريق حسن كبرون أوضح فيه أن المجلس اطمأن على الموقف الأمني بالبلاد واستعرض مآلات الحرب الدائرة بالمنطقة ضد إيران وما نتج عنها من اعتداءات على الدول الشقيقة في الخليج العربي.

وسبق أن عقد مجلس الأمن والدفاع الأسبوع الماضي اجتماعاً طغت على أعماله ووقائعه السرية الكاملة، حيث لم يصدر تصريح عن أعمال وأجندة هذا الاجتماع ولم تنشر وكالة الأنباء أو المنصات الرسمية أي صور أو فيديوهات من ذلك الاجتماع، واقتصر نشر المعلومات المؤكدة لانعقاده نقلاً عن مصادر إعلامية مقربة لقيادات عسكرية رفيعة ضمن عضوية المجلس، مع وجود تسريبات إضافية أشارت لمناقشة الاجتماع ضمن أعماله تفاصيل وبنود المقترحات الأمريكية والرباعية التي قدمها كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس.

وكان بولس قد أزاح الستار عن بعض تفاصيل تلك المقترحات في تصريحات خلال الأسبوع الماضي، في ما أكد قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو خلال حديثه في ندوة سياسية جماهيرية بالعاصمة اليوغندية كمبالا الأسبوع الماضي تلقيهم تلك المقترحات وردهم عليها وموافقتهم عليها، الأمر الذي أكد فعلياً وجود «مسودة مقترحة ومقدمة لطرفي الحرب بالسودان من قبل واشنطن والرباعية».

قائد الجيش خلال ترؤسه لاجتماع مجلس الامن والدفاع

مساعٍ للكتلة الديمقراطية لتجنب «التصدع والتفكك»

بورتسودان: (ديسمبر)

أعلنت الكتلة الديمقراطية عن انتهاء سلسلة اجتماعات داخلية عقدتها قياداتها خلال الأيام الماضية وإعلانها في ختام الاجتماع التوصل لاتفاق على نظام أساسي ينظم عمل وهياكل ومؤسسات الكتلة من المقرر إجازته رسمياً والتوقيع عليه في اجتماع ستعقده الكتلة في الخامس والعشرين من رمضان الجاري (الأحد 14 مارس 2026).

ووجهت قيادات الكتلة الديمقراطية دعوة للصحفيين عصر يوم الاثنين الماضي بشكل مفاجئ لحضور تنوير صحفي استمر لفترة تقارب عشر دقائق تحدث فيه أربعة متحدثين بشكل مقتضب وهم رئيس اللجنة السياسية للكتلة رئيس حركة وجيش تحرير السودان مني أركو مناوي، ورئيس الأورطة الشرقية الأمين داوود، والمسؤول السياسي لحركة العدل والمساواة عبدالعزيز نور عشر، والقيادية بالكتلة سالي زكي.

وأجاب مناوي في ختام المؤتمر التنوير الصحفي بشكل مقتضب على سؤال وجِّه إليه حول تقديم الكتلة الديمقراطية ترشيحات لعضوية المجلس التشريعي بالقول: «لم يحدث هذا بعد»، دون إعطاء أي تفاصيل أو فتح باب لمزيد من الأسئلة والاستفسارات.

وطبقاً لما ورد فإن الهيكل المقترح للكتلة الديمقراطية يتكون من مجلس رئاسي ومجلس قيادي، واعتمد تكوين (25) أمانة بجانب (9) قطاعات تنظيمية ضمت القطاعات التالية (السياسي، العلاقات الخارجية، المهنيين، الأقاليم، الاقتصاد، الشؤون القانونية، السلام والنازحين، الثقافة والإعلام وشؤون المرأة).

وانعقد الاجتماع بعد سلسلة تأجيلات بسبب غياب أطراف من المشاركة، إلا أن استمرار غياب رئيس الكتلة الديمقراطية، نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل جعفر الميرغني، من المشاركة في هذه الاجتماعات أثار علامات استفهام خاصة مع الأنباء والتسريبات التي أشارت لوجود أزمة صامتة وبروز اتجاه داخل الاتحادي الأصل للخروج من الكتلة الديمقراطية ومغادرتها بسبب تهميش الميرغني وانفراد مناوي ورئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم وسيطرتهما على الملف السياسي وتفاوضهما إنابة عن حركتيهما بشكل منفرد حينما تحين لحظة قسمة السلطة باعتبارهما «حركتين موقعتين على اتفاق جوبا للسلام الذي يضمن لهما المشاركة ضمن حصة الربع المحددة بالاتفاق».

وسيحدد اجتماع الخامس والعشرين الشكل المستقبلي النهائي للكتلة والأطراف الموجودة والفعالة والمستمرة فيها، مع تنامي إرهاصات تشير لاحتمال تكرار سيناريو مغادرة أطراف منها وتشكيل تحالفات جديدة باتت فعلياً أكثر تقارباً وانسجاماً وتنسيقاً مع قائد الجيش، بما في ذلك التعبير عن تطلعاته وطموحاته المستقبلية، مع وجود فارق هذه المرة يتمثل في وجود خلافات عميقة بين البرهان والحزب الاتحادي الأصل على عكس أطراف سابقة غادرت الكتلة الديمقراطية باتت دائرة في فلك قائد الجيش.

«عسكوري» و«جكومي».. ترضيات أم صراعات؟!

عواصم: (ديسمبر)

أصدر رئيس مجلس إدارة شركة زادنا الفريق أول ميرغني إدريس بتاريخ 27 فبراير الماضي قراراً حمل الرقم (1) بتعيين علي خليفة عسكوري عضواً منتدباً لشركة (زادنا) التي يتولى مهام المدير العام فيها طه حسين يوسف منذ منتصف مايو 2022م.

وربط البعض قرار تعيين عسكوري بالأزمة الأخيرة التي تسبب فيها المدير العام لزادنا منتصف الشهر الماضي بعد إطلاق أغنية حملت اسم (نفع بلدو) كتبها الشاعر أمجد حمزة وتغنت بها مطربة شعبية تسمى توتة عذاب، وأهديت الأغنية لشركة زادنا ومديرها طه حسين يوسف، في وقت أشارت جهات إعلامية إلى تحمُّل سلطة بورتسودان لتكلفة الأغنية التي تقدر بحوالي عشرة آلاف دولار دفعها مدير زادنا وطالبوا بإقالته، وهو ما نفاه طه حسين.

وأشار مراقبون إلى أن تعيين عسكوري هو لإرضاء وإسكات أصوات متعالية تعمل على إبعاد حسين من الإدارة العامة للشركة بشخص يدين بالولاء الكامل لقائد الجيش، ولم يستبعدوا إمكانية إزاحة حسين من موقعه وأيلولة سلطته بالكامل للعضو المنتدب الجديد في حال نشوء اي ظروف تستوجب اتخاذ خطوات بإبعاده.

على صعيد متصل كشفت مصادر داخل نادي المريخ عن وجود اتجاه قوي من رئيس لجنة تسيير النادي مجاهد عبدالله سهل لتقديم استقالته من موقعه بسبب تعرضه لضغوط من رئيس لجنة الحوكمة أزهري وداعة الله بغرض استيعاب رئيس مسار الشمال محمد سيد أحمد الجكومي ضمن عضوية مجلس إدارة نادي المريخ، وهو ما يرفضه سهل باعتبار أن الجكومي يعد ضمن الشخصيات المرتبطة بالفشل والمثيرة للخلافات والصراعات ولا يوجد توافق عليه.

وربط مراقبون تعيين عسكوري ومحاولة استيعاب الجكومي في مجلس إدارة نادي المريخ باعتبارها إرضاء لهما بعد تجاوزهما في تشكيل الحكومة التي يترأسها كامل إدريس، ولم يستعبدوا في ذات الوقت أن يكون هذا التعيين باعتباره خطوة غير معلنة للتراجع عن تكوين المجلس التشريعي الذي سبق أن أعلنت سلطة بورتسودان عزمها على تكوينه بسبب التباينات والخلافات الكبيرة حول نسب تشكيله، حتى بين المجموعات السياسية المنضوية تحت لواء تحالف واحد، وأبرزها الخلاف بين الحزب الاتحادي الأصل والحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا المنضوية معه في الكتلة الديمقراطية جراء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول التمثيل في المجلس التشريعي عند تكوينه.

قرارات مجلس الإدارة

قرار رقم (1) لعام 2026م

تعيين العضو المنتدب

في إطار تعزيز الرقابة على الامتثال و الملاءمة من المتطلبات الواجبة لتحقيق النضج المؤسسي وحرصاً على تجويد فاعلية الاداء لآليات الحوكمة واستناداً لتوجيه السيد القائد العام للقوات المسلحة أصدر القرار الآتي نصه :

إسم القرار وبدء العمل به

1. يسمى هذا القرار – بقرار " تعيين العضو المنتدب " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تعيين

2. يعين السيد/ علي خليفة عسكوري عضواً منتدباً لشركة زادنا العالمية للإستثمار المحدود.

السلطات الصلاحيات

3. تكون للمذكور السلطات والصلاحيات الآتية :

أ. إستخدام كافة السبل والوسائل التي تساعد في تنفيذ إصدار التوجيهات وقرارات وموجهات مجلس الادارة .

ب. الإشراف على الادارة التنفيذية وجميع مكونات الشركة والمتابعة المباشرة والدقيقة للأنشطة والعمليات اليومية.

ج. التقييم والتقويم الدوري لكفاءة المكونات الادارية والفنية وسير الاداء العام بالشركة ورفع تقارير دورية بذلك لمجلس الادارة.

د. تمثيل الشركة بالداخل والخارج أمام كافة ومدراء المؤسسات النظامية والحكومية والخاصة والمستثمرين والجهات التنظيمية وكافة مكونات القطاع الاقتصادي والمال الرسمية والخاصة.

هـ. الاعتماد والمصادقة على القرارات التنفيذية لكافة الأعمال بالشركة.

و. الرقابة على الامتثال لكل العمليات التشغيلية للإلتزام بالنواحي والمعايير التنظيمية والسياسات العامة المنظمة والقوانين المحلية والدولية.

التنفيذ

4. على اللجنة التنفيذية تقديم مقترح بمخصصات مجزية للعضو المنتدب تمكنه من التفرغ الكامل للقيام بمهامه.

5. على جميع الإختصاص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

صدر تحت توقيعي في يوم العاشر من رمضان 1447هـ . الموافق السابع والعشرون من فبراير 2026م

الفريق أول
ميرغني إدريس سليمان إدريس
رئيس مجلس الإدارة

صورة ضوئية لقرار تعيين عسكوري عضواً منتدباً لشركة زادنا

لا الحرب في كل زمان ومكان

الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ يوم السبت الماضي ما هي إلا برهان جديد على صحة شعار «لا للحرب» الذي ترفعه القوى المدنية في السودان منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023. هذا الشعار غير مرتبط بأي زمان أو أي مكان، أو الأطراف المعنية بالحرب.

فالحروب، وبغض النظر عن المبررات التي تصاغ لتجميل وجهها، لا تحمل في طياتها سوى الموت والتشريد والدمار، وهذا الأمر صحيح سواء أكانت الحرب في السودان أو ضد إيران. نعم أصبح العالم قرية صغيرة، لكن ذلك لا يعطي أي جهة كانت أن تأخذ القانون الدولي في يدها وتقرر أنها ستعيد الديمقراطية ها هنا، أو تخلص شعب ذلك البلد من نظام قمعي دكتاتوري.

كما أنه لا يحق لأي جهة أن تطال باعتداءاتها أطرافاً غير مشاركة في الحرب، بحجة أن ذلك سيمثل ضغطاً على الطرف الآخر حتى يوقف الحرب. في الحالتين يكون المدنيون والمنشآت المدنية الحيوية الهدف والضحية.

فالنظام الإيراني القابض على السلطة بقوة الحديد والنار والقمع منذ 47 عاماً لن يجد من يدافع عنه حتى ممن يرفضون النهج الأمريكي-الإسرائيلي، وخير دليل ترحيب قطاعات من الإيرانيين بهذا التدخل الذي لا تسنده أي مشروعية دولية.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، توافق العالم على إنشاء منظومات وآليات لمنع اندلاع الحروب، ولتجنيب العالم التقديرات الفردية في اللجوء لاستخدام القوة منعاً لتكرار الكوارث والمآسي. لكن نشهد في الآونة الأخيرة نزوعاً إلى استخدام القوة بشكل غير مبرر، طالما أن دهاليز الدبلوماسية ما زالت مفتوحة وتتيح البحث عن حلول متفاوض عليها.

الحرب التي اندلعت في المنطقة منذ 6 أيام لن تكون حرباً قصيرة، وستترك نتائج كارثية على الجميع: إنسانياً وسياسياً واقتصادياً... مثلما ستترك تأثيرات مباشرة على بلادنا التي تشهد حرباً منذ ثلاث سنوات.

فمن المؤكد أنها ستوقف جهود الرباعية للتوصل لهدنة، بالنظر إلى أن ثلاثة من أعضائها هم أطراف مباشرة في الحرب على إيران، كما أنها ستعطي هامش مناورة أوسع لطرفي الحرب لعدم الدخول في أي التزامات بشأن الهدنة، مثلما أنها ستوفر مبررات لداعمي استمرار الحرب من أجل رفض مساعي الرباعية.

كما أن الارتفاع المتوقع في أسعار النفط وتوقف الممرات البحرية الرئيسية وفي مقدمتها البحر الأحمر سيزيد من معاناة شعبنا الاقتصادية عبر ارتفاعات متواترة في أسعار السلع لن يكون المواطن السوداني قادراً على تحملها.

لذا من واجبنا أن نرفع الصوت من أجل أن تتوقف الحرب على إيران وفي السودان في أسرع وقت، حتى لا يواصل شعبنا ولا شعوب المنطقة دفع ثمنها الباهظ.

لا للحرب.

سلطة بورتسودان تحل أزمة اللاجئين بمصر بالترحيل

القاهرة: (ديسمبر)

شرعت سلطة بورتسودان في حل أزمة اللاجئين السودانيين الموقوفين بعدد من الأقسام والسجون المصرية بسبب اتهامهم بمخالفة قوانين الإقامة، باللجوء لخيار «ترحيلهم إلى السودان»، عبر شروع لجان على صلة بالسفارة السودانية بالقاهرة في ترتيب رحلات جوية لتنفيذ برامج العودة للسودان.

وظلت السفارة السودانية تنفي بشكل مستمر الاتهامات الموجهة لها بوقوفها وسلطة بورتسودان وراء الحملة الرسمية وتصعيدها بغرض إرغام السودانيين على العودة إلى البلاد بشكل قسري، حيث ظلت السفارة تعالج الشكاوى الواردة إليها باقتراح ترحيل الموقوف بعد تقاضي مبلغ 12 ألف جنيه مصري للترحيل إلى منطقة وادي حلفا براً، والتي تماثل قيمة تذكرة طيران مباشر من القاهرة إلى بورتسودان.

وبدأت جهات ذات صلة بلجان العودة المرتبطة بالسفارة السودانية في القاهرة تدشين رحلات جوية بالطيران لترحيل السودانيين الموقوفين مباشرة عبر عدة رحلات جوية تم سداد قيمتها بواسطة عدد من رجال الأعمال.

وطبقاً لمراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر) فإن مباشرة الترحيل الفوري براً أو جواً هو بمثابة تطبيق عملي للاتهامات الموجهة لسلطة بورتسودان وسفارتها بالقاهرة، خاصة أن هذا الإجراء يشمل مقدمين لطلبات لجوء لمكتب الأمم المتحدة بالقاهرة، حيث ظلت سلطة بورتسودان وسفارتها بالقاهرة تنفيان أي صلة لهما أو التحريض عليها، وهو ما ظلت الوقائع تؤكده بشكل مستمر.

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 مارس 2026م
تقارير
https://decembernews.com

هل تنجح خطة (واشنطن) المدعومة من (الرباعية) في تحقيق السلام في (السودان)؟

تقرير خاص: (ديسمبر)

فيما ينتظر الملايين من السودانيين أن تحدث الخطة الأمريكية المدعومة من الرباعية اختراقاً جوهرياً في مسار تحقيق السلام وإنهاء الحرب في السودان، تصطدم الخطة برفض حاد من دعاة الحرب في معسكر حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، مع تأكيد قياداته على استمرار الحرب حتى تحرير كل شبر من التمرد - على حد تعبيرهم - ، يقابله موقف ضبابي لا هو مؤيد ولا هو رافض للخطة من المعسكر الآخر الذي يقوده تحالف تأسيس، متحججاً بأن الخطة الأمريكية لم تقدم لهم بشكل رسمي. فيما يرى المراقبون أن أكبر عائق أمام هذه الخطة هي حالة الاستقطاب الحاد داخل الساحة السياسية السودانية.

خارطة طريق

طرحت الإدارة الأمريكية خطة متكاملة في مسعى دبلوماسي حثيث لإنهاء الصراع الدموي في السودان. وتأتي هذه الخطة التي توصف بأنها «خارطة طريق واقعية» لوقف الحرب بعد مباحثات قام بها مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للشؤون العربية والإفريقية، منذ تكليفه بهذا الملف منذ ما يقارب العام، وتقوم على (5) محاور رئيسية تبدأ بهدنة إنسانية غير مشروطة، حماية المدنيين وضمان تدفق الإغاثة، أن تتحول الهدنة المؤقتة إلى وقف دائم للنار، يقود إلى انتقال سياسي شامل بقيادة مدنية، وتنتهي بإعادة الإعمار مع عدم الإفلات من العقاب والمساءلة. وحظيت خطة واشنطون بتأييد دول مبادرة الرباعية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

هدنة فورية وانتقال مدني وإعمار شامل

تدعو خطة واشنطن إلى وقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية لأغراض إنسانية، على أن تدعم بآلية أممية لمراقبة تنفيذ الهدنة وضمان عدم انتهاكها. كما تنص على فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات وتخفيف المعاناة المتفاقمة جراء المجاعة والنزوح وانعدام الأمن الغذائي، في محاولة لاحتواء الكارثة الإنسانية قبل الانتقال إلى ترتيبات سياسية وأمنية أوسع، فيما تضع الخطة أولوية قصوى لضمان وصول المساعدات بشكل مستدام إلى المناطق الأكثر تضرراً، مثل دارفور والخرطوم وكردفان، مع إنشاء آليات دولية لمراقبة حركة قوافل الإغاثة وتأمينها. كما تشدد على حماية المدنيين وتنسيق عودتهم الآمنة إلى منازلهم، في إطار مقاربة إنسانية-أمنية متكاملة.

وتنتقل الخطة في الشق الأمني، لتقترح الانتقال التدريجي من هدنة مؤقتة إلى وقف دائم لإطلاق النار عبر مفاوضات مباشرة، تتضمن انسحابات متبادلة من المدن الرئيسية وترتيبات أمنية مرحلية، قد تشمل مراقبة دولية أو قوات مشتركة لضمان الالتزام. وترى الأطراف الداعمة للخطة أن تثبيت وقف إطلاق النار هو المدخل الضروري لأي عملية سياسية ذات مصداقية.

وتنص الخطة على إطلاق عملية انتقال سياسي بقيادة مدنية، تضم قوى الثورة السلمية التي أطاحت بنظام البشير في العام 2019، والشباب، والمجتمع المدني، وصولاً إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية تقود عملية صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات نزيهة، كما تؤكد على إبعاد الأطراف العسكرية والجماعات المتطرفة المرتبطة بالنظام السابق عن التحكم في مسار الانتقال.

الرباعية

وتختتم الخطة محاورها الخمسة بالدعوة إلى إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار السودان، وتوفير دعم اقتصادي لإعادة بناء البنية التحتية واستعادة الاستقرار وتوليد فرص العمل، كما تشدد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، عبر مساءلة وطنية ودولية لمرتكبي الفظائع، بما يضمن تحقيق العدالة وترسيخ أسس سلام مستدام.

لا اتفاق حول الهدنة

من جانبه نفى رئيس وزراء حكومة الأمر الواقع كامل إدريس في تصريحات صحفية بمطار الخرطوم عقب عودته من القاهرة وجود أي اتفاق بين حكومته والرباعية حول مسألة الهدنة، مبيناً أن النقاش حول الهدنة الإنسانية لا يزال مستمراً، فيما أعلن في ذات الوقت رفض حكومته لأي هدنة، وقال: «لا نقبل بأي هدنة منقوصة غير مكتملة الأركان لا تأتي بسلام دائم، حتى لا تشتعل الحرب مرة أخرى»، وأعلن تمسكهم بخارطة الطريق المعلنة من جانبهم لتحقيق السلام الشامل بالسودان.

كما أشار محيي الدين سالم، وزير خارجية حكومة الأمر الواقع، إلى أن حكومته لن تقبل بأي تسوية سلام لا تراعي إرادة الشعب وتطلعاته، حسب تعبيره، وقال خلال مخاطبته الجالية السودانية في مصر إن أي اتفاق «لا يستجيب لرغبات السودانيين لن يكتب له النجاح»، مشدداً على أنهم «لن يرضخوا للضغوط الدولية ولن يقبلوا بالذل».

الخطة لم تقدم

من جانبه نفى المتحدث باسم تحالف تأسيس علاء الدين نقد تلقيهم أي إخطار من المبادرة الرباعية حول الخطة الأمريكية تتعلق بإنهاء الصراع الدائر بينهم والجيش السوداني، وأشار في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إلى أن الخطة لم تعرض عليهم حتى الآن، وقال: «سمعنا أن الوسطاء قالوا إن الخطة في مراحلها النهائية إلا أنها لم تقدم لنا بشكل رسمي لنقول رأينا فيها».

استمرار الحرب.. الخيار الأرجح

يرى الكاتب والمحلل السياسي عثمان ميرغني أن استمرار الحرب لا يزال الخيار الأكثر ترجيحاً. وأشار في حديث لـ(ديسمبر) إلى أن أجندة الرباعية الدولية لم تتغير منذ لحظة إعلان خارطة الطريق في سبتمبر 2025م، مضيفاً أن الحكومة السودانية - في إشارة إلى حكومة الأمر الواقع - لم يتغير رفضها لخارطة الطريق رغم زخم الاجتماعات والمشاورات التي عقدت في واشنطون في الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر 2025، واللقاءات والاتصالات الثنائية على مستوى القمة بين السودان والسعودية ثم مصر، وقال: «يبدو أن الخرطوم لم تصل إلى قناعة كاملة بالسير في المسار التفاوضي حتى نهاياته».

تنص الخطة على إطلاق عملية انتقال سياسي بقيادة مدنية، تضم قوى الثورة السلمية التي أطاحت بنظام البشير في العام 2019، والشباب، والمجتمع المدني، وصولاً إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية تقود عملية صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات نزيهة.

فك الارتباط بين الجيش والإسلاميين

وذكرت الكاتبة المصرية المتخصصة في الشأن السوداني أماني الطويل أن نجاح أي مبادرة يتطلب أولًا قبول الأطراف المتحاربة بفكرة الآلية الإنسانية التي تحدّث عنها مسعد بولس، بما يشمل إتاحة هدنة إنسانية حقيقية وتأمين خروج فعلي للمقاتلين من مناطق المدنيين، وشددت على أهمية فك الارتباط بين القوى المدنية وبعض التشكيلات العسكرية؛ فـ«حلفاء الجيش من تيار الجبهة القومية الإسلامية، على سبيل المثال، مطالبون بفك ارتباطهم به لضمان حيادية المؤسسة العسكرية وحصر دورها في المهام العسكرية فقط»، مشيرة إلى أن العائق الأكبر أمام الخطة يتمثل في حالة الإستقطاب الحاد داخل الساحة السياسية السودانية، إذ باتت القوى المختلفة غير مستعدة لتقبّل بعضها البعض، ما يعرقل أي مسار للحل أو التسوية.

انحسار وباء الكوليرا وزيادة معدلات الإصابة بحمى الضنك والملاريا والحصبة

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلنت وزارة الصحة الاتحادية أمس الأربعاء خلو البلاد من وباء الكوليرا، مؤكدة أنه منذ الرابع عشر من يناير لم تُسجَّل أي حالة إصابة في أي ولاية، وذلك وفق المعطيات العلمية واللوائح الصحية الدولية.

وكان السودان قد أعلن عن ظهور الوباء في أغسطس 2024 وسط ظروف بالغة التعقيد من حرب ونزوح وتمويل محدود، إلا أن الجهود المكثفة للكوادر الطبية والشركاء الدوليين نجحت في احتواء المرض، حيث تم توزيع أكثر من 20 مليون جرعة تطعيم، وتنفيذ أكثر من مائة حملة طبية لمواجهة انتشار الوباء.

على ذات الصعيد، استعرض مركز عمليات الطوارئ الاتحادي في اجتماعه يوم الثلاثاء 3 مارس 2026 الأوضاع الصحية بالبلاد والتدخلات للمكافحة. وأكد تقرير الترصد والمعلومات الأسبوعي، ارتفاع معدل الإصابة بحمى الضنك بولايات الخرطوم، الجزيرة، النيل الأبيض، نهر النيل، الشمالية. وأشار التقرير إلى زيادة كبيرة مقارنة بذات التاريخ من العام الماضي، بتسجيل 6976 إصابة تراكمياً، منها 5 حالات وفاة.

وكشف التقرير عن زيادة الإصابات بالملاريا خاصة في ولايات الخرطوم، نهر النيل، النيل الأبيض. كما أن ولاية الجزيرة لا تزال تسجل إصابات بالتهاب الكبد الوبائي (E) على الرغم انخفاض عدد الحالات المسجلة مقارنة بالأسبوع الماضي.

وسجلت محلية طويلة بشمال دارفور، ومحليتا الدويم وتندلتي بالنيل الأبيض أكثر إصابات بالحصبة.

فيما أشار تقرير الاستجابة، إلى أبرز التدخلات التي قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع الشركاء الدوليين لمجابهة حمى الضنك بالولاية الشمالية، بما في ذلك تفعيل غرفة الطوارئ برئاسة الولاية والمحليات، وتمويل خطة الاستجابة وإرسال الإمداد.

وأقر تقرير الإمداد، بالتفاوت في وفرة أدوية ومستهلكات الوبائيات والكوليرا وحمى الضنك بالولايات، وكذلك في الملاريا. وأوضح تقرير المعمل القومي للصحة العامة، وصول شحنة تجهيزات وأجهزة حديثة، مخصصة لتطوير المعامل الكيميائية وميكروبيولوجيا الأغذية، وافتتاح المعمل المرجعي لشلل الأطفال بالبحر الأحمر.

اجتماع مركز عمليات الطوارئ

واستعرضت منظمة الصحة العالمية نتائج زيارة فريقها لولاية جنوب دارفور وتقييم معمل الصحة العامة بها. ووجه الاجتماع بتكثيف العمل لمجابهة وباء الحصبة والترتيب للمكافحة، مشدداً على رفع درجة العمل الوقائي لالتهاب الكبد الوبائي (E) بالجزيرة، ومعالجة مشكلة أدوية الملاريا بتحديد المتوفر والنقص خاصة أن فصل الخريف على الأبواب.

(98) ألف أسرة سودانية تواجه ظروفاً قاسية في كاري باري التشادية

كاري باري: (ديسمبر)

يواجه أكثر من (98) ألف أسرة سودانية لاجئة ظروفاً قاسية في معسكرات اللجوء في منطقة كاري باري التشادية، في ظل أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة، وطقس قاسٍ، حيث تصل درجات الحرارة إلى (2) درجة مئوية.

ورسم الناشط والمتطوع في المعسكر بحر الدين هارون صورة قاتمة للأوضاع التي يعيشها اللاجئون في هذا المعسكر، في ظل نقص حاد في الغذاء ومواد الإيواء والدواء والكساء. وأشار في حديث لـ(ديسمبر) إلى وصول قرابة (3000) أسرة مؤخرًا إلى المعسكر بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها عدة مناطق في شمال دارفور واشتداد المعارك فيها، مبيناً أن آلف أسرة منهم بلا مأوى ويفترشون الأرض تحت الأشجار في أجواء شديدة البرودة، بينهم نساء وأطفال وكبار سن.

وأبان هارون أن هؤلاء اللاجئين في حاجة ماسة إلى مشمعات وخيم للإيواء وبطاطين وملابس تقيهم البرد الشديد، خاصة الأطفال وكبار السن، وكذلك الغذاء حيث هناك شح في الغذاء، وذكر أن كل أسرة تُعطى ما مقداره (كورة) من الذرة عند الوصول إلى المعسكر مع مبلغ (80) ألف جنيه يصرف كل شهر، وأشار إلى أن اللاجئين جاءوا من مختلف مدن وقرى دارفور، وأغلبهم من نازحي معسكر زمزم بالإضافة إلى وجود نازحين من منطقة أبو قمرة وكرنوي وأمبرو بعد الأحداث الأخيرة.

وفيما يتعلق بالجانب الصحي قال هارون إن هناك ثلاثة مراكز صحية تقدم الخدمات الطبية بدعم من منظمة أطباء بلا حدود، إلا أنها لا تغطي كل سكان المعسكر لضعف الإمكانيات.

ويشير هارون إلى أنه ورغم هذه الظروف القاسية يواصل الشباب داخل المعسكر نشاطهم الرياضي بممارسة كرة القدم والألعاب الأخرى، كما يقيمون الليالي الثقافية في محاولة لنسيان مآسي الحرب.

الحركة الإسلامية وإيران.. علاقات في السر والعلن

كان الحدث الأبرز في قمة دول الانحياز في أوغندا في 20 يناير 2024 للمراقبين على مستوى القمة عودة العلاقات السودانية الإيرانية، وخاصة عقب ما تسرب من أجندة اللقاء وأهمها تطرق النقاش إلى ملف سواحل البحر الأحمر، وعن تفاهمات ومبادلات بين سند إيراني في الحرب القائمة، وتسهيلات سودانية لإنشاء قاعدة عسكرية على شواطئ البحر الأحمر.

والأهم من ذلك فتح اللقاء تاريخ العلاقة الملتبس بين الإسلاميين في السودان والدولة الإسلامية الإيرانية التي ينظر إليها على أنها علاقة شديدة التهديد لأمن المنطقة، وتحديداً لمنطقة الخليج ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي على حد سواء. وهذا ما بدأ يتجلى فور اندلاع المعركة بين إسرائيل وأمريكا من جهة وإيران من جهة أخرى مطلع الأسبوع الماضي، والتي أقحمت فيها دول الخليج دون استثناء. وعلى الرغم من دعمها الطويل للإسلاميين في السودان إلا أن بوادر تنكر لهذا الدعم بدأت تتجلى، مع دعوات صريحة لدعم عدوها في الحرب الحالية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وخلال الأيام الماضية تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي تصريحات لقيادات من الإسلاميين تدعو صراحة للجهاد في صفوف الإيرانيين ضد الأمريكان والإسرائيليين دون التفات لما تتعرض له الدول الخليجية.

خاص: (ديسمبر)

من العداء إلى التطبيع

قبل استيلاء الإسلاميين على السلطة في السودان عام 1989 لم تخرج العلاقة بين البلدين من الحيز المتفق عليه في المحيط العربي والإسلامي الذي ينظر إلى تحركات إيران في اتجاه مشروع الإمبراطورية الفارسية وتمدد المذهب الشيعي في مقابل المذهب السني. ولم يمانع السودان في الحصول على قروض مالية ومساعدات زراعية محدودة من إيران. ومن المحطات البارزة في تاريخ العلاقة إهداء شاه إيران قطعاً بحرية للسودان رست في شواطئ البحر الأحمر. وهذا يعكس اهتمام إيران المبكر بهذه المنطقة.

وتسببت حرب أكتوبر 1973 في قطع العلاقات بين البلدين، لكنها عادت في منتصف السبعينيات قبل الإطاحة بالشاه برعاية من المخابرات الإيرانية التي ستصبح لها اليد العليا في العلاقة منذ تلك اللحظة. وعندما نشبت الحرب العراقية- الإيرانية لم يتردد الرئيس جعفر النميري في الوقوف إلى جانب العراق في حربه ضد إيران، وشارك جنود ومتطوعون سودانيون في الحرب.

خامنئي يستقبل عمر البشير

«بمجرد نجاح الثورة الإيرانية تجمع وفد من الإسلاميين السودانيين في أوروبا وزار الخميني في مقر سكنه في ضاحية نوفل لو شاتو في فرنسا قبل سفره إلى طهران، واستقبلهم مع مرافقيه أبو الحسن بني صدر، وصادق قطب زاده»

ولما أطاحت الانتفاضة الشعبية في 1985 بنظام الرئيس النميري كانت علاقات البلدين مقبلة على تحول مهم تبناه رئيس الوزراء المنتخب ورئيس حزب الأمة الصادق المهدي الذي نقل العلاقة إلى تطبيع كامل بعد زيارة له إلى طهران عام 1988، والتي بدورها احتفت برحيل النميري وقررت مد حبال العلاقات مع السودان بعد انتباهها لتأثيره المهم في المحيط العربي وفي قضايا جوهرية من بينها القضية الفلسطينية، إلى جانب تأثيره وموقفه الجغرافي المميز.

وألمح الكاتب الإسلامي المهتم بالشأن الإيراني، عبد الرحيم عمر محيي الدين، إلى نقطة تتعلق بمذهب طائفة الأنصار في السودان التي يعد الصادق المهدي إمامها، والمذهب الإثني عشري الشيعي المصدق بظهور إمام المسلمين المهدي. وبعد شهور قليلة من افتتاح المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم وقع انقلاب البشير قي 1989 والذي أطاح بالصادق المهدي وحكومته واحتكر الإسلاميون الحكم ثلاثين سنة.

«إيران إيران في كل مكان»

وفقا لإفادة صحفية للمفكر والمؤرخ السياسي الإسلامي، المحبوب عبد السلام، يعود اهتمام الحركة الإسلامية في السودان بالعلاقة مع إيران إلى ما قبل نجاح الثورة الإيرانية بقيادة آية الله روح الله الخميني. ولما نجحت الثورة في 1979 كان تنظيم الإسلاميين في السودان سباقاً في تأييدها والاحتفاء بها. وقال المحبوب: «بمجرد نجاح الثورة الإيرانية تجمع وفد من الإسلاميين السودانيين في أوروبا وزار الخميني في مقر سكنه في ضاحية نوفل لو شاتو في فرنسا قبل سفره إلى طهران، واستقبلهم مع مرافقيه أبو الحسن بني صدر، و(صادق) قطب زاده». وضم الوفد، بحسب المحبوب، أحمد الترابي وربيع حسن أحمد. وفي الوقت نفسه شهدت شوارع الخرطوم مسيرات وتظاهرات حاشدة دعت لها الحركة الإسلامية وخاصة تنظيماتها الطلابية في الجامعات والمدارس الثانوية وهتفوا مرددين: «إيران إيران في كل مكان» وتعد هذه أول مظاهرة جماهيرية مؤيدة لنجاح الثورة الإيرانية في العالم الإسلامي.

وأضاف المحبوب: «كنت ضمن المشاركين في هذه المظاهرة. وفي الحقيقة كانت المظاهرة المؤيدة الأولى في العالم الإسلامي، وكذلك الأولى في تبيان جماهيرية تنظيم الإسلاميين في السودان أيام جعفر نميري».

خذلان حسن الترابي

بعدما استقرت السلطة في يد الإسلاميين في السودان أرسلوا في 1990 وزير المالية دكتور عبد الرحيم حمدي إلى أصدقاء الأمس في طهران، طالبين العون والمساعدة لتخطي الوضع الاقتصادي السيئ للدولة الإسلامية الجديدة، والتي تعاني نقصاً في الوقود والسكر والدقيق. كانت القيادة واثقة من عون الإيرانيين لهم، ولكن ما وجده وزير المالية كان مفاجئاً عندما رفضت القيادة في طهران تقديم مساعدات اقتصادية للسودان بحجة أن لديها ديوناً على السودان منذ منتصف السبعينيات لم تسدد، ولكنهم وعدوا بتقديم كتب لمفكرين من الشيعة وأدوات رياضية للشباب ودعم الحسينيات والمراكز الثقافية الإيرانية في السودان، الأمر الذي عده حمدي ووفده نشراً للمذهب الشيعي وسط الشباب السودانيين بثمن بخس.

وما أغضب حمدي والشيخ حسن الترابي وولد لديهما شعوراً بالخذلان ما صرح به الإيرانيون في الاجتماع بأن اهتمامهم منصب على الدول الإسلامية التي خرجت من الاتحاد السوفياتي والتي ينتشر بين سكانها المذهب الشيعي، وأن إفريقيا ليست أولوية في هذه المرحلة. لكن التحولات التي حدثت في المنطقة والحصار والمراقبة الدولية التي فرضت على البلدين دفعت إيران لأن تضع السودان في أولى أولوياتها في أفريقيا على أقل تقدير.

مصنع اليرموك بعد أن قصفه الطيران الإسرائيلي

التعاون بين البلدين بدأ سراً في منتصف التسعينيات عندما ساعد خبراء أمنيون من طهران الحزب الحاكم والحركة الإسلامية في تأسيس الأمن الشعبي وهو جهاز شبيه بجهاز «السافاك» في عهد الشاه، دوره الأساسي حماية النظام والحفاظ على بقائه

الأمن الشعبي وجهاز «السافاك»

منذ وقت مبكر يوم 2 فبراير 2008 أغلق شارع «الجيش» أحد أهم طرق العاصمة السودانية الخرطوم، وانتشرت سيارات الشرطة والأمن على طول الطريق وعلقت لافتة ضخمة في قاعة الشهيد الزبير محمد صالح- أحد قادة انقلاب البشير الذي قتل في حادث طائرة- كتب عليها «الاحتفال بالذكرى السنوية لانتصار الثورة الإسلامية في إيران». وتوافد على القاعة قيادات الصف الأول في الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وكان ضيف الشرف الإيراني غلام علي حداد عادل، رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران (البرلمان الإيراني)، الذي جاء خصيصاً لحضور الحفل.

أنكرت الحكومة السودانية الضربة الإسرائيلية أول الأمر، وقالت إن انفجار المصنع بسبب تماس كهربائي من ماكينة لحام. وتراجعت بعد ساعات واعترفت بأن الانفجار كان بسبب قصف طائرات إسرائيلية.

وفي العام ذاته وقَّعت حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير أكبر عقود تعاون عسكري وصفقات سلاح مع إيران. وأكدت مصادر عسكرية ومدنية أن التعاون بين البلدين بدأ سراً في منتصف التسعينيات عندما ساعد خبراء أمنيون من طهران الحزب الحاكم والحركة الإسلامية في تأسيس الأمن الشعبي، وهو جهاز شبيه بجهاز «السافاك» في عهد الشاه، دوره الأساسي حماية النظام والحفاظ على بقائه. أما التعاون السري الأكبر فكان إنشاء التصنيع الحربي وتطوير أنظمة دفاعية.

إيران المراقَبة دولياً بسبب السلاح النووي، وكذلك نظام الإسلاميين الذي فرض عليه حصار دولي قاس، واتهم رئيسه بارتكاب جرائم حرب، وبات مطلوباً للمحكمة الجنائية الدولية، وجد كل منهما في الآخر ضالته. ومن أكبر الشواهد على هذا التعاون العسكري حادثة مصنع اليرموك.

الفلسطيني المبحوح واليرموك

دفع الحصار الأمريكي الشديد إيران إلى البحث عن ملاذات آمنة مستعدة للتعاون معها سراً في مهام عسكرية، ووجدت في نظام الإسلاميين في السودان مبتغاها، والذي كان يعاني هو الآخر عزلة دولية وحروباً أهلية في مناطق مختلفة بينها دارفور. وقام لويس مورينو أوكامبو، محقق المحكمة الجنائية، بإدراج عدد من القيادات في قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية وعلى رأسهم البشير.

كان غرض إيران الأساسي تصنيع صواريخ بالستية خوفاً من استهداف إسرائيل مخزونها من الصواريخ، ووقع الاختيار على مصنع اليرموك وهو مصنع صغير أنشئ عام 1993 جنوب غرب العاصمة الخرطوم لتصنيع ذخائر الكلاشينكوف والـ«جيم-3»، والمسدسات الصغيرة. وفعلا بدأ العمل سراً إلى أن داهم عملاء من الموساد القيادي والمنسق العسكري في حركة «حماس» محمود المبحوح في أحد فنادق دبي في يناير 2010 واغتالوه. ونقل مراسل صحيفة «معاريف» الإسرائيلية عوزي مخماني عن مصادر في الموساد أن العملاء الذين اغتالوا المبحوح أخذوا معهم وثائق كانت بحوزته وضعها في حقيبته، وإحدى هذه الوثائق هي بمثابة اتفاق وقع بين إيران والسودان عام 2008، ويخول هذا الاتفاق إيران بناء مصنع أسلحة على الأراضي السودانية.

صحيفة «معاريف» الصادرة باللغة العبرية دعمت التقرير قائلة، إن تقنيين إيرانيين وصلوا إلى المصنع في الخرطوم. وتحت إشراف «الحرس الثوري الإيراني» تم تصنيع صواريخ «شهاب» وصواريخ مختلفة، وفي منتصف ليلة 24 أكتوبر 2012، وجهت أربع طائرات إسرائيلية ضربة عسكرية إلى المصنع، محدثة انفجاراً هائلاً في سماء الخرطوم، وسوت المصنع بالأرض. أنكرت الحكومة السودانية الضربة الإسرائيلية أول الأمر، وقالت إن انفجار المصنع بسبب تماس كهربائي من ماكينة لحام. وتراجعت بعد ساعات واعترفت بأن الانفجار كان بسبب قصف طائرات إسرائيلية.

وكشف مصدر عسكري رفيع أن مجمع اليرموك للصناعات العسكرية الواقع قرب الخرطوم الذي قصفته أربع طائرات حربية كان يُنتج صواريخ بالستية إيرانية بموجب ترخيص من طهران.

«مهاجر-6» الإيرانية في معركة الخرطوم

ما لم يتمكن الجيش من إخفاءه مشاركة المسيرة مهاجر-6»، الإيرانية الشهيرة في معركة الخرطوم، بعد أن حصل عليها عبر وساطة من قيادات إسلاميين بارزين بحسب مصادر مطلعة، والمعضلة الأكثر تعقيدا انكار الجيش سيطرة الإسلاميين على القيادة فيه وتحكمها في المفاصل الهامة غير أن الحرب المندلعة الآن كشفت حقيقة علاقة الإسلاميين بالجيش من جهة وعلاقة الإخوان بالجمهورية الإيرانية من جهة أخرى. وفي أعقاب انكشاف العلاقة سارع الجيش للتنصل من الإسلاميين الذين أعلنوا على رؤوس الإشهاد دعمهم للجيش الايراني في الحرب على حساب دول الخليج وفي مقدمتهم السعودية وقطر اكبر الداعمين للجيش في حربه ضد قوات الدعم السريع غير أن الواقع يقول أن زمان انكار الجيش علاقته بالإسلاميين المقربين لإيران قد انتهى.

المسيرة مهاجر 6

محمود المبحوح

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 مارس 2026م
حوار
https://decembernews.com

(ديسمبر) تحاور منى رشماوي- عضو البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان

لم نتلقَّ رداً من الحكومة السودانية على طلبنا زيارة مواقع الأحداث ومعاينة الوضع ميدانياً. انتقلنا إلى أماكن وجود النازحين خارج السودان، لا سيما في تشاد وجنوب السودان، حيث استمعنا مباشرةً إلى إفادات الناجين

في تقرير صادم قدمته لمجلس حقوق الإنسان في 19 فبراير 2026، حذرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان من أن الهجمات التي شهدتها مدينة الفاشر في شمال دارفور تحمل «سمات واضحة لجريمة الإبادة الجماعية»، وسط اتهامات مباشرة لقوات الدعم السريع بارتكاب قتل عرقي منظم، واغتصاب واسع النطاق، وفرض حصار منهجي بهدف تجويع السكان.

التقرير الذي استند إلى 320 مقابلة مع ضحايا وناجين، وتحليل أدلة رقمية وصور أقمار صناعية، وثّق مجازر مروعة، وكشف عن استخدام الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي كأدوات تدمير موجهة ضد نساء قبيلتي الزغاوة والفور، مع تصريحات صريحة لعناصر الدعم السريع تعكس نيّة إبادة عرقية: «نريد القضاء على كل ما هو أسود في دارفور».

خلص التقرير إلى أن قوات الدعم السريع، والمليشيات العربية التابعة لها، نفذت هجمات واسعة النطاق، شملت عمليات قتل جماعي وإعدامات بإجراءات موجزة وعنف جنسي واختطافات مقابل فدية وتعذيب وسوء معاملة واعتقال وإخفاء ونهب واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية. وفي كثير من الحالات، استهدفت الهجمات المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال بناءً على أصلهم العرقي أو انتماءاتهم المزعومة.

وقد أجرت (ديسمبر) حواراً حصرياً مع منى رشماوي- عضو بعثة التحقيق- في جنيف تحدثت فيه عن عمل البعثة وتفاصيل ما توصل إليه التحقيق ومعايير التوصيف القانوني وإمكانية المحاسبة الدولية وخطر تكرار السيناريو في مناطق أخرى من السودان.

جنيف: (ديسمبر)

(ديسمبر): كيف تصفون طبيعة العمل الذي قامت به البعثة على الأرض؟ وما هي أبرز التحديات التي واجهتكم خلال فترة التحقيق، خاصة في ظل عدم تعاون الأطراف السودانية المعنية؟

تابعت البعثة بقلق شديد الأوضاع في وحول مدينة الفاشر منذ بداية الصراع في عام 2023. وقد سبق أن وثّقنا في تقاريرنا السابقة الحصار والتجويع والقصف والقتل الذي طال مخيمات النزوح. تقريرنا الحالي لا يأتي بمعزل عن ذلك، بل هو امتداد لعملٍ متواصل ومتابعة دقيقة للوضع على الأرض لفترة طويلة.

وعندما طلب منا مجلس حقوق الإنسان إعداد تقرير خاص عن الفاشر، استكملنا تحقيقاتنا وعمّقناها. ولما لم نتلقَّ رداً من الحكومة السودانية على طلبنا زيارة مواقع الأحداث ومعاينة الوضع ميدانياً، انتقلنا إلى أماكن وجود النازحين خارج السودان، لا سيما في تشاد وجنوب السودان، حيث استمعنا مباشرةً إلى إفادات الناجين. أجرينا مقابلات حضورية وعن بُعد، وتحققنا من مواد رقمية، بما في ذلك مقاطع فيديو، وعقدنا اجتماعات مع منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني وخبراء مستقلين.

أبرز التحديات التي واجهتنا تمثلت في عدم تعاون الأطراف السودانية المعنية. فالحكومة لم تستجب لطلبنا الزيارة، وقوات الدعم السريع لم ترد على أسئلتنا وطلباتنا بإجراء مقابلات معهم وتزويدنا بالمعلومات. ومع ذلك، واصلنا عملنا اعتماداً على منهجية صارمة وتعدد مصادر الأدلة مكنتنا إلى الوصول إلى استنتاجات دقيقة عن الوضع في وحول الفاشر.

(ديسمبر): هل تواصلتم مع قوات الدعم السريع لدخول مناطقها، وماذا كان ردها؟

صلاحياتنا ممتدة لكل السودان. وقد بادرت البعثة بالتواصل عدة مرات مع قوات الدعم السريع بصفتها طرفاً في النزاع القائم، من بينها رسالة بتاريخ 12 ديسمبر 2025 طلبنا فيها الاجتماع مع قيادتها، وطرحنا في الرسالة أسئلة محددة بشأن العمليات في الفاشر. كما أرسلنا على الأقل رسالتين سابقتين خلال فترة التحقيق طلباً للوصول والتعاون.

لم نتلقَّ أي رد على هذه المراسلات، رغم صدور تصريحات علنية من قوات الدعم السريع تفيد باستعدادها للتعاون. ولكن على أرض الواقع هناك تباين شديد بين التصريحات العلنية وغياب الاستجابة العملية لأيٍّ من طلباتنا.

(ديسمبر): كيف أثّر عدم تعاون الخرطوم والدعم السريع على شمولية تحقيقاتكم؟

لا شك أن عدم تعاون السلطات في الخرطوم وبورتسودان من ناحية وقوات الدعم السريع من ناحية أخرى كان له تأثير. وقد عكس بشكل واضح عدم اهتمام الأطراف بتحقيق محايد. الوصول المباشر إلى مسرح الجريمة يظل دائماً الخيار الأفضل في أي تحقيق. لكن عدم تعاون الأطراف معنا لم يكن حاسماً في ضوء الاستعداد الكبير للضحايا للإدلاء بشهاداتهم، والإمكانيات المتاحة لنا للوصول إلى الناجين خارج البلاد، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة.

تمكّنا من مقابلة ما لا يقل عن 330 ناجياً وناجية، واستمعنا إلى شهادات حيه مروّعة، وجمعنا أدلة متقاطعة من مصادر متعددة. صحيح أن الوصول المباشر إلى الفاشر ومحيطها كان سيُعزّز العمل، لكنه لم يمنعنا من إجراء تحقيق شامل والوصول إلى استنتاجات مبنية على تحليل دقيق للأدلة.

(ديسمبر): تقرير البعثة حول الفاشر حمل اتهامات بالإبادة الجماعية، لماذا استخدمتم تعبير «مؤشرات إبادة جماعية» ولم تعلنوا بشكل قاطع وقوع إبادة جماعية؟

يتضمن تقريرنا استنتاجات تتعلق بالوقائع وأخرى قانونية، وكلها مستندة إلى تحليل دقيق وشامل للأدلة التي جمعناها بشأن الوضع في الفاشر والمناطق المحيطة بها بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها، والتي تشير إلى إبادة جماعية.

لقد خلص عملنا إلى أن نمط سلوك قوات الدعم السريع في مناطق محددة - بما في ذلك القتل الجماعي، والإعدامات، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب ضد أفراد من جماعات الزغاوة والفور، هذا بالإضافة إلى حصار دام 18 شهراً فرض ظروفاً حياتية حرمت السكان من الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة والاضطهاد لدوافع عرقية خاصة ضد الزغاوة والفور في الفاشر ومحيطها بقصد تدميرهم كلياً أو جزئياً- يشكل أفعالاً من الإبادة الجماعية.

وقد خلصت البعثة إلى أن نية الإبادة الجماعية هي «الاستنتاج المعقول الوحيد» استناداً إلى مجمل الأدلة، بما في ذلك تصريحات قوات الدعم السريع واللغة المستخدمة من قبل عناصرها. وفي الوقت ذاته، فإن العديد من الأفعال التي وثقناها ترقى أيضاً إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

(ديسمبر): كون هذه الجرائم حدثت في دارفور، هل تدخل تلقائياً في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؟

نعم. منذ عام 2005، أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور - منذ 1 يوليو 2002 - إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1593 (2005). وولاية المحكمة مستمرة وتشمل الجرائم المرتكبة في سياق النزاع الدائر حالياً.

(ديسمبر): البعض يقول إن عمل اللجنة أصبح روتينياً ويكتفي بإصدار التقارير دون أن يساهم ذلك في وقف الانتهاكات. ما رأيكم؟

دور البعثة ليس سياسياً، وهو يتمحور حول المساءلة وضمان حقوق الضحايا، وهذا يسهم - بشكل مباشر أو غير مباشر - في ردع الانتهاكات. لكن وقف الانتهاكات بشكل شامل يتطلب عملية سياسية فعالة ينخرط فيها جميع الأطراف. ورغم وجود مسارات سياسية متعددة، فإن الأطراف المتحاربة في السودان ليست منخرطة بصورة واضحة وجدية في هذا الجهد.

نحن نعمل انطلاقاً من قناعة راسخة بأن غياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة في السودان هو أحد الأسباب الجذرية لاستمرار النزاعات المتراكمة. لذلك يجب أن تكون المساءلة وضمان حقوق الضحايا ركيزتين أساسيتين لأي عملية سياسية. لا يمكن إحلال السلام من دون عدالة، ولا يمكن كسر دوامة العنف المستمرة منذ عقود من دون إنهاء الإفلات من العقاب.

وقد طرحت بعثتنا سلسلة من التوصيات لسد فجوة المساءلة، من بينها توسيع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع السودان وليس فقط دارفور، وإنشاء آلية قضائية مكمّلة تعمل بالتوازي معها، إضافة إلى إنشاء برامج فعالة لمساندة الضحايا والناجين. وسنواصل العمل لترجمة هذه التوصيات إلى خطوات عملية على أرض الواقع.

خلصت البعثة إلى أن نية الإبادة الجماعية هي «الاستنتاج المعقول الوحيد» استناداً إلى مجمل الأدلة، بما في ذلك تصريحات قوات الدعم السريع واللغة المستخدمة من قِبَل عناصرها

وقف الانتهاكات بشكل شامل يتطلب عملية سياسية فعالة ينخرط فيها جميع الأطراف. ورغم وجود مسارات سياسية متعددة، فإن الأطراف المتحاربة في السودان ليست منخرطة بصورة واضحة وجدية في هذا الجهد

مني رشماوي

(ديسمبر): البعض يرى تأجيل العدالة لصالح وقف الحرب. كيف تعلقون؟

وقف القتال ضرورة عاجلة لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين، ولا خلاف على ذلك. لكن ما يُسمّى بـ«تأجيل العدالة» غالباً ما يؤدي عملياً إلى إطالة أمد الجرائم وتشجيع الإفلات من العقاب. التجارب السابقة في السودان وغيرها تُظهر أن تجاهل المساءلة لا يخلق سلاماً مستداماً، بل يؤجل الانفجار القادم.

المساران يجب أن يسيرا معاً: العملية السياسية والمساءلة القانونية. نحن بحاجة إلى إجراءات فورية لحماية المدنيين ووقف إطلاق النار وترتيبات إنسانية عاجلة، بالتوازي مع حفظ الأدلة، وتحديد المسؤوليات، واتخاذ تدابير مثل العقوبات الموجّهة، وحظر السلاح، والتعاون مع آليات المساءلة. العدالة ليست ترفاً يمكن تأجيله؛ إنها شرط أساسي للتوصل إلى سلام قابل للاستمرار.

(ديسمبر): ما هي الآليات التي يمكن تبنيها لحماية المدنيين من الانتهاكات طالما أن الحرب لم تتوقف؟

هناك تدابير عملية ومحددة يمكن اتخاذها لضمان حماية أكبر للمدنيين في السودان. من بينها ممارسة ضغط دولي فعّال لفتح ممرات إنسانية ومنع الحصار والتجويع، إرسال قوة دولية، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والرصد المستقل لحماية المدنيين، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين والموقوفين.

كذلك فإن فرض عقوبات محددة على القادة والمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، وإنفاذ حظر السلاح ومنع الإمداد والتمويل الذي يطيل أمد الحرب، تمثل أدوات ضرورية.

كما يجب ضمان حماية قوافل المساعدات التابعة للمنظمات الإنسانية وعدم استهدافها أو عرقلة عملها، وتقديم دعم طبي ونفسي للناجين من العنف الجنسي، فضلاً عن تفعيل مسارات المحاسبة المبكرة عبر الإحالات ومشاركة الملفات مع جهات قضائية مختصة. الأدوات موجودة، والمطلوب هو الإرادة لتفعيلها.

(ديسمبر): وصفت البعثة ما حدث في الفاشر بأنه «تصعيد غير مسبوق» وتحول من حرب على السلطة إلى صراع عرقي تدميري. ما هي انعكاسات هذا التحول الخطير على وحدة السودان ومستقبله كدولة؟

عندما يصبح الاستهداف قائماً على الهوية - مصحوباً بحصار وتجويع وقتل واغتصاب وخطاب تحريضي على ارتكاب الإبادة - فإن ذلك يمزق النسيج الاجتماعي، ويفتح جراحاً عميقة بين أبناء البلد الواحد. هذا النوع من التحول لا يهدد فقط الأفراد، بل يهدد أسس التعايش المشترك.

أي صمت أو تردد، خصوصاً فيما يتعلق بمصادر التسليح والتمويل، يفتح المجال لتكرار السيناريو ذاته. المطلوب ليس بيانات إدانة إضافية، بل إجراءات وقائية فورية: حماية المدنيين، وقف الإمدادات التي تغذي النزاع، وتفعيل المساءلة بصورة حقيقية

ما نشهده اليوم في دارفور، وكذلك في كردفان والجزيرة وغيرها، يعكس ملامح هذا الانزلاق الخطير. النتيجة هي تعدد مراكز القوة، واتساع رقعة الانقسامات، ونزوح طويل الأمد، واستنزاف الطاقات والكفاءات البشرية ونزوحاً، وانهيار الثقة بين المجتمعات، بل وبين المواطنين ومؤسساتهم. استمرار هذا المسار سيؤدي إلى كيانات هشة بعيدة عن مقومات الدولة العصرية الضامنة لحقوق الجميع التي يستحقها أهل السودان جميعا.

(ديسمبر): هل واجهتم ضغوطاً سياسية من أطراف دولية أو إقليمية خلال عملكم؟

نعمل بتفويض واضح من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ووفق منهجية تحقيق مهنية مستقلة ومحايدة تستند إلى المعايير الدولية. استقلاليتنا هي جوهر عملنا.

نحن لا نقبل بأي شكل من الأشكال أن نخضع لأي توجيه سياسي في استنتاجاتنا، ولا مجال لأي طرف للتأثير على عملنا. نحن مستقلون للغاية.

ونحن ندعو علناً الجميع إلى التعاون وتقديم المعلومات ذات الصلة، ونتعامل مع كل ما يرد إلينا بمعايير مهنية وحيادية صارمة.

(ديسمبر): هل ترون أن فرض عقوبات دولية يمكن أن يغير سلوك الأطراف المتحاربة؟

نعم، نحن أوصينا بفرض عقوبات موجهة ضد الأفراد الضالعين في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهناك عقوبات مفروضة على أشخاص من قبل بعض الدول.

العقوبات التي تشمل تجميد الأصول، وحظر السفر، وقيوداً على التسليح والتمويل، وترتبط بمطالب واضحة وقابلة للقياس -مثل وقف الهجمات على المدنيين، وفتح المجال أمام المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح المحتجزين - يمكن أن تُسهم في تغيير السلوك.

العقوبات ليست غاية بحد ذاتها، لكنها أداة لرفع كلفة الانتهاكات، وتقليص القدرة على ارتكابها، وإرسال رسالة واضحة بأن المساءلة آتية.

(ديسمبر): ما هي الخطوات التالية لعمل البعثة؟ وما هي الخطوات التالية لملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم؟

ستواصل البعثة التحقيق وجمع الأدلة وحفظها وتحليلها بشأن جميع الانتهاكات المرتكبة في مختلف أنحاء السودان، مع تركيز خاص على المناطق التي يتصاعد فيها خطر الفظائع، مثل كردفان، إلى جانب دارفور والخرطوم والجزيرة. وسنقدم إحاطة لمجلس حقوق الإنسان في دورته القادمة ثم تقريراً شاملاً في شهر سبتمبر سيقدم أيضاً إلى الجمعية العامة.

سنواصل أيضاً بناء ملفات تتعلق بأشخاص يُشتبه في ضلوعهم في الجرائم الدولية، بما يدعم مسارات المساءلة أمام الجهات القضائية الوطنية والدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

هدفنا ليس فقط توثيق ما حدث، بل الحفاظ على الأدلة بصورة تمكّن من استخدامها في ملاحقات مستقبلية، ودعم أي جهود جادة لتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب.

(ديسمبر): تقرير البعثة الأخير يحذر من أن «خطر الإبادة الجماعية لا يزال جسيماً وقائماً» مع امتداد القتال إلى كردفان. هل ترون أن المجتمع الدولي يَعي خطر تكرار سيناريو دارفور القديم، أم أن التاريخ يُعيد نفسه بصمتٍ دولي مريب؟

التقرير حذّر بوضوح من أن خطر ارتكاب أعمال إبادة إضافية لا يزال جسيماً وقائماً مع توسع النزاع. هناك بالفعل وعي متزايد وتنديد علني من بعض الدول والمنظمات، لكن التاريخ يعلّمنا أن الوعي وحده لا يكفي إذا لم يُترجم إلى إجراءات عملية.

أي صمت أو تردد، خصوصاً فيما يتعلق بمصادر التسليح والتمويل، يفتح المجال لتكرار السيناريو ذاته. المطلوب ليس بيانات إدانة إضافية، بل إجراءات وقائية فورية: حماية المدنيين، وقف الإمدادات التي تغذي النزاع، وتفعيل المساءلة بصورة حقيقية.

(ديسمبر): هل التوصيف القانوني الدقيق «للإبادة الجماعية» يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية أخلاقية وقانونية لا تحتمل التأجيل؟

نعم. عندما تشير الأدلة إلى جرائم دولية- جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ووصولاً إلى مستوى الإبادة الجماعية في الفاشر ومحيطها - فإن ذلك يفعّل التزامات قانونية واضحة على الأطراف المعنية.

تقع على عاتق الأطراف المتحاربة مسؤولية فورية بوقف هذه الجرائم وحماية السكان، بما يشمل وقف التحريض وخطاب الإبادة وضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما تقع على عاتق الدول الأخرى التزامات بمنع تقديم أي دعم يسهم في تسهيل الجرائم، والعمل على ضمان المساءلة. هذه ليست مسألة خيار سياسي، بل التزام قانوني وأخلاقي.

(ديسمبر): ما هي رسالتكم الأخيرة لصناع القرار في العالم، ورسالتكم للضحايا والناجين في الفاشر والسودان الذين ينتظرون عدالة قد لا تأتي؟

الوضع في السودان بالغ الخطورة، ليس فقط بسبب الحجم الهائل للانتهاكات والمعاناة التي يعيشها الشعب السوداني، بل أيضاً بسبب التداعيات الإقليمية والدولية لهذا النزاع.

حماية المدنيين اليوم ليست مسؤولية أخلاقية فحسب، بل مسؤولية سياسية وقانونية تتطلب جهداً جاداً لوقف الحرب ومساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة. يجب وقف تدفق السلاح والتمويل فوراً، وعدم تقديم أي دعم لمن يرتكب هذه المجازر.

ومن جانبنا، سنواصل تسليط الضوء على ما يحدث في السودان، والعمل على بناء المسارات التي تمكّن يوماً ما من تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا.

أما للضحايا والناجين، فنقول: نشكركم على ثقتكم بنا. شهاداتكم هي أمانة في أعناقنا، والتجارب الانسانية المروعة التي شاركتمونا بها لا بد أن تصل إلى محافل العدالة. وتتطلع إلى يوم قريب يساهم فيه السودانيون والسودانيات في بناء مجتمع قائم على السلام، والديمقراطية، والمساواة، والمواطنة للجميع دون تمييز على أساس اللون أو الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الفكري أو السياسي. السودانيون والسودانيات لا يستحقون أقل من ذلك.

رئيس وعضوات بعثة التحقيق خلال أحد زيارة احد معسكرات اللاجئين شرق تشاد- صورة ارشيفية

صانعة الحياة في زمن الموت...

المرأة السودانية: صمود أسطوري في مواجهة انتهاكات الحرب

شيماء تاج السر، المحامية

في الثامن من مارس من كل عام يحتفي العالم بالمرأة بإنجازاتها ونضالها وحقها في حياة كريمة. لكن في السودان يأتي هذا اليوم هذا للعام حاملاً بين طياته مرارة استثنائية، إنه يوم يجدّد جراح أمة، ويختزل في امرأة واحدة كل قصص الألم والصمود، فهي التي كانت أماً وأختاً وزوجة أصبحت اليوم وجهاً من وجوه الحرب تحمل على كتفيها هموماً لا تطاق. فهي الضحية، وهي الناجية، وهي الحارسة للوطن رغم تهدمه.

منذ الخامس عشر من أبريل 2023 اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لتتحول حياة المدنيين، ولا سيما النساء، إلى جحيم لا يوصف. لقد تحولت المرأة السودانية إلى هدف سهل للانتهاكات الجسيمة التي بلغت حد القتل والاغتصاب والاستعباد الجنسي والاعتقالات والتهجير القسري. هذا المقال هو محاولة لتوثيق هذه المعاناة، وتسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يفترض أن يحميها، واستحضار روح الثامن من مارس كرمز عالمي للنضال من أجل الكرامة والتي تتجسد اليوم في صمود المرأة السودانية.

بعض التفاصيل الواردة في هذا المقال قاسية وصعبة، لكن السرد لا يهدف إلى الإثارة بل إلى توثيق حجم المأساة التي تعيشها آلاف النساء في صمت، على أمل ألا يبقى هذا الصمت هو المصير الوحيد.

مرارة الحرب.. انتهاكات منهجية تطال الجسد والروح

لم تكن معاناة المرأة السودانية في هذه الحرب مجرد أضرار جانبية للنزاع، بل كانت منهجية وموثقة استهدفت تدمير النسيج الاجتماعي والإنساني بأبشع الطرق.

القتل والاغتصاب كأدوات حرب

لم تعد رصاصة طائشة هي السبب الوحيد لموت النساء، فقد وثقت منظمة العفو الدولية في تقريرها «لقد جاء الموت إلى منزلنا» (Death Came To Our Home) العديد من الحالات التي قُتلت فيها نساء وهن في منازلهن أو أثناء فرارهن. ففي أم درمان قتلت الطبيبة الشابة آلاء فوزي المرضي برصاصة اخترقت صدرها داخل منزلها. إلى جانب القتل، تحول الاغتصاب إلى سلاح رعب جماعي، فقد أبدى خبراء الأمم المتحدة قلقهم البالغ من التقارير التي تتحدث عن استخدام واسع ومنهجي للاغتصاب والعنف الجنسي من قبل قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها بهدف معاقبة المجتمعات وإرهابها. لم تنجُ فتيات في الثانية عشرة من العمر من هذا المصير.

الاستعباد الجنسي والزواج القسري

تجاوزت الانتهاكات حدود الاغتصاب إلى أشكال أكثر وحشية. أفادت تقارير لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن العشرات من النساء والفتيات تعرضن للاختطاف والاحتجاز في ظروف شبيهة بالرق في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور، وتم تزويجهن قسراً واحتجزن مقابل فدية مالية في مشهد يستحضر أسوأ مآسي الرق في العصور الغابرة. بعض المصادر أفادت برؤية نساء مقيدات بالسلاسل في شاحنات صغيرة وسيارات، وفي حالات أخرى تم احتجاز مجموعة من 24 امرأة وفتاة في فندق لعدة أيام في ظروف وصفت بأنها استعباد جنسي.

الجنس مقابل الغذاء والحرمان من الحقوق الأساسية

مع انهيار الدولة واقتصادها وجدت النساء النازحات أنفسهن في مواجهة خيارات مستحيلة في معسكرات النزوح، حيث ينعدم الأمن ويندر الغذاء والدواء، برزت ظاهرة الجنس مقابل الغذاء؛ حيث تُجبر النساء على ممارسة الجنس مقابل قوت يومهن أو قوت أطفالهن. هذا الواقع المأساوي هو نتاج الحرمان القسري من أبسط حقوق الإنسان: الحق في العمل والتعليم والغذاء والأمن.

التهجير القسري معاناة مضاعفة

اضطرت ملايين النساء إلى الفرار من منازلهن تاركات كل شيء وراءهن. لكن النزوح لم يكن نهاية المطاف، ففي معسكرات النزوح داخل السودان تعاني النساء من نقص حاد في الرعاية الصحية وخاصة الصحية والإنجابية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وثقت معاناة نساء مثل آمنة صالح (18 عاماً) التي تعرضت للاغتصاب على أيدي مسلحين وبقيت في منزلها أربعة أيام، لتجد نفسها بعد فرارها إلى أحد مراكز الإيواء حاملاً، تعاني من صدمة نفسية وبدون أي رعاية طبية.

ولم تكن دول اللجوء المجاورة بمنأى عن هذه الانتهاكات. فقد واجهت اللاجئات السودانيات مخاطر جديدة، وفي بعض الأحيان وجدن أنفسهن أمام سياسات ترحيل قاسية كالترحيل القسري المباشر أو الترحيل غير المباشر عبر إجبار أبنائهن على العودة، مما وضع المرأة أمام خيار وحشي: إما البقاء في محنة اللجوء أو العودة مع أطفالها إلى منطقة نزاع محتدم في مشهد يعيد إنتاج حلقة العنف والمعاناة.

تحولت المرأة السودانية إلى هدف سهل للانتهاكات الجسيمة التي بلغت حد القتل والاغتصاب والاستعباد الجنسي والاعتقال والتهجير القسري

الإطار القانوني حماية على الورق وانتهاك على الأرض

في مقابل هذه الجرائم، يقف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذان يضعان إطاراً متكاملاً لحماية النساء في النزاعات المسلحة. لكن السؤال المرير الذي يطرح نفسه: لماذا تفشل هذه القوانين في حماية المرأة السودانية؟

الحماية من العنف الجنسي

يُجرم القانون الدولي الإنساني بشدة جميع أشكال العنف الجنسي. فقد نصت المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة حماية النساء من أي اعتداء على شرفهن، خاصة من الاغتصاب والسخرة والدعارة. ويعتبر البروتوكول الإضافي الأول (1977) هذه الأفعال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. المحكمة الجنائية الدولية، في لوائح اتهامها ونظامها الأساسي (روما)، تعتبر الاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة القسرية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه الأفعال محظورة بشكل صارم.

معاملة خاصة للمحتجزات والمرضعات

ينص القانون الدولي الإنساني على وجوب فصل النساء المعتقلات عن الرجال، وتوفير أماكن إيواء منفصلة تشرف عليها نساء، وذلك لمنع التعرض للاعتداءات الجنسية. كما تنص الاتفاقيات على تقديم رعاية خاصة للحوامل والمرضعات، بما في ذلك توفير الغذاء الإضافي والرعاية الطبية.

الحماية من التهجير القسري

يُحظر الترحيل القسري للسكان المدنيين بشكل صارم بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. اعتبر إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة (1974) أن تدمير المساكن والإجلاء القسري التي ترتكبها أطراف النزاع هي أعمال إجرامية.

ينص القانون الدولي الإنساني على وجوب فصل النساء المعتقلات عن الرجال، وتوفير أماكن إيواء منفصلة تشرف عليها نساء لمنع التعرض للاعتداءات الجنسية. كما تنص الاتفاقيات على تقديم رعاية خاصة للحوامل والمرضعات بما في ذلك توفير الغذاء الإضافي والرعاية الطبية

فجوة التطبيق والمساءلة

مع كل هذا الزخم القانوني تبقى الحماية بالنسبة للمرأة السودانية حبراً على ورق. تعاني آليات المساءلة الدولية من عجز واضح، كما أن النظام القضائي السوداني انهار بشكل كامل في مناطق النزاع، هذا الفراغ القانوني هو ما يسمح باستمرار الانتهاكات دون خوف من العقاب. إن وجود أدلة على ارتكاب جرائم حرب، كما وثقتها منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة، لم يردع مرتكبيها، مما يضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمصداقيته في حماية المدنيين.

من أين أتى الثامن من مارس ذكرى النضال من أجل الكرامة؟

قبل أكثر من قرن من الزمان، وفي الثامن من مارس 1908 خرجت آلاف العاملات في صناعة النسيج في مدينة نيويورك في مظاهرة احتجاجية يطالبن بتخفيض ساعات العمل وتحسين الأجور وإنهاء عمل الأطفال. كانت مطالبهن بسيطة لكنها شكلت نواة حركة عالمية للمطالبة بحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

شهد عام 1910، خلال المؤتمر الدولي للمرأة الاشتراكية في كوبنهاغن طرح اقتراح من قبل الناشطة الألمانية كلارا زيتكين بتخصيص يوم عالمي للمرأة. لكن الشرارة الحقيقية التي حولت هذا اليوم إلى رمز عالمي كانت الحريق المروع الذي اندلع في مصنع ترايانغل شيرت ويست في نيويورك عام 1911 والذي أودى بحياة أكثر من 140 عاملة معظمهن من المهاجرات بسبب ظروف العمل السيئة وإغلاق أبواب الهرب. كانت هؤلاء النساء مثلهن مثل المرأة السودانية اليوم يبحثن عن كرامة وحق في الحياة.

في عام 1977 اعتمدت الأمم المتحدة قراراً دعت فيه الدول الأعضاء إلى اعتبار الثامن من مارس يوماً للأمم المتحدة لحقوق المرأة والسلام الدولي. إن هذا التاريخ ليس مجرد احتفاء بل هو تذكير سنوي بأن نضال النساء من أجل حياة كريمة هو نضال طويل ومستمر، وأنه يواجه دوماً بردود فعل عنيفة كما نرى اليوم في السودان.

العشرات من النساء والفتيات تعرضن للاختطاف والاحتجاز في ظروف شبيهة بالرق في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور.. تم تزويجهن قسراً واحتجزن مقابل فدية مالية في مشهد يستحضر أسوأ مآسي الرق في العصور الغابرة

صمود أسطوري المرأة السودانية حارسة الحياة رغم الموت

في خضم هذا الظلام الدامس تبرز المرأة السودانية كأيقونة صمود لا تُقهَر، فهي التي تحولت من ضحية إلى خط دفاع أول عن مجتمعها. ففي معسكرات النزوح لم تنتظر المساعدة بل بادرت إلى تأسيس غرف طوارئ نسائية لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من العنف، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أقامت مبادرات غرف وضع المرأة (Women Situation Rooms) التي أصبحت ملاذاً آمناً تقدم الرعاية الصحية الأولية خاصة للحوامل وتعمل على لمّ شمل الأسر المفقودة وتوفير الغذاء والماء.

هذه المرأة التي تعرضت لأبشع أنواع الانتهاكات ترفض أن تلقن درساً في الكراهية، إنها تعمل بجد في المجالات المختلفة من الخياطة إلى إعداد الطعام لتأمين قوت أطفالها، إنها تحافظ على تماسك الأسرة في غياب الرجال، وتغرس في نفوس الصغار قيم السلام والتعايش. إن مقاومتها اليومية للحرب، ومحاولتها المستمرة والمتكررة للحفاظ على بقايا وطن متفتت، وعملها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية هي أروع صور النضال الإنساني.

رسالة إلى العالم

في اليوم العالمي للمرأة لا تطلب المرأة السودانية التعاطف، إنها تطلب العدالة، تطلب من المجتمع الدولي أن ينتقل من مرحلة الإدانة إلى مرحلة الفعل: فرض حظر شامل للأسلحة، ودعم آليات توثيق الجرائم تمهيداً للمحاكمة، والضغط لفتح ممرات إنسانية آمنة، ووقف سياسات الترحيل القسري للاجئات.

قصة المرأة السودانية هي صرخة مدوية في وجه عالم يتخلى عن مسؤولياته، هي تذكير بأن الاحتفال بالمرأة لا يكتمل إلا بحماية كرامة النساء في كل مكان، وخاصة في بقعة من الأرض تسمى السودان، حيث تدفع النساء ثمن صراع لم يصنعنه، ورسالتهن للعالم في هذا اليوم واضحة: «لا تتحدثوا عنا فقط، بل تحرَّكوا من أجلنا».

السودان: من مأزق الدولة إلى أفق السلام (3/1)

السلام الذي نريد

شريف محمد عثمان*

بعد أسابيع قليلة تدخل الحرب عامها الرابع. وهذا وحده كافٍ ليؤكد حقيقة مُرّة: السودان بلد الحروب الطويلة والمدمّرة لإنسانه وأرضه وسيادته. فمنذ الاستقلال عاش السودان سلسلة متصلة من الحروب امتدت لأكثر من 55 عاماً من أصل سبعين عاماً من عمر الدولة الوطنية. هذه الحقيقة تفرض سؤالاً جاداً: لماذا تطول حروبنا؟ ولماذا تعجز أطرافها عن إنهاء خلافاتها بالحوار السياسي؟

الحرب، في جوهرها، هي أقصى درجات الخلاف السياسي. أي أن أصلها خلاف سياسي عجزت الأطراف عن حله عبر التفاوض، فاختارت العنف وسيلة للحسم. لذلك فجذر الأزمة سياسي بامتياز، مهما تعددت مظاهرها العسكرية أو القبلية أو الجهوية.

على مدى سبعين عاماً، جرّب السودانيون العنف كأداة لحسم الخلافات، لكن الحقيقة أن هذا العنف لم يحسمها، ولم يحقق شعارات أيٍّ من الأطراف المتقاتلة. ما أنتجه هو الفقر والجوع والنزوح واللجوء. ورغم توقيع عدد كبير من الاتفاقات السياسية بين النخب المتحاربة، فإنها غالباً لم تتجاوز قسمة السلطة والثروة بين أطرافها، تاركة ملايين المتضررين يدفعون ثمن الشعارات البراقة.

في هذا المقال نحاول التفكير بصوت مسموع: لماذا تستمر هذه الدوامة؟ ماذا تقول تجارب حروبنا السابقة ومآلاتها؟ لماذا عجزنا عن إيقاف هذه الحرب تحديداً؟ وما نتائج هذا العجز؟ ثم نرسل رسائل إلى دول الإقليم وجوار السودان، ومن ثم رسالة إلى السودانيين والسودانيات.

في كتاب صدر في فبراير من هذا العام للدكتور أحمد إبراهيم أبو شوك بعنوان «السلطة وتنازع الولاء في السودان»، يعيد الكاتب نشر وتحليل ست مقالات كتبها الدكتور جعفر محمد علي بخيت في ستينيات القرن الماضي. في تلك المقالات حاول بخيت تفسير العجز الذي لازم الدولة السودانية بعد الاستقلال، مقدّماً إطاراً نظرياً يفسر هذا العجز بعجز النخب السياسية والاجتماعية عن ملء فراغ الدولة الاستعمارية بمشروع وطني جامع.

شبّه بخيت الدولة الاستعمارية بالشمس التي تدور في فلكها الأقمار، وبأفول تلك الشمس تحركت الأقمار – أي البنى الاجتماعية من أحزاب وطوائف وطبقات – في مسارات متوازية ومتصادمة، كلٌّ منشغل بمشروعه وأيديولوجيته، من دون القدرة على صياغة إطار وطني جامع يستوعب فسيفساء السودان. وهنا بدأ الصراع المفتوح.

ومن زاوية أخرى، يناقش الأستاذ التجاني الحاج في كتابه «الدولة ما بعد الكولونيالية» مأزق الدولة ما بعد الاستعمار. فالسودان – كغيره من الدول الخارجة من الاستعمار – ورث جهازاً بيروقراطياً وأمنياً صُمم للسيطرة والتحكم، لا لتقديم الخدمة العامة؛ جهازاً بُني لحماية السلطة لا لحماية الشعب، ولإدارة المجتمع لا لتمكينه.

بهذا المعنى تلتقي أطروحتا بخيت والتجاني: أزمة مشروع وطني جامع من جهة، ودولة بطبيعة استبدادية موروثة من جهة أخرى. النتيجة كانت دولة تميل إلى المركزية الصلبة، ونخب تتصارع على السلطة داخلها، من دون إعادة تعريف لوظيفتها أو علاقتها بالمجتمع.

ولا يمكن إغفال العوامل الخارجية. فمنذ الحرب الباردة دخل السودان في تجاذبات إقليمية ودولية: دعم غربي لتيارات بعينها في مواجهة المد القومي والماركسي، ونفوذ مصري تاريخي وسعي مستمر للتأثير في مسار القرار السياسي، وصراعات إقليمية جعلت السودان ساحة مفتوحة للتنافس. هذه العوامل لم تصنع أزمتنا من العدم، لكنها عمّقتها واستثمرت في هشاشتها.

بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية، وبتنوع ثقافي هائل، تحوّل في المخيال الدولي إلى مرادف للحرب والمجاعة. وهذا لم يكن قدراً، بل نتيجة تراكمات من العجز الوطني، وسوء إدارة التنوع، وغياب مشروع جامع.

من هنا، لا يمكن قراءة هذه الحرب بمعزل عن تاريخنا الطويل من النزاعات. هي ليست حادثاً منفصلاً، بل امتداد لبنية سياسية مأزومة. هي بنت حروب سابقة، ونتيجة طبيعية لسنوات من الفشل في إعادة تأسيس الدولة على قاعدة مدنية جامعة، مهما حاول دعاة استمرارها تقديمها كمعركة وجود، وإلباسها ثياب الطهرانية السياسية.

ومن عجائب حربنا أن دعاة طهرانيتها يجمّلونها بظواهرها لا بأسبابها، ويقفزون بطفولية مثيرة للشفقة بين هذه الظواهر. فرفض إيقافها في أشهرها الأولى استند إلى أنها حرب سريعة وحاسمة («أسبوعين أسبوعين»)، وأنها ستخلّص السودانيين من قوة كانت مصدر قلق لهم، وكانت إحدى مطالبهم في مقاومة انقلاب برهان–حميدتي في أكتوبر 2021 إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش لصالح جيش واحد مهني.

رغم توقيع عدد كبير من الاتفاقات السياسية بين النخب المتحاربة، فإنها غالباً لم تتجاوز قسمة السلطة والثروة بين أطرافها، تاركة ملايين المتضررين يدفعون ثمن الشعارات البراقة

وبعد أن مضت الأسابيع وانتهت فرص استمرار هذه الكذبة، انتقلوا إلى ظاهرة أخرى، وهي حجم الانتهاكات التي ارتكبها الدعم السريع، وهي إدانة مستحقة بلا شك. فكانت دعواتهم للتعبئة من أجل استمرار هذا الخراب مستندة إلى هذه الظاهرة. وبعد أن كشف السودانيون زيف هذا الطرح، وأن دعاة هذه الكذبة يذكرون نصف الحقيقة ويتحدثون عن الانتهاكات بشكل انتقائي – إذ يتهربون من إدانة انتهاكات الجيش، بل بلغ بهم الولوغ في الإجرام أن يبحثوا عن مبررات لها – انتقلوا إلى كذبة أخرى: أن هذه الحرب حرب عدوان خارجي تقوده 17 دولة على السودان.

والمعلوم في علم السياسة أن الوصفة المثالية لتدخل الدول في السياسات الداخلية لبلد ما هي الهشاشة الاقتصادية والأمنية والانقسام السياسي والاجتماعي. والحقيقة أن كل هذه الأزمات تنطبق على السودان. فإذا صح إطلاق وصف على هذه الحرب، فهي حرب الأكاذيب. فلا يمكن البحث عن مشروعية لاستمرار حرب عبر نقاش ظواهرها؛ فالحروب لا تُقدَّم فيها الورود، بل ظواهرها الموت واللجوء والنزوح والتدخلات الخارجية.

إذا صح إطلاق وصف على هذه الحرب، فهي حرب الأكاذيب. فلا يمكن البحث عن مشروعية لاستمرار حرب عبر نقاش ظواهرها؛ فالحروب لا تُقدَّم فيها الورود، بل ظواهرها الموت واللجوء والنزوح والتدخلات الخارجية

لكن إن كان ثمة وصف يُطلق على دعاة الحرب وداعميها، فهم قوم بلا أخلاق ولا قيم. وإرث إعلامهم في الحرب واضح؛ فقد قال إسحق أحمد فضل الله في حوار على قناة «الشروق» قبل عدة أعوام إنه يكذب في الحرب، وهو ذات ما قاله عمار السجاد قبل أسابيع في منشور على فيسبوك: «الله يغفر لينا أنا وطارق كجاب، كذبنا كذباً كثيراً في الحرب». فهذه حرب الأكاذيب ومعدومي الأخلاق والضمير.

* الامين السياسي لحزب المؤتمر السوداني والقيادي بتحالف (صمود)

الأيديولوجيا وسقوط الأنظمة

درس إيران وانعكاساته على السودان

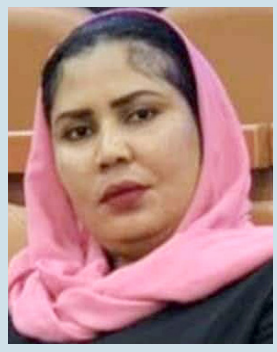

صفاء الزين

النظام الإيراني أثبت أن الأيديولوجيا تتحول إلى أداة قمعية تهدم الدولة من الداخل، فالسلطة التي تُدار وفق رؤية أيديولوجية صارمة، وتستثني كل صوت مخالف، تتحول إلى قيد على المجتمع وتفقد القدرة على التجدد ومواجهة التحولات، والقوة العسكرية والانتشار الإقليمي يعجزان عن تعويض هشاشة الشرعية، وتمنح الدولة صمودًا أمام اختبارات صادمة تكشف محدودية بنيتها، والتاريخ السياسي يؤكد أن الأنظمة التي تعتمد على السيطرة المطلقة تتعرض للاهتزاز عند أول اختبار حقيقي.

الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر قال: «القوة التي تفرض نفسها على المجتمع بدون مراعاة القانون تتآكل من الداخل قبل أن تنهار أمام الخارج»، هذه المقولة تحديداً تلخص جوهر الأزمات التي تواجه الأنظمة الأيديولوجية، والنظام الإيراني خلال العقود الماضية صاغ ذاته كسلطة مطلقة؛ قمع المعارضة الداخلية، وأدار شبكة من النفوذ الإقليمي عبر جماعات مسلحة، ما زاد توتر البيئة الإقليمية وأعاق الاستقرار طويل الأمد.

إن التجربة الإيرانية أثبتت هشاشة أي سلطة تعتمد على الخوف والتهديد لتثبيت حكمها، وكل محاولة لفرض الهيمنة خارج حدود الدولة أدت إلى زيادة العزلة السياسية، وصعوبة إدارة الملفات الداخلية، وتعقيد التحالفات، وانهيار القيادة العليا في مواجهة صدمات استراتيجية كشف الاعتماد المفرط على مركزية القرار وضعف المؤسسات، وأثبت أن القوة العسكرية والهيمنة الإيديولوجية لا توفران حماية دائمة.

أما السودان الذي يعيش تجربة مشابهة بأشكال محلية، فيه الحركة الإسلامية سيطرت على القرار السياسي لأجيال، وربطت السلطة بالدين وبأيديولوجيا صارمة. هذه الهيمنة حولت الدولة إلى رهينة لمشروع جماعي، وأشعلت الحرب داخل البلاد بهدف العودة للسلطة، ما أدى إلى تدمير المؤسسات، وزعزعة الاستقرار، وإطالة النزاع الاجتماعي والسياسي، وكل أزمة خارجية أو اعتراض داخلي تحول إلى تهديد للنظام، وأظهر هشاشة مؤسسات الدولة وصعوبة إدارة الدولة في ظروف النزاع.

بذلك نجد أن السيطرة الأيديولوجية على السياسة تمنع بناء دولة قوية ومستقرة، وتخلق مؤسسات ضعيفة، شرعية مهزوزة، انقسامات اجتماعية وسياسية عميقة، واستمرار الصراع على الهوية والاتجاه، جميعها انعكاس لهيمنة الفكر الأيديولوجي، وإصرار الحركة الإسلامية على الحفاظ على السلطة بأي ثمن. استمرارية هذه السيطرة أضعفت القدرة على التكيف مع التحولات، وحوّلت كل صدمة خارجية إلى أزمة داخلية، وأظهرت أن القمع والهيمنة المؤسسية لم يحميا الدولة، بل جعلاها أكثر عرضة للانهيار.

الدرس المستفاد أن الاستقرار يبدأ من إعادة بناء الدولة على أسس مؤسساتية قوية، ومشروع وطني شامل يحترم حقوق الناس، ويضع المصلحة العامة فوق أي أيديولوجيا، ويخلق آليات واضحة للمساءلة والرقابة، وأي محاولة لإدارة الدولة بالولاء لمشروع أيديولوجي ضيق تحوّل المجتمع إلى ساحة للصراعات الداخلية والخارجي. والتاريخ يوضح أن الأنظمة التي تسيطر على شعوبها بالقوة والأيديولوجيا تواجه نهايتها عاجلاً أو آجلاً، وسقوطها يتيح فرصة أمام المجتمعات لإعادة التفكير في العلاقة بين السلطة والمواطن، وتصحيح مسار الحكم نحو دولة تقوم على القانون والمؤسسات.

إن تجربة السودان تؤكد أن الاعتماد على المحاور الخارجية لا يوفر حماية طويلة الأمد، والتحالفات القائمة على المصالح المؤقتة أو الإيديولوجية تصبح سريعة الزوال عند تغير موازين القوة، والدولة التي تركز على مصالح حزب أو جماعة محددة على حساب المجتمع ككل تتعرض لضغوط مزدوجة: من الداخل بسبب فقدان الشرعية، ومن الخارج بسبب عدم القدرة على التكيف مع التحولات الإقليمية. وهذا الواقع يوضح أن بناء الدولة يتطلب التركيز على مصالح المواطنين، وتعزيز مؤسسات مستقلة قادرة على الصمود، وضمان مشاركة سياسية عادلة، ورفض الهيمنة الأيديولوجية التي تؤدي إلى صراعات لا تنتهي.

السودان الذي يعيش تجربة مشابهة بأشكال محلية، فيه الحركة الإسلامية سيطرت على القرار السياسي لأجيال، وربطت السلطة بالدين وبأيديولوجيا صارمة، وهذه الهيمنة حولت الدولة إلى رهينة لمشروع جماعي، وأشعلت الحرب داخل البلاد بهدف العودة للسلطة

كما أن التحولات الأخيرة في المنطقة تشير إلى بداية مرحلة جديدة، حيث تسقط أنظمة كانت تبدو قوية، ويظهر ضعف مؤسساتها وهشاشة بنيتها الاجتماعية والسياسية. والتجارب تثبت أن الانهيار لا يحدث بسبب فقدان القوة العسكرية فقط، وإنما بسبب فقدان الشرعية والقدرة على التكيف مع الظروف المستجدة، والدروس الإيرانية والسودانية مشتركة في أن الأيديولوجيا القمعية تحول الدولة إلى ساحة نزاع، وتجعل تحقيق الاستقرار بعيد المنال.

أخيرا: السودان اليوم أمام فرصة لإعادة النظر في أسس حكمه، وتحديد مشروع وطني مستقل عن السيطرة الأيديولوجية. فالبلاد تحتاج إلى بناء مؤسسات قادرة على تحمل الصدمات، وضمان حكم عادل وشفاف، وتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، وإعادة صياغة العلاقة مع القوى الإقليمية على أساس المصالح الوطنية، بعيدًا عن الولاء الأيديولوجي الذي أشعل الحرب ودمّر الدولة. هذا الطريق وحده الذي يحقق الاستقرار الطويل الأمد ويكسر دورة النزاعات المتكررة، ويؤسس لدولة تحترم مواطنيها وتضع القانون فوق كل اعتبار.

09 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة

الخميس
5 مارس 2026م

زلزال الشرق الأوسط الجديد: صراع الخليج وإيران

أين يقف السودان من حافة الانفجار؟

محمد الأمين عبد النبي

في سياق تصعيد عسكري غير مسبوق في المنطقة، نُفذت عملية عسكرية أمريكية وإسرائيلية مشتركة استهدفت النظام الإيراني، مما أدى إلى اغتيال قيادات بالدولة على رأسها المرشد الأعلى، في خطوة فجّرت ارتدادات واسعة وأعادت رسم المعادلات في المنطقة. وقد جاء الرد الإيراني، وفق مسار تصعيدي سريع، عبر استهداف مصالح وأهداف مرتبطة بعدد من دول الخليج، شملت: السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، الأردن وسلطنة عمان، مما دفع هذه الدول إلى التحرك لحماية أمنها وسيادة أراضيها. هذا المشهد المتشابك يعكس انتقال المواجهة إلى دائرة إقليمية أوسع، حيث تتداخل الحسابات العسكرية مع التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية بصورة مباشرة.

يهدف هذا المقال إلى تأطير الحدث ضمن سياق تحليلي شامل يقرأ أبعاده الاستراتيجية وانعكاساته على توازن القوى في المنطقة، مع تتبع مسارات التصعيد والردود المتبادلة، وصولاً إلى استشراف موقع ودور السودان في ظل هذه التحولات، وكيف يمكن للمتغيرات الراهنة أن تفتح مساحات لوقف الحرب أو تفرض تحديات جديدة.

المأزق الإيراني: بين الانهيار أو الاختبار

يمرّ النظام في إيران بمأزق بنيوي يتجاوز شخص المرشد إلى طبيعة الدولة ذاتها؛ فهي دولة عقائدية بُنيت على مركزية شديدة في القرار، وتداخل عضوي بين الشرعية الدينية والهيمنة العسكرية. إن أي فراغ في موقع المرشد يُنتج أزمة خلافة ويختبر توازن القوة داخل المنظومة، وفي مقدمتها الحرس الثوري الإيراني وشبكات المصالح، فيما يوفّر مجلس خبراء القيادة الغطاء الدستوري لقرار يُصاغ فعلياً في مراكز القوة.

المأزق الأول هو مأزق انتقال السلطة. صحيح أن الدستور يحدّد الآلية، ولكن السياسة هي التي تحدّد الفعل والنتيجة. في لحظات الضغط الخارجي والتهديد الأمني، تميل الأنظمة العقائدية إلى تغليب الاستمرارية عبر اختيار خليفة محافظ يطمئن المؤسسة العسكرية والأمنية، أو إدارة مرحلة انتقالية بتوازن أجنحة، أو تعميق عسكرة القرار مع إبقاء واجهة دينية ماتحة للشرعية. وفي الحالات الثلاث، يبقى معيار الحسم هو القدرة على منع الانقسام داخل الأجهزة، لا مجرد إنجاز الإجراء الدستوري.

المأزق الثاني اقتصادي واجتماعي، يرتبط بتراكم العقوبات، وهشاشة الاقتصاد، وضغط المعيشة الذي يخلق قابلية احتجاج مستمرة. غير أن الاحتجاج بذاته لا يُسقط نظاماً أمنياً؛ فنقطة التحول تكون عند عجز الدولة عن تمويل وظائفها الأساسية أو عند عدم قدرة الضبط الميداني. عندها ينتقل الغضب من كونه سياسياً قابلاً للاحتواء إلى غضب اجتماعي واسع يصعب كبحه، خصوصاً في المدن الكبرى والأطراف.

المأزق الثالث خارجي وداخلي متداخل، يمكن قراءته من خلال انخراط إقليمي طويل الأمد يمنح النظام أوراق نفوذ، لكنّه يوسّع كلفة الاستنزاف ويضاعف مخاطر ارتداد الجبهة الخارجية إلى الداخل. فكل تصعيد خارجي يُقرأ داخلياً كاختبار للتماسك، ويمنح الأجهزة ذريعة لتشديد القبضة، لكنه في الوقت نفسه يضغط على الاقتصاد ويعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع.

وفقاً لقراءة السياق التاريخي للدولة الإيرانية، فإن النظام لا يقف على حافة انهيار بقدر ما يقف على حافة اختبار تماسك. فبقاؤه مرهون بقدرة النخبة على الحفاظ على وحدة القيادة، وضمان تدفق الموارد، ومنع تعدد مراكز القرار. أما الانهيار فيصبح مرجّحاً حين يتزامن انقسام أمني حاد مع شلل مالي وإداري في ظل غياب معارضة منظمة ولها مشروع وطني، قد يستمر النظام تحت ضغط مرتفع، ولو بثمن داخلي متصاعد.

الاقتصاد.. الوجه الحقيقي للحرب

قراءة المشهد من زاوية الاقتصاد تكشف أن أساس الحرب هو إعادة تموضع في خرائط الطاقة والمال والنفوذ. فالصين، التي تمتلك احتياطيات نفطية استراتيجية، لا تتحرك بوصفها طرفاً عسكرياً مباشراً، لكنها لاعب مركزي في معادلة الطلب العالمي. إن قدرتها على امتصاص الصدمات عبر المخزون الاستراتيجي تمنحها هامش مناورة في لحظات اضطراب الإمدادات، وتتيح لها شراء النفط بأسعار مخصومة من دول خاضعة للعقوبات، وفي مقدمتها إيران، بما يعزز أمنها الطاقي ويعمّق ارتباط المنتجين بها.

في المقابل، تستفيد روسيا من أي انكماش في إمدادات الخليج أو ارتفاع في المخاطر، لأن ذلك يدعم الأسعار ويعيد توجيه التدفقات نحو أسواق بديلة. وموسكو، التي أعادت هندسة صادراتها منذ حرب أوكرانيا، ترى في توتر الخليج عاملاً يرفع العائدات ويمنحها قدرة تفاوضية أعلى في أسواق آسيا. أما في الولايات المتحدة، فإن حسابات الطاقة ترتبط مباشرة بالسياسة الداخلية؛ فالإدارة الأمريكية، تدرك أن التحكم في مسارات النفط الإيراني أو الفنزويلي يشكّل أداة ضغط وسوقاً محتملة للشركات الأمريكية، كما يمنح واشنطن ورقة مساومة في إدارة الأسعار عالمياً.

دول الخليج تجد نفسها في قلب هذه المعادلة؛ فهي من جهة مستفيدة من ارتفاع الأسعار على المدى القصير، ومن جهة أخرى تتحمل كلفة المخاطر الأمنية على الممرات الحيوية كالخليج العربي ومضيق هرمز. إن أي اضطراب طويل يهدد الاستقرار الاستثماري، ويضغط على خطط التنويع الاقتصادي، ويجعل الإيرادات رهينة لتقلبات أمنية لا يمكن التحكم فيها بالكامل، ومن ثمّ يصبح الأمن البحري والتفاهمات الإقليمية شرطاً لاستدامة العوائد.

أما إسرائيل فتقرأ الحرب أيضاً بميزان الاقتصاد، بغرض تثبيت موقعها في خرائط الغاز شرق المتوسط، وتعزيز شراكات الطاقة مع أوروبا، والاستفادة من إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. فكل تصعيد يعيد ترتيب أولويات الاستثمار والدفاع والطاقة، ويخلق فرصاً لشركات التكنولوجيا والأمن والطاقة الإسرائيلية في صالحها.

يمكن القول؛ إن الوجه الآخر للحرب هو سباق على إعادة توزيع الحصص في سوق الطاقة العالمي؛ فمن يسيطر على تدفق النفط والغاز، أو على العقوبات التي تعيد توجيهها، يمتلك نفوذاً يتجاوز ساحة المعركة. في هذا السياق، لا يُقرأ الصراع كعُقد في شبكة المصالح الاقتصادية التي تحدد، في نهاية المطاف، شكل التسويات كما تحدد حدود التصعيد، والحديث عن السلاح النووي وتخصيب اليورنيوم يأتي في ذات سياق الصراع الاقتصادي.

السرديات الدينية يغذي بعضها البعض

الحرب بين إيران وإسرائيل، في ظل الانخراط الأمريكي، لا تُفهم فقط كصراع جيوسياسي على النفوذ والردع، وإنما كتصادم سرديّات دينية وأيديولوجية متجذّرة في بنية كل طرف. في الحالة الإيرانية، تقوم شرعية النظام منذ الثورة الإسلامية على مزيج من الفقه السياسي الشيعي ومفهوم ولاية الفقيه، حيث تُقرأ المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة بوصفها امتداداً لصراع بين «قوى الاستكبار» و«محور المقاومة». هذا الإطار يمنح الصراع بُعداً رسالياً يتجاوز الحسابات السياسية، ويجعل دعم الحرب جزءاً من هوية الدولة.

في المقابل، تتأسس الهوية السياسية الإسرائيلية على سردية دينية وتاريخية مرتبطة بفكرة «أرض الميعاد» وأمن الدولة كواجب وجودي، مع حضور تيارات دينية قومية ترى في الصراع بُعداً توراتياً يتصل بالوعد والخلاص. هكذا يتقاطع الأمن القومي مع المعتقد الديني، فيتحول النزاع إلى مسألة هوية وشرعية تاريخية، وهذا البعد جعل منها دولة غير طبيعية تتصرف خارج الشرعية الدولية.

أما الولايات المتحدة، فرغم طابعها المؤسسي العلماني، فإن جزءاً من مقاربتها للمنطقة تأثر تاريخياً بتيارات إنجيلية صهيونية ترى في قيام إسرائيل وتحالفها مع واشنطن عنصراً في سردية دينية أوسع. هذا لا يعني أن القرار الأمريكي محكوم بالعقيدة، لكنه يكشف عن تفاعل بين الاستراتيجية والمخزون الثقافي والديني داخل بعض دوائر التأثير.

وعندما تتداخل هذه السرديات الثلاث، يصبح الصراع محمّلاً بلغة رمزية تتجاوز المصالح المباشرة، ويرتبط بالحديث عن «نهاية الأزمنة» لدى بعض التيارات، أو عن تمهيد لظهور «المخلّص» في الخطاب التعبوي، أو عن معركة وجود لا تقبل التسوية. هنا تكمن خطورة البعد الديني؛ إذ يضفي على السياسة طابعاً قدرياً، ويجعل التسويات أكثر تعقيداً، لأن التنازل يُقرأ كمساس برواية خلاصية أو وعد إلهي.

التوازن الجيوسياسي.. سيد الموقف

استهداف إيران لدول الخليج لا يُقرأ بالضرورة كمشروع احتلال تقليدي بقدر ما يُفهم ضمن عقيدة ردع ممتدّة. فطهران تدرك أن كلفة المواجهة الشاملة مع دول مجلس التعاون الخليجي عالية، لذلك تميل إلى استراتيجية توازن التهديد وتوسيع النفوذ، واستخدام أوراق بحرية في مضيق هرمز، وتوظيف الصواريخ والطائرات المسيّرة، وبناء عمق سياسي وأمني لمنع تطويقها، ورفع كلفة أي اصطفاف ضدها، وإبقاء مسارات الطاقة تحت قدرة التأثير غير المباشر.

في الوقت ذاته، تتعامل دول الخليج بمقاربة مزدوجة تجمع بين الردع والاحتواء؛ فهي تعزّز قدراتها الدفاعية، وتوسّع شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى، وتستثمر في أنظمة دفاع جوي وصاروخي لحماية البنية التحتية الحيوية. بالتوازي، تنخرط في مسارات تهدئة لتقليل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، إدراكاً لحساسية أسواق الطاقة واستقرار الاستثمار. كما تعمل على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد الأحادي على العائدات النفطية لخفض قابلية الابتزاز الجيوسياسي. المحصلة أن المعادلة في نظرهم صراع إرادات مضبوط بسقف الكلفة دون الانجرار إلى حرب شاملة تُهدد استقرارها الاستراتيجي.

> **الوجه الآخر للحرب هو سباق على إعادة توزيع الحصص في سوق الطاقة العالمي؛ فمن يسيطر على تدفق النفط والغاز، أو على العقوبات التي تعيد توجيهها، يمتلك نفوذاً يتجاوز ساحة المعركة**

في الإطار الجيوسياسي، يُفهم استهداف إيران لدول الخليج بوصفه جزءاً من استراتيجية كسر الطوق ومنع الاحتواء أكثر من كونه نزعة توسع تقليدية؛ فقد تخلت طهران عن أنشطتها التوسعية وانضرب حلفاؤها، وأصبحت ترى في البيئة الخليجية ساحة تماس مباشرة مع النفوذ الأمريكي، وقاعدة انطلاق محتملة لأي ضغط عسكري أو اقتصادي عليها. لذلك تعمل على تحويل الجوار الخليجي من منصة ضغط عليها إلى مجال توازن قوى يُحسب فيه حساب مصالحها الأمنية، وربط أمن الإمدادات النفطية بأمنها القومي بحيث يصبح أي تهديد لها تهديداً للاستقرار الإقليمي والدولي، بما يمنحها موقع تفاوض أعلى في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.

الحسابات السياسية.. غير مرئية وأقل تأثيراً

يتمحور استهداف دول الخليج ضمن معادلة توازن قوى إقليمية تسعى من خلالها إيران إلى تقليص النفوذ المعادي لها وتعزيز حضورها التفاوضي عبر أدوات الردع وبناء شبكات نفوذ، بما يفرض كلفة سياسية وأمنية على أي اصطفاف ضدها. ويتجلى هذا النفوذ عبر ساحات إقليمية محددة مثل اليمن من خلال جماعة الحوثيين كأداة ضغط على السعودية، ولبنان عبر حزب الله كذراع عسكري وسياسي يرسّخ نفوذاً استراتيجياً مباشراً على الحدود الشمالية لإسرائيل، وكذلك في سوريا من خلال شبكات عسكرية وأمنية داعمة لتموضعها اللوجستي، والعراق عبر قوى سياسية وفصائل مرتبطة بالحشد الشعبي التي تمنحها عمقاً عملياتياً في بيئة قريبة من الخليج. كما تمتد دوائر التأثير إلى السودان في سياقات محدودة مرتبطة بالتموضع الجيوسياسي والبحري، وإلى فلسطين حيث تُوظّف القضية الفلسطينية ضمن خطاب تعبوي يربط الشرعية السياسية بمقاومة الخصوم الإقليميين. بالمقابل، تدير دول الخليج هذا الواقع بتحصين تحالفاتها وتعزيز احتواء هذه الشبكات سياسياً وأمنياً وتقليل تأثيرها عبر الضغط الدبلوماسي والعقوبات وتثبيت الاستقرار الداخلي.

عمق التحولات الاستراتيجية

تشهد المنطقة تحوّلات استراتيجية عميقة تُعاد فيها صياغة موازين القوى بين الدول الكبرى والقوى الإقليمية، في ظل تصاعد الصراع، وحضور الولايات المتحدة وإسرائيل كفاعلين حاسمين في هندسة المشهد الأمني. البعد الاستراتيجي الأبرز يتمثل في إعادة تعريف مفهوم الردع نفسه؛ فالقوة لم تعد عسكرية تقليدية بقدر ما أصبحت تشمل السيطرة على الممرات الحيوية، وأمن الطاقة، والتفوق في المجال السيبراني والتكنولوجي، وبناء تحالفات متعددة المستويات تُدار عبر تفاهمات مؤقتة أو اصطفافات مرنة. هذا التحول يعكس انتقال المنطقة من منطق الاستقطاب الثنائي إلى شبكة توازنات متغيرة، حيث تُستخدم الأدوات الاقتصادية والعسكرية بشكل متداخل لإدارة الصراع.

أما التحولات المحتملة فترتبط بثلاثة مسارات رئيسية: أولاً، احتمال ترسيخ نظام إقليمي يقوم على ترتيبات أمنية جديدة تدمج الخصوم السابقين في أطر تفاوضية أو تحالفات جديدة.

> **البعد الاستراتيجي الأبرز يتمثل في إعادة تعريف مفهوم الردع نفسه؛ فالقوة لم تعد عسكرية تقليدية بقدر ما أصبحت تشمل السيطرة على الممرات الحيوية، وأمن الطاقة، والتفوق في المجال السيبراني والتكنولوجي، وبناء تحالفات متعددة المستويات تُدار عبر تفاهمات مؤقتة أو اصطفافات مرنة**

> **أي فراغ في موقع المرشد يُنتج أزمة خلافة ويختبر توازن القوة داخل المنظومة، وفي مقدمتها الحرس الثوري الإيراني وشبكات المصالح، فيما يوفّر مجلس خبراء القيادة الغطاء الدستوري لقرار يُصاغ فعلياً في مراكز القوة**

ثانياً، احتمال تصاعد عسكرة المنافسة إذا تعثرت مسارات التهدئة، مما قد يرفع مستوى التوتر في مناطق التماس مثل الخليج العربي والحدود البرية الساخنة. ثالثاً، استمرار إعادة توزيع النفوذ عبر الاقتصاد والطاقة والمشاريع الاستراتيجية الكبرى، حيث تصبح الاستثمارات والتحالفات الاقتصادية أداة موازية للنفوذ العسكري.

بالتالي، تدخل المنطقة مرحلة انتقال استراتيجي مفتوحة على سيناريوهات متعددة، تتحدد ملامحها النهائية بمدى قدرة الأطراف على إدارة التنافس ضمن سقف يمنع الانفجار الشامل ويُبقي التوازن قائماً رغم هشاشته.

قراءات متناقضة في الأوساط الاجتماعية

تُعدّ الأخطاء الجسيمة في أي تصعيد مرتبطة بسوء تقدير الكلفة مقابل العائد. إذ قد تنخرط الأطراف في حسابات قصيرة المدى دون احتساب تداعيات الاستنزاف الاقتصادي، واهتزاز الأسواق، واحتمالات اتساع رقعة المواجهة خارج السيطرة. في الداخل الأمريكي، ينظر الرأي العام إلى أي تورط أكبر في صراع إقليمي باعتباره عبئاً على الاقتصاد الأمريكي، خاصة إذا لم يحقق مكاسب واضحة، أو لا يخدم أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي بالشكل المعلن. أما في الداخل الإسرائيلي، فالتقييم يتمحور حول معادلة الأمن الوجودي؛ فأي تصعيد يُنظر إليه من زاوية قدرته على تحييد التهديدات أو تعميق جبهات المواجهة.

في الداخل الإيراني، تتباين الرؤى بين تيار يرى أن التصعيد يعزز الردع الإقليمي ويُثبت النفوذ، وتيار آخر يحذر من أن الضغوط الاقتصادية والعقوبات والعزلة قد تستنزف الداخل وتضعف الاستقرار الاجتماعي. أما الداخل التركي، فيُقرأ المشهد من منظور براغماتي يركز على تجنب الانزلاق إلى استقطاب يضر بالمصالح الاقتصادية ويؤثر على موقع أنقرة كوسيط أو لاعب متوازن؛ إذ تميل السياسة التركية إلى إدارة المخاطر مع الحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف.

في الداخل العربي، ولا سيما داخل دول الخليج وبلدان الجوار، يُنظر إلى أي تصعيد إقليمي واسع باعتباره تهديداً مباشراً للاستقرار والتنمية وأمن الطاقة، نظراً لتشابك الاقتصادات العربية مع أسواق النفط والغاز وسلاسل الإمداد العالمية. داخل المجتمعات العربية تتباين المواقف بين قراءة ترى في المواجهة امتداداً لصراع نفوذ إقليمي يفرض تعزيز الردع والتحالفات الأمنية، وأخرى تخشى أن تتحول المنطقة إلى ساحة استنزاف طويلة الأمد تعطل مسارات الإصلاح الاقتصادي والتنويع وتفاقم الأزمات الاجتماعية. تُقيّم الشعوب العربية المخاطر بميزان الكلفة الاستراتيجية، فتميل إلى تجنب الانخراط المباشر في الحرب، مع تعزيز قدراتها الدفاعية وفتح قنوات دبلوماسية لاحتواء التوترات وتقليل احتمالات انتقال الصراع إلى أراضيها أو ممراتها الحيوية. بهذا يصبح الموقف العربي مزيجاً من الحذر والواقعية، حيث يُنظر إلى أي خطأ في إدارة الأزمة على أنه قد ينعكس سريعاً على الأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي. في المجمل، تكشف هذه القراءات الداخلية أن أخطر الأخطاء الاستراتيجية هو تجاهل ردود الفعل المجتمعية داخل كل دولة، لأن استدامة أي حرب أو مواجهة لا تتحدد فقط في ساحات القتال، بل في قدرة الشعوب على تحمل كلفتها اجتماعياً.

أين يقف السودان في هذا الصراع؟

أي مواجهة مفتوحة بين إيران ودول الخليج سيكون لها أثر على السودان، بحكم موقعه على البحر الأحمر وتشابك علاقاته الإقليمية. سياسياً، سيتعرض السودان لضغوط حادة بين محاور متنافسة، مما قد يحدّ من هامش المناورة في تبني سياسة توازن. فأي اصطفاف صريح قد تترتب عليه كلفة دبلوماسية أو اقتصادية، بينما الحياد يتطلب حكومة شرعية ومسنودة شعبياً تحافظ على سيادتها ومصالحها. صحيح قد يتحول البحر الأحمر إلى ساحة تنافس دولي، مما يرفع أهمية السودان الاستراتيجية، لكنه في الوقت نفسه يجعله أكثر عرضة لضغوط القواعد والنفوذ والتموضع البحري.

اقتصادياً، يعتمد السودان على استقرار أسواق الطاقة وتحويلات العاملين والتدفقات الخليجية؛ فأي اضطراب في أسعار النفط أو سلاسل الإمداد أو الموانئ سيؤثر على كلفة الاستيراد، خاصة الوقود والقمح، ويضغط على الاقتصاد. أمنياً، تصاعد التوتر يهدد الملاحة أو تنشيط شبكات تهريب وسلاح، مما يضاعف هشاشة بيئة أمنية سودانية تعاني أصلاً من حرب مستعرة لثلاثة أعوام.

الداخل السوداني يقرأ المواجهة الإقليمية باعتبارها تطوراً ينعكس على تعقيد الوضع للبلاد ويطيل أمد الحرب، النخبة السياسية والاقتصادية تميل إلى قراءة المشهد من زاوية إدارة المخاطر وتجنب الانخراط في الصراع، مع التركيز على حماية المصالح الوطنية، وضمان استقرار الموانئ والتجارة، وتأمين تدفق المساعدات والاستثمارات. أما على مستوى الرأي العام، فتتباين المواقف بين من يرى الصراع شأناً بعيداً عن الأولويات الداخلية في ظل التحديات المحلية، ومن يربط بين التحولات الإقليمية وإمكانية إعادة تشكيل التوازنات الدولية التي قد تؤثر على وضع السودان مستقبلاً. أما قراءة الإسلاميين للصراع الإقليمي فينظرون إليه ضمن إطار صراع أوسع على الهوية الإسلامية، وأن التحولات في ميزان القوى قد تفتح أو تغلق مساحات داخلية وفق مخرجات هذا التوازن. كما يُقرأ موقف الدعم السريع في سياق حسابات النفوذ الإقليمي ومحاولات توظيف الدعم الخارجي لتعزيز موقعه في الصراع الداخلي.

تعكس هذه القراءات تداخل البُعد الإقليمي مع حرب السودان، حيث لا ينفصل التفاعل مع التحولات في الشرق الأوسط عن إعادة تشكيل موازين القوة والسياسة داخل السودان، سواء على مستوى الخطاب الأيديولوجي أو الاصطفاف الميداني أو الرهانات المستقبلية.

في خاتمة المشهد، تتصاعد المخاوف من أن تراكم الصراعات الإقليمية قد يدفع المنطقة والعالم نحو نمط من المواجهات الممتدة التي يُنظر إليها أحياناً بوصفها مقدمات لاصطفاف دولي واسع، وإن لم ترق بالضرورة إلى حرب عالمية بالمعنى التقليدي. غير أن الواقع الاستراتيجي يُظهر أن معظم القوى المنخرطة في هذه التوترات تدير حساباتها على قاعدة ضبط التصعيد وتجنّب الانفجار الشامل، لأن الكلفة لأي حرب تفوق المكاسب المحتملة.

في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، يمكن للسودان استثمار أي تقارب أو إعادة ترتيب إقليمي للضغط باتجاه مسار سياسي شامل يوقف الحرب عبر توحيد المسارات التفاوضية، وتعزيز الثقة بين الأطراف المدنية والعسكرية، مع حشد دعم إقليمي ودولي ضامن لوقف إطلاق النار وترتيبات انتقال مدني ديمقراطي كأولوية وطنية لا تقبل التأجيل، لتفادي أن يكون ساحة تصفية حسابات. فهل ينجح السودان في المشي على الحبال؟.

على أنقاض الإرادة العربية

حرب أمريكا وإيران في حضن العرب: الغائب الأكبر هو صاحب الدار

رامي عابدون

هو صراع يتجاوز كونه مجرد خلاف تقني حول ملفات عالقة كبرنامج إيران النووي أو الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ليتحول إلى مواجهة استراتيجية مفتوحة على إعادة رسم ملامح الشرق الأوسط برمته. ما يجري على الأرض العربية اليوم هو تعبير عن صراع إرادات محموم بين مشروعين متناقضين، لكل منهما رؤيته الخاصة لإدارة المنطقة. غير أن المفارقة الأكثر إيلاماً تبقى في موقع الأمة العربية ذاتها من هذه المعادلة، فهي في خضم هذا الصراع الوجودي، وبسبب غياب مشروعها المستقل تتحول من صاحبة القضية الأولى إلى مجرد ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات، وإلى هامش يتحمل وطأة الصراع دون أن يكون طرفاً فاعلاً في رسم مخرجاته، أو حتى في صياغة أسئلته الأساسية.

منذ لحظة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية دولية واضحة المعالم، تقوم على منع نشوء أي قوة إقليمية مستقلة قادرة على تحدي تفوقها، أو حتى على تعريض أمن حلفائها الرئيسيين في المنطقة للخطر. هذه الاستراتيجية لم تكتفِ بوسائل الردع التقليدية، بل تطورت لتتبنى أدوات أكثر تدخلاً، شملت هندسة الأنظمة السياسية وإعادة تشكيل بنيتها وفق رؤى لا تخدم بالضرورة مصالح الشعوب، بقدر ما تخدم استمرارية السيطرة. وذهبت أبعد من ذلك إلى اعتماد التدخل العسكري المباشر حين تتعارض المصالح، وفرض استراتيجيات اقتصادية خانقة تضمن الهيمنة غير المباشرة عبر أدوات الدين والتبعية.

لكن التجربة التاريخية في أفغانستان والعراق وقبلهما في فيتنام، أثبتت أن التفوق العسكري المطلق مهما بلغ جبروته لا يمكنه وحده أن يضمن استقراراً حقيقياً، بل على العكس فإن الهيمنة المفروضة بقوة من الخارج غالباً ما تخلق شرخاً عميقاً في جسد المجتمعات، وتولد مع مرور الوقت مقاومات شعبية لا يمكن التنبؤ بأشكالها ولا بقدرتها على التصعيد، لتتحول بذلك مناطق بأكملها إلى بؤر صراع مفتوح لا ينطفئ.

في المقابل تتحرك إيران في هذه المعادلة من موقع مغاير، فهي تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها الإقليمي عبر استراتيجيات عابرة للحدود تعتمد على استثمار حالة الفراغ والهشاشة التي أصابت بنية الدولة العربية في أكثر من بلد، وهي تمد أذرعها مستفيدة من حالة التفكك وغياب السلطة المركزية القوية لتقدم نفسها كلاعب رئيسي لا يمكن تجاوزه في معادلات النفوذ. غير أن هذا التمدد، الذي يفتقر في كثير من جوانبه إلى احترام مبدأ التوازن والشرعية الدولية، يتحول بسرعة إلى مصدر احتكاك دائم مع المحيط العربي، ويخلق بيئة صراع مفتوح على احتمالات كثيرة تزيد المشهد الإقليمي تعقيداً، وتربك أي محاولة لبناء استقرار حقيقي قائم على الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة.

التفوق العسكري المطلق مهما بلغ جبروته لا يمكنه وحده أن يضمن استقراراً حقيقياً، بل على العكس فإن الهيمنة المفروضة بقوة من الخارج غالباً ما تخلق شرخاً عميقاً في جسد المجتمعات، وتولد مع مرور الوقت مقاومات شعبية لا يمكن التنبؤ بأشكالها ولا بقدرتها على التصعيد

ولعل السؤال الأكثر إيلاماً الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: أين هي الإرادة العربية المستقلة من كل هذا؟ إن المعضلة الحقيقية التي تعاني منها المنطقة لا تكمن فقط في قوة الخصوم، أو تناقض المصالح الدولية، بل تكمن بالدرجة الأولى في الغياب المريع لمشروع عربي واعٍ وموحد وقادر على الترجمة الفعلية لمقدرات الأمة إلى قوة ناعمة وصلبة تحمي مصالحها. الأرض العربية المترامية الأطراف، بما تملكه من ثروات هائلة وموقع جغرافي استراتيجي فريد، تتحول في ظل غياب هذه الرؤية الجامعة إلى ساحة واسعة يتبادل فيها الأطراف الخارجيون الرسائل والضربات، ويكتبون معادلاتهم على حساب مقدراتها. نحن إزاء واقع مرير تصبح فيه الأرض العربية مجرد مسرح لأحداث كتبت سيناريوهاتها خارج حدودها، بدلاً من أن تكون هي مصدر الإرادة والفعل وصانعة المعادلات.

الانقسام العربي الراهن والتباين الحاد في الرؤى بين العواصم العربية، وغياب أي شكل جاد من أشكال التكامل الاقتصادي الحقيقي، واستمرار التبعية الأمنية والعسكرية للخارج، كلها عوامل متشابكة تجعل المنطقة رهينة بامتياز لتقلبات المزاج السياسي في كل من واشنطن وطهران. في ظل هذا الفراغ السياسي والاستراتيجي تتحول كل معركة تخاض على الأرض العربية إلى معركة تخص الآخرين بالدرجة الأولى، وتصبح فيها الشعوب العربية مجرد دافع ضرائب دموية أو وقود للحروب، لا أكثر ولا أقل. إنها معادلة قاسية تضع مستقبل الأجيال العربية القادمة رهناً لإرادات لا تعترف في النهاية إلا بمصلحتها الذاتية.

الانقسام العربي الراهن والتباين الحاد في الرؤى بين العواصم العربية وغياب أي شكل جاد من أشكال التكامل الاقتصادي الحقيقي واستمرار التبعية الأمنية والعسكرية للخارج كلها عوامل متشابكة تجعل المنطقة رهينة بامتياز لتقلبات المزاج السياسي في كل من واشنطن وطهران

هذا الواقع المركب والمأزق الاستراتيجي العميق يفرضان على القوى العربية الحية ضرورة التحرك العاجل، والانتقال من مرحلة ردود الأفعال المتأخرة إلى مرحلة الفعل الاستراتيجي المباشر والواعي. لم يعد مقبولاً استمرار حالة التشتت وغياب الرؤية، فما تمر به المنطقة من تحولات كبرى يحتم بل يفرض مبادرة عربية شاملة تنطلق من إدراك واضح وبسيط في آن. لا أحد سيتكفل بحماية المنطقة العربية سوى أبنائها بأنفسهم، ولن يبني مستقبلها غيرهم. هذه المبادرة لا يمكن اختزالها في مؤتمرات قمة شكلية تخرج ببيانات سياسية عامة لا ترقى إلى مستوى التحديات، ولا يمكن حصرها في تحالفات سياسية ظرفية تتبخر مع أول تغير في المصالح. إنها تتطلب عملاً تراكمياً عميقاً يعيد صياغة مفهوم الأمن القومي العربي على أسس جديدة وأكثر صلابة، تقوم على عنصرين مترابطين بشكل وثيق؛ الأول هو تحصين الدولة الوطنية من الداخل عبر إطلاق مشاريع تنموية حقيقية وشاملة تجفف منابع التطرف والتفكك والاختراق وتعزز قيم المواطنة والانتماء الجامع الذي يشكل الدرع الأقوى ضد أي تدخل خارجي. العنصر الثاني، لا يقل أهمية بل هو مكمل له، ويتمثل في الانتقال الحتمي من مرحلة التنسيق السياسي الرمزي إلى مشروع تكاملي حقيقي على المستوى العربي، مشروع يحرر القرار السياسي العربي من ربقة التبعية والابتزاز الاقتصادي والعسكري، وهذا يستلزم العمل الجاد لبناء سوق عربية مشتركة، وتوحيد المواقف والرؤى في المحافل الدولية وصولاً إلى إنشاء آليات دفاع مشترك قادرة على أن تشكل رادعاً حقيقياً لأي مغامرات توسعية على حساب سيادة أي دولة عربية أو مقدراتها.

إن استعادة الاستقلالية السياسية الحقيقية للأمة العربية هي مشروع يبدأ من الداخل أولاً، وقبل كل شيء يبدأ ببناء وعي مجتمعي جمعي يرفض كل أشكال التبعية ويؤمن بقدرة الذات على صناعة الفارق، يبدأ بالقدرة على تنظيم الذات وتوحيد المواقف بعيداً عن سياسات الاصطفاف المذل خلف محاور خارجية لا تعترف في النهاية إلا بمصالحها. لقد حان الوقت لتنتقل الأمة العربية من حالة العجز عن رد الفعل إلى حالة الفعل المُبادئ، ومن أسلوب إدارة الأزمات بشكل يومي مرتجل إلى صناعة توازن إقليمي مستدام قادر على حماية المصالح العربية على المدى البعيد.

في النهاية يبقى التاريخ هو الحكم الأعدل، وهو يعلمنا درساً جوهرياً لا يمكن تجاهله: لا يمكن أن يقوم استقرار حقيقي في أي منطقة من العالم دون وجود مشروع ذاتي قوي يعبر عن إرادة أبنائها، كما أن أي قوة خارجية تسعى لفرض إرادتها بالقوة متجاوزة منطق الشراكة والاحترام المتبادل ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً في مواجهة مقاومة طبيعية من الشعوب التي ترفض الهيمنة. وصراع الإرادات المحموم، الذي يدور اليوم بين الولايات المتحدة وإيران، قد يعيد رسم خطوط النفوذ والسيطرة في المنطقة، لكنه لن يكون قادراً على حسم قضايا المصير والهوية التي تخص الشعوب وحدها.

الإجابة الحقيقية والوحيدة، على معضلة الصراع متعدد الأوجه في المنطقة، تكمن في ميلاد مشروع عربي نهضوي شامل يعيد للأمة ثقتها بذاتها وبقدرتها على الفعل، ويؤهلها لموقع الندية المتكافئة، لا موقع التبعية الذميمة. مشروع يضع قضايا السيادة والتكامل والكرامة والقدرة على المبادرة الاستراتيجية في صلب أولوياته. المستقبل بكل تأكيد سيكون حليفاً طبيعياً لمن يمتلك الجرأة والشجاعة والإرادة على صناعته بنفسه وبيده، لا لمن ينتظر أن يصنعه له الآخرون.

حادث طريق عطبرة - بورتسودان.. وأسئلة معلّقة حول شركات الجيش في الخارج

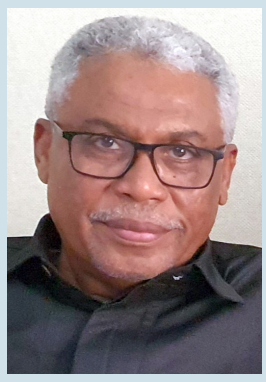

السفير عادل إبراهيم مصطفى

انشغلت الوسائط الإعلامية ومنصّات التواصل الاجتماعي بملابسات حادث السير الأليم الذي وقع في اليوم الأول من شهر رمضان على طريق عطبرة – بورتسودان، وراح ضحيته السيد الشاذلي عبد القادر، مدير عام شركة (سنكات) التابعة للجيش، والتي تتخذ من مدينة إسطنبول التركية مقرًا لها. نسأل الله له الرحمة والمغفرة، ولأهله وذويه الصبر وحسن العزاء.

ذهب كثيرون إلى القول بأن الحادث مدبَّر، مستندين في ذلك إلى أن الفقيد، بحكم موقعه الإداري، كان مطّلعًا على معلومات مالية وإدارية تتعلق بأعمال الشركة وأنشطتها. كما أثار نقل جثمانه ليوارى الثرى في مدينة إسطنبول جدلًا واسعًا في مختلف الوسائط الإعلامية، باعتباره أمرًا استثنائيًا غير مسبوق، ما دفع البعض إلى التشكيك في دوافعه وتحميله دلالات سياسية.

ومهما يكن من أمر، وبعيدًا عن الانفعال، فإن مجرد وقوع حادث مروري مميت لا يكفي، من حيث المبدأ، لإثبات فرضية التدبير. غير أن حجب المعلومات وغياب الشفافية يفتحان الباب واسعًا أمام الشائعات والقيل والقال. ولا سبيل إلى إغلاق هذا الباب إلا بتبديد الغموض وتوضيح الحقائق عبر تحقيق مستقل وشفاف؛ وهو أمر لا يُنتظر حدوثه في ظل واقع سلطة بورتسودان الانقلابية. وعليه، يظل هذا الحادث مجالًا خصبًا للشائعات والتأويلات. أما نقل الجثمان إلى إسطنبول، فربما تم بناءً على «وصية» من الراحل، وهو مواطن تركي بالتجنس، أو بناءً على رغبة أسرته المقيمة في إسطنبول.

وعلى أية حال، فإن اللافت في تناول المنابر الإعلامية والاجتماعية لهذا الحدث أنها لم تتطرق، من قريب أو بعيد، إلى القضية الأهم التي كشفها الحادث، وهي وجود شركة سودانية عامة في مدينة إسطنبول التركية تُدعى (سنكات)، تتبع للجيش، ولا تتوافر معلومات واضحة عن طبيعة أعمالها وأنشطتها التجارية والاستثمارية، التي يُتداول أن من بينها التجارة في الذهب والمحاصيل الزراعية. كما لا يُعرف شيءٌ عن رأس مال هذه الشركة، أو أصولها، أو أرباحها، أو أوجه صرفها. وهي تعمل خارج مظلة وزارة المالية، ولا تخضع للموازنة العامة، ولا للمؤسسات والأجهزة المختصة بالرقابة على المال العام.

بطبيعة الحال، قد يبدو عدم التطرق لهذا الجانب مبررًا في ظل التعتيم المحيط بأعمال هذه الشركة، مما يجعل الحصول على معلومات عنها أمرًا بالغ الصعوبة. وحتى في السياق الرسمي، لم أتمكن – وأنا سفير السودان لدى تركيا خلال الفترة من سبتمبر 2020 إلى أكتوبر 2021 – من الوقوف على أنشطة وطبيعة أعمال هذه الشركة، ولا على أعمال شركة أخرى تتبع لجهاز المخابرات العامة (جهاز الأمن) تُسمى (إيفرست). وهو ما يوضح بجلاء طبيعة الإشكال البنيوي المرتبط بشركات النظام البائد التي تُدار تحت غطاء القوات النظامية.

القضية الأهم التي كشفها الحادث، وهي وجود شركة سودانية عامة في مدينة إسطنبول التركية تُدعى (سنكات)، تتبع للجيش، ولا تتوافر معلومات واضحة عن طبيعة أعمالها وأنشطتها التجارية والاستثمارية.

وبالعودة إلى شركة (سنكات)، فكل ما أعلمه عنها أنها تأسست في مطلع تسعينيات القرن الماضي في إسطنبول بواسطة جهاز الأمن والمخابرات، كفرع لشركة (جياد). وارتبطت إدارتها بضباط ذوي خلفية إسلاموية. وفي أواخر التسعينيات تم تعيين الشاذلي عبد القادر – وهو خريج إحدى أعرق الجامعات التركية ويجيد اللغة التركية – موظفًا محليًا بالشركة. ثم لاحقًا وفي خطوة وُصفت بالتحايل على العقوبات الأمريكية التي فُرضت على نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، تم تغيير اسم الشركة إلى (سنكات). وخلال حراك ثورة سبتمبر المجيدة تداولت بعض الوسائط الإعلامية ومجموعات من الناشطين اتهامات للشركة بتوفير أدوات قمع، مثل البمبان وغيره، استُخدمت في قمع المتظاهرين السلميين. وبعد أن تمكنت الثورة من الإطاحة برأس النظام، تم فصل مدير عام الشركة بواسطة لجنة تفكيك التمكين، ثم عُيّن الشاذلي عبد القادر مديرًا عامًا للشركة بالإنابة.

ولعل من المهم التذكير هنا بأن المجلس العسكري الانتقالي قام بنقل تبعية شركة (سنكات) من جهاز المخابرات إلى الجيش. ويبدو، في تقديرنا، أن الهدف من ذلك كان تحصين الشركة – مع شركات أخرى تتبع للنظام البائد – من المساءلة المدنية. ومن الراجح أن هذه الخطوة جاءت في إطار مخططات الالتفاف على الثورة ومحاربتها بوسائل شتى، شملت تطويع الترتيبات الدستورية الانتقالية لمنع وصول يد الثورة إلى المنظومة الأمنية، وهو ما حدث، بكل أسف.

وخلاصة القول إن القضية لا تتعلق بفرضيات غير مثبتة حول حادث على طريق عطبرة – بورتسودان، بقدر ما تتعلق ببنية اقتصادية تعمل في منطقة رمادية بين الطابع العسكري والنشاط التجاري، خارج الموازنة العامة والرقابة البرلمانية. وفي مثل هذا السياق، تصبح الشكوك نتيجة طبيعية لا استثناءً عابرًا.

فالدولة التي تكشف حساباتها لمواطنيها تبني الثقة، أما الدولة التي تُبقي أجزاءً من اقتصادها خلف ستار الغموض، فإنها لا تصنع الاستقرار، بل تترك فراغًا تملؤه الشائعات والتأويلات.

11 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 مارس 2026م
كتابات
https://decembernews.com

تعدد الجيوش في السودان: الإشكاليات الهيكلية ومسارات إعادة البناء

لواء شرطة (م) د.
عصام الدين عباس أحمد
مستشار نظم وتكنولوجيا تحليل البيانات

لا جدال في ان الدولة المدنية الحديثة لا تقوم إلا على مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، خاضعة لسلطة مدنية، ومحكومة بعقيدة مهنية تفصل الجندية عن الولاءات الإثنية والأيديولوجية. ومن ثمّ، لا خلاف من حيث المبدأ على ضرورة حلّ كل القوى المسلحة خارج الإطار القومي - من قوات الدعم السريع، إلى تشكيلات حركات الكفاح المسلح، وفصيلي الحركة الشعبية شمال، وكتائب الإسلاميين، والتشكيلات القبلية المسلحة مثل قوات درع السودان - غير أنّ التجربة السودانية تُظهر أن التفكيك ليس قراراً إدارياً، بل عملية سياسية-أمنية-مجتمعية معقدة. فهذه التشكيلات لم تنشأ في فراغ، بل كنتاج لعوامل متعددة ومتباينة منها التهميش التاريخي، وانعدام الأمن المحلي، والتوظيف الأيديولوجي والإثني للسلاح من قبل الدولة نفسها. وعليه، فإن السؤال الحقيقي لا يتمثل في مبدأ التفكيك، بل في كيفية إنجازه دون إعادة إنتاج أسباب حمل السلاح الموازي. ومن هنا ينطلق هذه المقال من فرضية أن تفكيك التعدد العسكري لا يمكن أن ينجح إلا عبر مقاربة متكاملة تعالج جذور القضية بقدر ما تعالج مظاهرها، وتربط بين الدمج والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاح المؤسسي للقوات المسلحة، ومعالجة اختلالات المركز والهامش، وإسناد المسار السلمي بحزمة أمنية انتقالية فعالة.

تفكيك التعدد العسكري لا يمكن أن ينجح إلا عبر مقاربة متكاملة تعالج جذور القضية بقدر ما تعالج مظاهرها، وتربط بين الدمج والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاح المؤسسي للقوات المسلحة، ومعالجة اختلالات المركز والهامش، وإسناد المسار السلمي بحزمة أمنية انتقالية فعالة.

نشأة وتطور الجيوش الموازية: سياقات التكوين

أولا: الدفاع الشعبي: الميليشيا الأيديولوجية

فور استيلاء الاسلاميين على مقاليد الحكم في السودان عام 1989 ابتدعوا نماذج امنية تقوم على تنظيم تشكيلات من منسوبيهم وتسليحهم كقوى موازية للجيش. فقد انشاوا مطلع التسعينات ما اسموه بالدفاع الشعبي بهدف معلن مباشر هو اعانة الجيش في حربهم الدينية التي خاضوها في جنوب السودان وبهدف غير معلن هو اخماد أي انقلاب او تمرد قد يقوده الجيش ضدهم خاصة وهم يعلمون التاريخ السياسي للجيش السوداني وتغلغل كثير من التنظيمات السياسية بين منسوبيه من الضباط مصحوبا بتاريخ متصل من الانقلابات العسكرية. ظلت هذه القوة الميليشياوية بلا إطار قانوني حتى العام 2012 حينما صدر قانون الدفاع الشعبي وظلت قوة معترف بها حتى سقوط نظام الاسلامويين في 2019.

ثانيا: حركات دارفور المسلحة: من التهميش إلى التمرد

تكونت حركات التمرد في دارفور كنتيجة مباشرة لعقود من التهميش المنهجي للسكان غير العرب في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع صراع شامل مطلع الالفينات. وقد حملت هذه الجماعات السلاح في البداية لمحاربة الحكومة السودانية والميليشيات التابعة لها، والتي اتّهمت بالتطهير العرقي ضد المجتمعات غير العربية، بما في ذلك الفور والمساليت والزغاوة. تقف حركتي العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان بجناحيها مني أركو مناوي وعبد الواحد النور على راس هذه الحركات الي جانب اخريات كحركة التحرير والعدالة.

نشأت هذه الحركات في سياق تصاعد هجمات مليشيات الجنجويد على القرى والفرقان في دارفور بدعم من حكومة الإسلاميين آنذاك، وفي ظل شعور متزايد بالتهميش السياسي والاقتصادي. حملت هذه الحركات خطاب "تحرير السودان"، غير أنّها لم تقدّم في كثير من الأحيان تصوراً واضحاً لبنية الدولة البديلة أو لطبيعة "الاستعمار" الذي تعلن التحرر منه، مما أفسح المجال لانقسامات داخلية متكررة.

وبمرور الوقت، تفاقمت ظاهرة التشظي حتى اقترب عدد الحركات المسلحة من ستين تنظيماً، كثير منها محدود التأثير ومبني على ولاءات جهوية أو قبية او شخصية. ومع اندلاع حرب أبريل 2023، انقسمت هذه الحركات بين طرفي النزاع، باستثناء جناح عبد الواحد النور الذي أعلن الحياد، ما يعكس هشاشة الاصطفاف السياسي والعسكري لهذه الكيانات.

ثالثاً: الحركة الشعبية - شمال: الامتداد والانقسام

نشأت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في أعقاب انفصال جنوب السودان عام 2011، بوصفها الامتداد التنظيمي والسياسي للحركة الشعبية الأم داخل ولايتي جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق، حيث بقيت قطاعات عسكرية وسياسية واسعة من مقاتلي الحركة في الشمال خارج ترتيبات ما بعد الانفصال. وقد تشكّلت الحركة الجديدة على خلفية إخفاق تسوية «المشورة الشعبية» في الولايتين، وتصاعد التوتر بين الحكومة المركزية وقوات الحركة، ما قاد إلى تجدد القتال في منتصف عام 2011. حملت الحركة الشعبية - شمال خطاباً يجمع بين مطالب إعادة هيكلة الدولة السودانية على أسس علمانية ولا مركزية، والدفاع عن حقوق المجتمعات المهمشة في المنطقتين. غير أنّها سرعان ما دخلت في انقسام داخلي عام 2017 إلى جناحين رئيسيين: أحدهما بقيادة عبد العزيز الحلو، يتمركز أساساً في جبال النوبة، والآخر بقيادة مالك عقار، يتمركز في النيل الأزرق، وهو انقسام عكس تباينات في الرؤية السياسية وقواعد الارتكاز الاجتماعية والجغرافية داخل الحركة.

رابعا: قوات الدعم السريع: من أداة إلى قوة موازية

نشأت قوات الدعم السريع خلال حقبة حكم الإسلاميين كقوة تدخل سريع تعتمد أساساً على مقاتلين من قبائل عربية في دارفور، وانضم إليها العديد من عناصر الجنجويد. كان الهدف المعلن هو مساندة للقوات المسلحة، لكن الدور الفعلي تمثل في كسر شوكة حركات دارفور.

منحتها السلطة آنذاك موارد مالية ضخمة وصلاحيات واسعة، وأحاطتها بمظلة قانونية وفرت قدراً من الحصانة، الأمر الذي رسّخ ثقافة الإفلات من العقاب. ومع الزمن، تحولت هذه القوة من أداة أمنية إلى فاعل عسكري وسياسي مستقل، يملك موارد وتسليحاً وشبكات نفوذ، حتى أصبحت في موازاة الجيش القومي من حيث التأثير والقدرة.

يتمثل الوضع المثالي للمؤسسة العسكرية في السودان في إعادة بنائها كجيش قومي مهني موحّد، يحتكر استخدام القوة الشرعية، ويخضع بالكامل لسلطة مدنية ديمقراطية، ويعمل ضمن منظومة أمن وطني متكاملة تفصل بين الوظيفة العسكرية ووظائف الأمن الداخلي.

خامسا: القوات المشتركة: تحالف الذاكرة والسلطة

برزت خلال حرب أبريل 2023 ما عُرف ب»القوات المشتركة» لحركات دارفور المتحالفة مع الجيش، وهي تشكيل عسكري يضم أساساً فصائل من حركات الكفاح المسلح التي وقّعت اتفاق جوبا واحتفظت ببنيتها القتالية. تنظر هذه القوات إلى الدعم السريع بوصفه الامتداد المباشر لمليشيات الجنجويد التي ارتبط اسمها بالانتهاكات الجسيمة وجرائم التطهير التي استهدفت المجتمعات غير العربية في دارفور، وهي ذات المجتمعات التي تشكّل الحاضنة الاجتماعية الرئيسة لتلك الحركات. ومن ثمّ، فإن اصطفافها إلى جانب الجيش لم يكن فقط تموضعاً سياسياً في معادلة الحرب، بل تعبيراً عن سردية حماية وجودية ورغبة في منع عودة الهيمنة المسلحة للمليشيات التي ترى أنها هدّدت بقاءها التاريخي في الإقليم. وإلى جانب البعد الأمني وذاكرة الانتهاكات، يتقاطع هذا الموقف مع تنازع على السلطة والنفوذ في دارفور، حيث تقدم المشتركة نفسها كممثل شرعي لإقليم دارفور وإدارته، وترى في صعود الدعم السريع منافساً مسلحاً يسعى لإعادة تشكيل موازين السيطرة السياسية والعسكرية في فضاء ظلّ تقليدياً ضمن نفوذها.

سادسا: التشكيلات الطارئة: أسلمة وقبلنة السلاح

مع اندلاع حرب أبريل 2023، دعا قائد الجيش السوداني المواطنين إلى حمل السلاح، وهو ما أفضى إلى ظهور كتائب وتشكيلات عسكرية مستجدة خارج البنية النظامية، استند بعضها إلى تعبئة أيديولوجية دينية، بينما تشكّل بعضها الآخر على أساس ولاءات قبلية ومحلية. وفي هذا السياق برزت مجموعات ذات خطاب تعبوي ديني مثل «كتائب البراء»، إلى جانب تشكيلات قبلية رعتها سلطة الانقلاب العسكري، من أبرزها ما عُرف ب»قوات درع السودان». وتمثل هذه التشكيلات امتداداً لنهج ترسّخ خلال عقود، قوامه عسكرة المجتمع وتسييس الدين والقبيلة، بحيث يُستدعى السلاح أداةً للحشد والتعبئة خارج الأطر المؤسسية للدولة، بما يفاقم تفكك احتكارها المشروع للقوة..

الوضع المثالي: ملامح الجيش القومي المهني الموحّد

في ظلّ تعدد التشكيلات المسلحة، وتآكل احتكار الدولة للقوة، واستمرار النزاع، يتمثل الوضع المثالي للمؤسسة العسكرية في السودان في إعادة بنائها كجيش قومي مهني موحّد، يحتكر استخدام القوة الشرعية، ويخضع بالكامل لسلطة مدنية ديمقراطية، ويعمل ضمن منظومة أمن وطني متكاملة تفصل بين الوظيفة العسكرية ووظائف الأمن الداخلي. ويتأسس هذا النموذج على خمس ركائز رئيسية:

1. احتكار الدولة الكامل والمنفرد للقوة المسلحة

لا وجود لأي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية خارج القوات المسلحة القومية، مع حلّ ودمج وتسريح جميع المليشيات والقوات الموازية وفق برنامج وطني شامل، وتجريم حمل السلاح خارج الإطار النظامي، وبسط سيادة الدولة الأمنية على كامل التراب الوطني.

2. عقيدة عسكرية وطنية غير إثنية وغير أيديولوجية

تُبنى المؤسسة العسكرية على مفهوم المواطنة والولاء الدستوري، لا على الانتماءات القبلية أو العقائد السياسية أو الدينية، مع ترسيخ مبدأ أن الجندية وظيفة وطنية محايدة، وإلغاء أي تشكيلات أو شبكات ولاء داخلية ذات مرجعية جهوية أو أيديولوجية.

3. خضوع كامل للسلطة والرقابة المدنية

تكون القوات المسلحة تحت القيادة العليا للسلطة التنفيذية المدنية، مع رقابة برلمانية على الميزانية والسياسات الدفاعية، ومنع أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية أو أي نشاط اقتصادي الا ما يقتضيه تطوير قدراتها القتالية، بما يضمن مهنيتها وحيادها واستقلالها عن الصراع على السلطة.

4. هيكل مهني موحّد يعكس التنوع السوداني دون محاصصة

يعتمد التجنيد والترقي والتمثيل داخل الجيش على الكفاءة والمعايير المهنية، مع سياسات تضمن التوازن الجغرافي والعدالة في الفرص دون تحويل التنوع إلى محاصصة إثنية، بحيث يعكس الجيش المجتمع السوداني بوصفه مؤسسة وطنية جامعة لا ائتلاف جماعات.

5. فصل وظيفي واضح بين الدفاع والأمن الداخلي

تتفرغ القوات المسلحة لمهام الدفاع الوطني وحماية الحدود، بينما تتولى الشرطة المدنية والأجهزة الأمنية المهنية مسؤولية الأمن الداخلي، مع إعادة بناء هذه الأجهزة لتكون قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي تستغله التشكيلات المسلحة.

الوضع المثالي ليس مجرد جيش أكبر أو أقوى، بل جيش واحد فقط، ليس فقط موحد القيادة، بل موحد العقيدة والانتماء، ليس فاعلاً سياسياً، بل أداة دستورية للدولة. في السياق السوداني، يعني ذلك الانتقال من «تعدد الجيوش داخل الدولة» إلى «دولة واحدة بجيش واحد»، ومن «أمن الجماعات» إلى «أمن المواطنين. هذا التحول هو الشرط الحاسم لإنهاء دورات الحرب وبناء دولة مستقرة قابلة للحكم الديمقراطي المستدام.

مسار الحل: لماذا التسوية التفاوضية وليس الحسم العسكري؟

يظل تحقيق هدف تفكيك التعدد العسكري وبناء جيش مهني قومي موحّد في السودان رهيناً بمسارين نظريين: مسار الحسم العسكري الشامل، ومسار التسوية التفاوضية الشاملة. غير أنّ القراءة الواقعية لمسار الحرب وتوازناتها ترجّح بوضوح الخيار الثاني بوصفه الطريق العملي الوحيد القابل للتحقق.

فالمسار الأول يفترض انتصاراً عسكرياً حاسماً لأحد طرفي النزاع يعقبه استسلام كامل للطرف الآخر، بما يتيح فرص ترتيبات الدمج والتسريح من موقع الغلبة. إلا أنّ هذا السيناريو يصطدم بحقائق ميدانية وسياسية ثابتة: توازن نسبي للقوى، امتدادات اجتماعية وإقليمية للطرفين، وتكلفة بشرية ومادية باهظة لأي محاولة حسم شامل. كما أنّ تجارب الحروب الأهلية تشير إلى أنّ الانتصار الساحق نادراً ما ينهي الصراع، بل غالباً ما يؤسس لدورات عنف جديدة تحت مظلة المظلومية.

وعليه، يبرز المسار الثاني - القائم على الإقرار باستحالة الحسم العسكري - بوصفه الخيار العقلاني الوحيد. ويتمثل هذا المسار في التوصل إلى اتفاق تفاوضي شامل يوقف إطلاق النار، ويؤسس لعملية سياسية انتقالية متفق عليها، تتضمن ترتيبات أمنية ملزمة تقود إلى حلّ جميع التشكيلات المسلحة بالتراضي، والشروع في برنامج وطني متكامل للدمج والتسريح وإعادة الإدماج، متلازم مع إصلاح شامل للمؤسسة العسكرية والامنية. فالتفاوض هنا لا يعني تقاسم السلاح أو شرعنة التعدد العسكري، بل العكس تماماً: تفكيكه بصورة منظمة وتحت ضمانات متبادلة، وبما يحول دون عودة العنف أو إعادة تشكيل المليشيات في صور جديدة.

بهذا المعنى، فإنّ دعم خيار التفاوض ليس موقفاً سياسياً تفضيلياً، بل حقيقة فرضها واقع استحالة الحسم العسكري، ويؤكده هدف بناء جيش قومي واحد لا يمكن فرضه بالقوة بين قوى مسلحة متكافئة، بل يتطلب اتفاقاً يؤسس لشرعية أمنية جديدة تحتكرها الدولة وحدها. ومن ثمّ، يصبح التفاوض الشامل المدعوم بضمانات أمنية وتنفيذية الطريق الواقعي والآمن للانتقال من تعدد الجيوش إلى دولة بجيش واحد.

تحديات التفكيك: حقول ألغام على الطريق

بلا أدني شك لن تكون عملية تفكيك تعدد الجيوش في السودان اجراءً فنياً لنزع السلاح فحسب، بل عملية إعادة بناء اجتماعي-أمني شاملة. ويقتضي النجاح اعتماد مقاربة متعددة المستويات تشمل ضمانات أمن مجتمعي تطمئن المكونات المحلية، وإصلاحاً عقائدياً ومؤسسياً داخل القوات النظامية، وبرامج تنمية اقتصادية تستهدف جذور التهميش التي غذّت حمل السلاح. بهذه الشروط فقط يمكن أن يتحول الدمج والتسريح من مخاطرة تفكيك هشّ إلى مدخل مستدام لبناء جيش قومي مهني ودولة مستقرة.

سيواجه تنفيذ برامج الدمج والتسريح وإعادة الإدماج في السودان مجموعة من التحديات البنيوية المركّبة التي تتجاوز الجوانب الفنية إلى تعقيدات الهوية والسلاح والاقتصاد السياسي للحرب. ويمكن إبراز أهمها في ثلاثة محاور رئيسية:

1. البنية الإثنية للتشكيلات المسلحة وتداعياتها على الثقة المجتمعية

ترتبط معظم التشكيلات العسكرية الموازية بقاعدتها الإثنية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً، فحركتا العدل والمساواة وتحرير السودان - جناح مني أركو مناوي ترتبطان بإثنية الزغاوة، بينما ترتبط حركة تحرير السودان - جناح عبد الواحد النور بإثنية الفور، والحركة الشعبية شمال - جناح عبد العزيز الحلو بإثنية النوبة، وجناح مالك عقار بإثنية الأنقسنا. أما قوات الدعم السريع فترتكز بصورة أساسية على قبائل عربية في دارفور، وعلى رأسها الرزيقات والبني هلبة والفلاتة، مع وجود للحمر والمسيرية داخلها وداخل الجيش معاً، في حين ترتبط قوات درع السودان بقبائل البطانة، ولا سيما الشكرية. هذه البنية تجعل أي عملية دمج أو تسريح تمسّ توازنات اجتماعية محلية حساسة، وقد تُفسَّر داخل المجتمعات باعتبارها استهدافاً لجماعة بعينها أو إضعافاً لقدرتها على الحماية الذاتية، بما يرفع مخاطر الرفض المجتمعي أو إعادة إنتاج العنف في شكل تعبئة إثنية مضادة.

2. انتشار السلاح والعقائد الأيديولوجية داخل التشكيلات الموازية

يتميز المشهد السوداني بانتشار واسع للسلاح خارج السيطرة المؤسسية، وبوجود تشكيلات مسلحة ذات تعبئة أيديولوجية إسلاموية تدين بالولاء للحركة الإسلامية السودانية وشبكاتها السياسية والتنظيمية، بما في ذلك أنصار النظام السابق ودوائر مرتبطة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين. هذا الواقع يخلق تحدياً مزدوجاً لبرامج الدمج والتسريح فمن جهة، يصعب حصر السلاح وتجميعه في بيئة أمنية هشة، ومن جهة أخرى تتطلب إعادة الإدماج معالجة البعد العقائدي والولائي للمقاتلين، لا مجرد إعادة تأهيل مهني، لتفادي تشكّل شبكات عسكرية موازية أو خلايا مقاومة للإصلاح العسكري مستقبلاً.

تحولت قوات الدعم السريع من أداة أمنية إلى فاعل عسكري وسياسي مستقل، يملك موارد وتسليحاً وشبكات نفوذ، حتى أصبحت في موازاة الجيش القومي من حيث التأثير والقدرة.

3. فجوة التمويل والاستدامة الاقتصادية لإعادة الإدماج

تستلزم عمليات التسريح واسعة النطاق موارد مالية كبيرة لتغطية التعويضات الانتقالية، وبرامج التدريب المهني، وخلق فرص كسب العيش، وإعادة الإدماج المجتمعي. غير أن الدولة السودانية تواجه اقتصاداً منهكاً ومؤسسات مالية ضعيفة بعد سنوات الحرب والانهيار، ما يهدد بتحول المقاتلين المسرّحين إلى احتياطي عنف أو مرتزقة في حال غياب بدائل معيشية واقعية ومستدامة. وبالتالي فإن نجاح DDR يرتبط مباشرة بتأمين تمويل دولي وإقليمي طويل الأجل، وبربطه ببرامج إنعاش اقتصادي محلي في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ركائز الإصلاح: التوافق الوطني والشراكة الدولية

يقوم التصور المقترح للحل على ركيزتين متكاملتين. الركيزة الأولى تتمثل في التوافق الوطني على برنامج شامل للدمج والتسريح وإعادة الإدماج، يُدرج ضمن إطار تسوية قومية شاملة للأزمة السودانية، بحيث يتزامن إصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية مع إصلاح سياسي ومؤسسي أوسع يخاطب جذور الصراع التاريخية في الدولة السودانية، وعلى رأسها اختلالات الحكم، والتهميش التنموي، وأزمات الهوية والمواطنة. فإعادة بناء الجيش لا يمكن أن تنجح بمعزل عن إعادة بناء الدولة ذاتها، بل يجب أن تشكّل جزءاً عضوياً من عملية تحول وطني تعيد تعريف العلاقة بين المركز والهامش، وبين السلطة والمجتمع.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في إقامة شراكة عسكرية وأمنية انتقالية بين المؤسسة الأمنية السودانية ومحيطها الإقليمي والدولي، تقوم على دعم القدرات الوطنية لا استبدالها. ويشمل ذلك آليات تعاون في مجالات التدخل المساند في الحالات الحرجة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات المهنية للقوات والأجهزة، وتوفير المعينات الفنية والتشغيلية اللازمة، بما يمكّن المؤسسة العسكرية والأمنية المعاد بناؤها من بسط الأمن وفق سيادة القانون، وتنفيذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها على أرض الواقع. وبهذا المعنى، يشكّل التعاون الأمني الخارجي رافعة تمكينية مؤقتة تُسهم في سد فجوة القدرات خلال المرحلة الانتقالية، إلى حين اكتمال بناء مؤسسة عسكرية وطنية قادرة ومستقلة.

الخلاصة: لا بديل عن التفاوض لبناء سلام دائم

الحل التفاوضي ليس مجرد خيار سياسي بين بدائل، بل ضرورة موضوعية يفرضها واقع الاستعصاء العسكري. التفاوض هنا لا يعني تقاسم سلطة بين قوتين مسلحتين، بل الاعتراف بأن مستقبل السودان لا يمكن أن يبنى إلا على أساس جيش مهني قومي واحد، يخضع لسلطان الدولة، وتُعدّ أي تشكيلات مسلحة خارجه عملاً مجرّماً يستوجب المساءلة.

إنّ سردية "انهاء الحرب بالتفاوض" ليست دعوة للضعف، بل دعوة للعقلانية السياسية. فالحسم العسكري في الحروب الأهلية غالباً ما يعمّق الجراح ويؤسس لدورات عنف لاحقة، بينما يتيح الاتفاق التفاوضي الشامل فرصة لإعادة تأسيس الدولة على قاعدة جديدة.

بهذا المعنى، فإن الطريق إلى تفكيك الجيوش الموازية لا يمر عبر تمجيد البنادق، بل عبر إسكاتها. ولا سبيل لبناء الجيش المهني القومي الواحد إلا عبر سلام تفاوضي يعترف باستحالة الحسم، ويستجيب لإرادة الشعب في إنهاء الحرب، ويشرع فوراً في إصلاح عسكري شامل يعيد تعريف القوة بوصفها أداة لحماية الوطن لا ساحة لتنازع الرفقاء.

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

حزب المؤتمر السوداني بشرق أفريقيا يعقد ندوة بكمبالا حول تحديات الهدنة وبناء الجبهة المدنية

عقد حزب المؤتمر السوداني بشرق أفريقيا مساء الأحد الأول من مارس 2026 ندوة سياسية بالعاصمة الأوغندية كمبالا تحت عنوان «تحديات الهدنة وآليات بناء الجبهة المدنية»، وسط حضور لافت من أبناء الجالية السودانية والمهتمين بالشأن العام.

وتحدث في الندوة المهندس فؤاد عثمان، رئيس الحزب بشرق أفريقيا، مستعرضاً قراءة تحليلية لمآلات الهدنة والتحديات التي تواجه القوى المدنية في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار، مؤكداً أهمية توحيد الصف المدني وبناء جبهة عريضة قادرة على الضغط من أجل إيقاف الحرب واستعادة مسار التحول الديمقراطي.

من جانبها تناولت الأستاذة رحاب المبارك، نائبة أمين أمانة حقوق الإنسان وعضوة المكتب السياسي للحزب، أوضاع حقوق الإنسان وانعكاسات النزاع على المدنيين، مشددة على ضرورة تعزيز آليات الحماية وتوثيق الانتهاكات، والعمل على إشراك النساء والشباب في جهود بناء السلام. وشهدت الندوة، التي أدارها المهندس محمد إبراهيم، نقاشاً مفتوحاً مع الحضور حول سبل تنسيق العمل المدني في الداخل والخارج.

مكتب الإنتربول في أوغندا يسلم الدفعة الأولى من السيارات المنهوبة لملاكها من السودانيين

سلم مكتب الإنتربول في أوغندا الثلاثاء 24 فبراير الدفعة الأولى من السيارات التي تم ضبطها من قبل الشرطة الأوغندية إلى السفارة السودانية بكمبالا تمهيداً لإعادتها إلى ملاكها الشرعيين بعد اكتمال الإجراءات الفنية والقانونية.

وجرت مراسم التسليم بحضور سفير السودان بكمبالا أحمد إبراهيم جردة، وعدد من أصحاب السيارات المستردة. وقام مكتب الإنتربول عبر مديره بأوغندا جوزيف أوبونو بتسليم المركبات رسمياً إلى ملاكها الحقيقيين وسط أجواء من الفرحة، بعد مضي نحو عام ونصف على احتجازها.

وبحسب متابعات رسمية، فإن بعض هذه السيارات تعرضت للنهب من قبل عناصر الدعم السريع تحت تهديد السلاح، قبل أن يتم ضبطها لاحقاً عند دخولها الأراضي الأوغندية عبر المعابر البرية مع جمهورية جنوب السودان. وكان أصحاب المركبات قد دوّنوا بلاغات بشأنها لدى مكتب الإنتربول في السودان، ما أسهم في تتبعها وحفظ حقوقهم القانونية.

ودعا السفير جردة بقية أصحاب السيارات التي لم تُستكمل إجراءاتها إلى الإسراع في إكمال ملفاتهم ومستنداتهم تمهيداً لاستلامها.

منظمة التنمية والبيئة النسائية «وديو» البيئية والعدالة الجندرية وجذور النزاع

حوار خاص مع مساجد النور مديرة البرامج والمشاريع حول تمكين النساء والعدالة البيئية في السودان وأوغندا

كمبالا: (ديسمبر)

في ظل تعقيدات المشهد السوداني وتداخل أزمات النزاع المسلح مع التدهور البيئي وتفاقم أوضاع النزوح، تبرز مبادرات شبابية تقودها نساء يسعين إلى إعادة تعريف العمل الإنساني من منظور تنموي مستدام. من بين هذه المبادرات تقف منظمة التنمية والبيئة النسائية «وديو» التي تأسست عام 2022، حاملة رؤية تربط بين السلام والبيئة والعدالة الجندرية. في هذا الحوار الصحفي تتحدث مساجد النور، مديرة البرامج والمشاريع بالمنظمة، عن فلسفة التأسيس، وطبيعة العمل مع اللاجئات في أوغندا، والتحديات الميدانية، وخطط التحول نحو ريادة خضراء تقودها النساء.

التأسيس والرؤية: لماذا وُلدت «وديو» في قلب الأزمة؟

سألنا مساجد النور بداية عن خلفية تأسيس المنظمة، فقالت إن منظمة التنمية والبيئة النسائية «وديو» تأسست في عام 2022 انطلاقاً من قناعة راسخة بأن النزاعات في السودان لا يمكن فصلها عن قضايا البيئة وعدم المساواة الجندرية. وأوضحت أن النساء هن الأكثر تأثراً بالحروب والتدهور البيئي، لكنهن في الوقت ذاته الأقل تمثيلاً في مواقع صنع القرار، وهو ما شكّل فجوة كبيرة في الاستجابة الإنسانية والتنموية.

وأضافت أن المنظمة نشأت كمبادرة شبابية تقودها شابات يعملن على حماية البيئة وتعزيز حقوق المرأة وربط العمل الإنساني بالتحول التنموي المستدام. وأكدت أن الرؤية تتمثل في بناء سودان عادل ومستدام تقود فيه النساء مسارات السلام والتنمية، وتحظى فيه الموارد الطبيعية بالحماية والإدارة الرشيدة، مشددة على أن السلام لا يمكن أن يتحقق دون عدالة بيئية ومشاركة نسوية حقيقية في صناعة القرار.

العمل في أوغندا: استجابة متعددة المستويات للاجئات

وعن طبيعة العمل الحالي مع اللاجئين في أوغندا، أوضحت مساجد النور أن وجود المنظمة هناك جاء استجابة لموجات النزوح القسري، حيث تعمل «وديو» في كمبالا ومستوطنة بيالي عبر تدخلات متعددة المستويات. وتشمل هذه التدخلات توزيع سلال غذائية للأسر الأشد ضعفاً، وتقديم دعم نفسي اجتماعي للنساء، وتنفيذ برامج توعية بالصحة الإنجابية وتوزيع حقائب النظافة، إلى جانب عقد جلسات حوار مجتمعي لتعزيز التعايش بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وأكدت أن المنظمة تنفذ تقييمات احتياجات تشاركية لضمان أن تكون التدخلات مبنية على صوت النساء أنفسهن، مشيرة إلى أن «وديو» لا تفرض برامج جاهزة، بل تصمم تدخلاتها بناءً على احتياجات حقيقية تعبّر عنها النساء في الميدان، وهو ما يمنح العمل مصداقية وفاعلية أكبر.

التمكين الاجتماعي والاقتصادي: من استعادة الثقة إلى ريادة الأعمال الخضراء

وعن مساهمة البرامج في تمكين النساء اللاجئات اقتصادياً واجتماعياً، شددت مساجد النور على أن التمكين يبدأ من استعادة المرأة لثقتها بنفسها. وأوضحت أن المنظمة تعمل على مستويين متكاملين، أولهما التمكين الاجتماعي والنفسي من خلال جلسات الحوار والدعم النفسي التي تساعد النساء على تجاوز آثار الصدمة وبناء شبكات تضامن مجتمعي.

وكشفت عن أن مؤشرات جلسات الدعم النفسي أظهرت أن أكثر من 93%من المشاركات شعرن بأن الجلسات ساعدتهن في بناء الثقة ونشر ثقافة السلام، فيما أكدت 100% منهن أنهن أصبحن أكثر قدرة على التواصل مع المجتمع المضيف، وهو ما يعكس تحولاً حقيقياً في الإحساس بالأمان والانتماء.

أما المستوى الثاني فيتمثل في التمكين الاقتصادي، حيث تربط المنظمة بين قضايا السلام وسبل العيش، باعتبار أن الضغط الاقتصادي يعد من أبرز مسببات التوتر. وأشارت إلى أن «وديو» تعمل على تطوير برامج مستقبلية تركز على ريادة الأعمال الصغيرة والتدريب المهني والمشاريع البيئية المدرة للدخل، بما يسهم في تخفيف الاعتماد على المساعدات الطارئة ويعزز قدرة النساء على الاستقلال الاقتصادي.

تحديات مركبة: من ضغوط المعيشة إلى مخاطر العنف

وفي حديثها عن التحديات التي تواجه النساء اللاجئات، وصفتها مساجد النور بأنها متعددة ومتشابكة، بدءاً من ارتفاع تكاليف المعيشة وندرة فرص العمل، مروراً بضغط الموارد في المجتمعات المضيفة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، انتهاءً بمخاطر العنف القائم على النوع والشعور بالعزلة والوصم الاجتماعي.

وأوضحت أن كثيراً من النساء يتحملن عبء إعالة أسرهن في ظروف قاسية للغاية، مما يجعلهن عرضة للاستغلال والهشاشة. ولمواجهة هذه التحديات، تتبنى المنظمة مقاربة شاملة تقوم على توفير مساحات آمنة للنساء، وتقديم تدريب على إدارة النزاعات والوساطة المجتمعية، وإطلاق منصة إنذار مبكر لتحليل المخاطر المناخية والهجرة، إلى جانب توزيع المساعدات وتنفيذ برامج توعية بالصحة الإنجابية للفتيات.

البيئة والسلام: علاقة لا تنفصل

وعند سؤالها عن كيفية دمج البعد البيئي في المشاريع داخل السودان أو في أوغندا، أكدت مساجد النور أن البعد البيئي حاضر في مختلف مراحل العمل، من تحليل العلاقة بين شح الموارد والنزاعات، إلى التوعية بالممارسات الصحية المستدامة، واستخدام مواد صديقة للبيئة في التدخلات.

وأضافت أن المنظمة تدمج مفاهيم العدالة المناخية في جلسات بناء السلام، وتربط بين الضغط على الموارد المحلية والتوترات المجتمعية، مشيرة إلى أن السلام المستدام لا يتحقق دون إدارة عادلة ومستدامة للموارد، وأن قضايا المناخ أصبحت جزءاً أصيلاً من النقاش المجتمعي الذي تقوده النساء في برامج المنظمة.

صعوبات التنفيذ: التمويل والبيئة الأمنية المتقلبة

وعن أبرز الصعوبات التي تواجه تنفيذ الأنشطة، أشارت مديرة البرامج والمشاريع إلى محدودية التمويل مقارنة بحجم الاحتياج، إضافة إلى القيود الأمنية في بعض المناطق، والتنقل المستمر للنازحين، وصعوبة الحصول على تصاريح لبعض الأنشطة، فضلاً عن العمل في بيئة نزاع متقلبة.

الرؤية تتمثل في بناء سودان عادل ومستدام تقود فيه النساء مسارات السلام والتنمية، وتحظى فيه الموارد الطبيعية بالحماية والإدارة الرشيدة

وأكدت أن المنظمة تعتمد على المرونة والتكيف الميداني لضمان استمرار العمل، مع تطوير خطط بديلة تتيح الاستجابة السريعة للتغيرات على الأرض، دون التخلي عن الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى.

شراكات تشاركية: العمل الجماعي بدلاً من التدخل المنفرد

وفيما يتعلق بالتعاون مع الشركاء، أوضحت مساجد النور أن «وديو» تؤمن بالعمل التشاركي وليس التدخل المنفرد، حيث تنسق مع قيادات مجتمعية نسوية، وتتعاون مع مدارس ومراكز مجتمعية، وتشرك متطوعين محليين في تنفيذ الأنشطة، كما تنسق مع منظمات إنسانية في مجالات الصحة والحماية، وتعمل مع شبكات شبابية وتسويات إقليمية. وأشارت إلى أن هذا النهج التشاركي يعزز قبول البرامج محلياً ويضمن استدامتها، لأنه يبني على قدرات المجتمع بدلاً من استبدالها.

قصص أثر: من الخوف إلى القيادة المجتمعية

وعن أمثلة توضح الأثر المباشر للتدخلات، روت مساجد النور قصة امرأة نازحة شاركت في جلسات مشروع «ونسة سلام» الذي نُفذ في ولاية النيل الأبيض بنهاية عام 2025، حيث تحدثت عن خوفها الدائم من الاحتكاك بالمجتمع المضيف، لكنها بعد المشاركة أصبحت عضواً نشطاً في لجنة نسائية للحوار المجتمعي، وتساهم اليوم في حل الخلافات البسيطة داخل الحي.

كما أشارت إلى أن فتيات مشاركات في برنامج الصحة الإنجابية أفدن بأنهن تعلمن لأول مرة كيفية التعرف على مؤشرات الخطر الصحي، مما ساعد بعضهن على طلب الرعاية الطبية في الوقت المناسب. وأكدت أن هذا النوع من الأثر لا يقاس بالأرقام فقط، بل بالتحول في الثقة والوعي والقدرة على اتخاذ القرار.

أولويات المستقبل: نحو قيادة نسوية للسلام البيئي

وفي ختام الحوار، تحدثت مساجد النور عن أولويات وخطط المنظمة المستقبلية، والتي تشمل توسيع برامج سبل العيش المستدامة للنساء اللاجئات، وتطوير مشاريع ريادة أعمال خضراء، وتعزيز مشاركة النساء في أنظمة الإنذار المبكر المجتمعية، وبناء تحالفات إقليمية في مجال العدالة البيئية، إضافة إلى إدماج قضايا البيئة ضمن مسارات التحول الديمقراطي.

وأكدت أن الهدف هو تحويل النساء من متأثرات بالأزمات إلى قائدات في بناء السلام البيئي والاجتماعي، عبر دمج التوعية الصحية بالحماية، وربط التدخل الإنساني ببناء القدرات طويلة المدى، وتشجيع تشكيل لجان نسوية محلية تساهم في حل النزاعات، والتركيز على بناء قدرة النساء على اتخاذ القرار داخل مجتمعاتهن لا مجرد تلقي الدعم.

وختمت بقولها إن جوهر عمل «وديو» يتمثل في الربط بين العمل الإنساني في سياق اللجوء وقضايا التنمية المستدامة، من خلال دمج مفاهيم العدالة المناخية في برامج السلام، وتشجيع استخدام مواد قابلة لإعادة الاستخدام مثل الفوط الصحية القماشية، وتطوير منصات إنذار مبكر لتحليل المخاطر المناخية، وربط التمكين الاقتصادي بمشاريع صديقة للبيئة، مؤكدة أن الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود هو المسار الذي اختارته المنظمة، إيماناً بأن النساء قادرات على قيادة هذا التحول نحو مستقبل أكثر عدلاً واستدامة.

كثير من النساء يتحملن عبء إعالة أسرهن في ظروف قاسية للغاية، مما يجعلهن عرضة للاستغلال والهشاشة

تدهور قيمة الجنيه تزيد من معاناة السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

قال المواطن معتز إبراهيم -36 سنة- لـ(ديسمبر) إنه يعتمد على التحويلات عبر التطبيقات البنكية، وبحسب تعامله مع سوق التحويلات غير الرسمي فإنه لاحظ تأثر سعر الصرف بالأحداث والمناسبات وزيادة الطلب على الجنيه المصري خاصة في مواسم الأعياد ورمضان والمصروفات الدراسية. وأشار إلى أن تدهور سعر الجنيه السوداني مقابل الجنيه المصري وتذبذب السعر انعكس سلبا على أوضاعه المعيشية.

من جانبهم اشتكى عدد من الطلاب المقيمين في مصر من تأثرهم بعدم استقرار السعر ومراوحته بين الارتفاع والانخفاض كل صباح، خاصة أنهم يتلقون مصروفاتهم الدراسية عبر تطبيقات بنكك وفوري التابعتين لبنك الخرطوم وفيصل.

أوضاع معيشية صعبة

يواجه الآلاف من السودانيين المقيمين بمصر صعوبات معيشية معقدة بسبب تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الجنيه المصري. وبلغ سعر شراء الجنيه المصري 77 جنيهاً ليوم الاثنين 2 مارس، غير أنه انخفض إلى 72 جنيه صباح الثلاثاء، وارتبط عدم استقرار العملات في معظم الدول بالحرب الدائرة في دول الخليج العربي وفي إيران وإسرائيل.

أسعار العملات في السودان

إلى جانب ذلك أظهرت متابعات (ديسمبر) في سوق العملات الأجنبية غير الرسمي في السودان أن سعر شراء الدولار استقر عند 3،665 جنيهاً سودانياً، فيما سجل سعر البيع 3،750 جنيهاً، وسجل سعر شراء اليورو 4،311 جنيهاً سودانيا، كما سجل سعر شراء الريال السعودي 1000 جنيه للبيع و976 جنيهاً للشراء، بينما سجل سعر شراء الدرهم الإماراتي 980 جنيهاً، وسجل سعر الجنيه الإسترليني 4،952 جنيهاً، وسجل الدينار البحريني 9،644 جنيهاً، وسجل سعر الريال القطري 1،006 جنيهات، وسجل سعر الريال العماني 9،600 جنيهاً، وبلغ سعر الدينار الكويتي 11،822 جنيهاً، وذلك وفقاً وفقاً لتعاملات يوم الاثنين 2 مارس.

يأتي ذلك وسط التطورات العالمية بسبب الحرب التي تدور حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية، مع توقعات بصدمات كبرى يشهدها اقتصاد الخليج والعالم العربي عقب استهداف كبرى المنشآت النفطية وإرباك حركة النقل وتعطيل مضيق هرمز.

الشاعر إسماعيل الإعيسر في ضيافة «عندليب الثقافي»

القاهرة: (ديسمبر)

أقيمت أمسية شعرية بعنوان (عاش من شافك) احتفاءً بالشاعر السوداني إسماعيل الإعيسر، الذي وصل إلى القاهرة مؤخراً، وذلك بمقر مقهى عندليب الثقافي يوم الخميس الثامن من رمضان، وسط حضور لافت من المهتمين بالشأن الثقافي ومحبي الشعر السوداني المقيمين في مصر.

قدّم الإعيسر عدداً من نصوصه التي وجدت تفاعلاً كبيراً من الحضور، وشارك في تقديم الأمسية الشاعر الصحفي محمد آدم بركة، فيما أضفى الموسيقار علي الزين بعداً فنياً آخر بمشاركته الموسيقية، ما منح اللقاء طابعاً يجمع بين الشعر والموسيقى في مساحات من الإبداع المشترك والمتنوع.

وينظم فريق مقهى عندليب الثقافي هذه الأمسيات في إطار جهوده المتواصلة لدعم الفعاليات الأدبية وتعزيز الحراك الثقافي السوداني.

ليالٍ رمضانية «في حضرة النيل»

القاهرة: (ديسمبر)

تتواصل ليالي رمضان الثقافية الفنية (في حضرة النيل) باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر، التي انطلقت في الخامس من رمضان وتستمر حتى الرابع والعشرين منه. وخلال الأسبوع الماضي أقيمت ليال مختلفة ومتنوعة، من بينها ليلةٌ خاصة بتجربة المديح الشعبي في السودان شارك بالنقاش فيها الشاعر عبد المنعم الكتيابي وعبد الرحمن مساعد وبالمدح مجموعة أولاد البادراب، وكانت الليلة من تقديم الناقد نادر السماني. بجانب ليلة أخرى بعنوان (في حضرة الغياب) تناول فيها اتحاد تجمع الفنانين السودانيين مسيرة الفنان الراحل محمود عبد العزيز، وتميزت الليلة بحضور كبير من جمهور الراحل، بمشاركة الموسيقار الفاتح حسين والفنان الهادي الجبل، وقدمها الموسيقار دكتور كمال يوسف. كما استضاف الاتحاد فرقة الأصدقاء المسرحية في أمسية خاصة بالمسرح بعنوان (مسرحة الوعي والذاكرة السودانية)، ويسعى اتحاد الفنانين بمصر إلى الإبقاء على الذاكرة السودانية الإبداعية حاضرة في المنفى.

«أيام مع وردي» مع الموسيقار أنس العاقب

القاهرة: (ديسمبر)

شهد أتيليه القاهرة ندوة ثقافية كبرى يوم الثلاثاء الماضي 3 مارس 2026، خصصت لمناقشة وتدشين كتاب (أيام مع وردي)، للكاتب والفنان السوداني الدكتور أنس العاقب. وشارك في القراءة النقدية كوكبة من الرموز الفنية والأدبية من السودان ومصر، مقدمين آرائهم حول الكتاب والراحل المقيم محمد وردي، من بينهم الشاعر محمد نجيب محمد علي، والناقد المصري أسامة عرابي، ومنى الرشيد، وعادل حربي، بالإضافة إلى الحضور الموسيقي الرفيع ممثلاً في الموسيقار الدكتور كمال يوسف، والموسيقار البروفيسور الفاتح حسين، وبمشاركة مميزة من المطربة هادية طلسم، والشاعرة المصرية الأستاذة عزة رياض، مقررة لجنة الأدب بأتيليه القاهرة، والصحفية المصرية المختصة في الشأن السوداني الأستاذة أسماء الحسيني.

ويعتبر كتاب (أيام مع وردي) وثيقة فنية وإنسانية ترصد التأثير الذي تركه عملاق الأغنية السودانية الموسيقار محمد وردي وتكشف جوانب من عبقريته الموسيقية، بأسلوب الدكتور أنس العاقب الذي عاصر محمد وردي إنسانياً وفنياً.

ويعكس الكتاب الذي صدر عن دار دُرة الشرق للنشر والتوزيع، الرؤية النقدية الفنية للفنان محمد وردي الذي ارتبط اسمه بمراحل مهمة من تأريخ السودان في جوانبه الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويشكل الكتاب إضافة مهمة في المكتب السودانية والعربية باعتباره يوثق لفنان إفريقيا الأول.

حصر مرضى السكري السودانيين بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

بمبادرة كريمة من الاتحاد الدولي للسكري والاتحاد السوداني للسكري بالتنسيق مع المستشارية الطبية بسفارة السودان بالقاهرة، طالبت المستشارية جميع مرضى السكري السودانيين في مصر الإسراع في تسجيل بياناتهم عبر الرابط: https://afiasdn.com/diabetics/

وذلك لتقديم خدمات الرعاية الصحية لمرضى السكري، كما ناشدت المستشارية المرضى بتحري الدقة عند تعبئة الاستمارة، لا سيما في إدخال أرقام التواصل ونوع السكري، لضمان وصول المريض إلى نوع الخدمة الطبية المطلوب.

عودة 280 ألف سوداني من مصر عبر معبر إشكيت

القاهرة: (ديسمبر)

كشف مدير معبر إشكيت الحدودي مع جمهورية مصر العربية، تاج السر محمد، عن استقبال المعبر نحو 280 ألف سوداني خلال العام الماضي قادمين من مصر ضمن برنامج العودة الطوعية للبلاد، بالتنسيق مع هيئة سكك حديد مصر.

وكان برنامج العودة الطوعية قد توقف في نهايات العام الماضي لمزيد من الترتيبات الإدارية بين الجانبين السوداني والمصري المتعلقة بتجهيز الناقلة البحرية سيناء للدخول في الخدمة خلال الفترة المقبلة.

العلاقات الثقافية السودانيــة المصرية بمنتــدى إفــريقيا

القاهرة: (ديسمبر)

يستضيف منتدى إفريقيا يوم الثلاثاء العاشر من مارس المقبل ندوة عن العلاقات الثقافية السودانية المصرية يتحدث فيها الشاعر والمؤرخ المصري يوسف شعبان وتقدمه الصحفية المصرية مروة كامل.

وكتب المؤرخ يوسف شعبان على صفحته في فيس بوك، وهو المتحدث الرئيسي لهذه الندوة، قائلاً إنه انتظر هذا اللقاء كثيراً لكي يتحدث عن جذور العلاقات الثقافية بين «ناس السودان، وناس مصر، وحديث عن اكتشاف رواية قديمة رائدة ومجهولة في الأدب السوداني، وكل سبل التعاون بين المصريين والسودانيين في الشأن الثقافي، أدعو كل الأصدقاء في ليلة أتمنى أن تكون ممتعة ومفيدة».

دعوات بالشفاء العاجل للصحفيين أشرف عبد العزيز وعبد الله رزق

القاهرة: (ديسمبر)

تعرض الصحفي والكاتب عبد الله رزق أبو سيمازا فجر الجمعة الماضي لجلطة عابرة نقل على إثرها إلى مستشفى الدمرداش بالقاهرة خضع خلالها للفحوصات الطبية. (ديسمبر) زارته في منزله بالقاهرة للاطمئنان على صحته، ومن جانبه طمأن أبو سيمازا الجميع بتحسن حالته الصحية بعد تلقي الرعاية الطبية بالمستشفى، وسوف يقرر الطبيب بعد مزيد من الفحوصات ما إذا كانت الحالة تتطلب عملية جراحية.

كما لزم السرير الأبيض بالمعهد القومي للكلى والمسالك البولية بالمطرية، الصحفي والكاتب أشرف عبد العزيز، رئيس تحرير صحيفة الجريدة، بسبب مضاعفات غسيل الكلى.

عبد الله رزق — أشرف عبد العزيز

اللهم اشفهما شفاءً عاجلاً تاماً وعافهما عافية دائمة وخفِّف عنهما الآلام.

مراسم عزاء للفقيد أسامة سعيد

القاهرة: (ديسمبر)

وسط حضور حاشد من أهل الفقيد معارفه وأصدقائه، أقيم بمسجد الرحمة بالقاهرة الأحد الأول من مارس مراسم عزاء فقيد الوطن والحزب الشيوعي الراحل أسامة سعيد الذي وافته المنية في الثاني والعشرين من فبراير الماضي بإيرلندا.

وكان الحزب الشيوعي السوداني نعى الراحل في بيان له قائلاً «إن الفقيد كان مسكوناً بهم الوطن وقضايا شعبه، ومؤمناً بمبادئه، مخلصاً لحزبه، وظل وفياً لمواقفه، صلباً في دفاعه عن العدالة والحرية، حاضراً في ميادين العمل العام، ومتفانياً في خدمة شعبه، ما ترك أثراً طيباً في نفوس رفاقه وكل من عرفه». نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يلهم أهله ورفاقه ومحبيه الصبر والسلوان. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة
الخميس
5 مارس 2026م
https://decembernews.com
الأخيرة
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

أربكت الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران حسابات الجميع. «لخبطت» الأوراق والمواقف، وأطفأت الأنوار الكاشفة، فساد ظلامٌ جعل من الصعب وضع الخطى في المكان الصحيح، واختلط عند البعض التكتيكي بالإستراتيجي، و«الشجون الصغرى» بالمخاطر الكبرى.

المواقف السودانية متناقضة ومتضاربة. وهي بالتأكيد ليست استثناءً، وليست منفصلة من السياق العالمي والإقليمي. لكن من الممكن مراجعتها محلياً، ثم ربطها بما يدور في الإقليم.

بعض المهووسين صعدوا المنابر، كما هو متوقع، ليعلنوا الحرب على أمريكا والوقوف مع إيران، وهذا دأبهم، وتجاوزوا موقف حكومة البرهان، أو حتى قيادة الحركة الإسلامية، الذي يحاول الاختباء وعدم الظهور والاكتفاء بإعلانات قصيرة لا تثير الانتباه. البرهان والحركة الإسلامية يعلمون تعقيدات الموقف، لهذا فإن إعلانات المنابر هذه ستحرجهم، وربما تضطرهم لإعلان موقف مغاير يدخلهم في صراعات داخلية عنيفة.

القوى المدنية المنادية بوقف الحرب والمعارضة لتحالف البرهان والإسلاميين نظرت للأمر من ثقب الباب، وليس من النوافذ الكبيرة المشرعة، فرأت أن إيران ظلت تدعم الإسلاميين في السودان وتساهم في تقوية النظام الحالي، وبالتالي فإن

التكتيكي والإستراتيجي في حرب إيران

تدميرها وإخراجها من الصورة سيساهم في إضعاف النظام وإضعاف قدرته على الاستمرار في الحرب، وهذا نصف الحقيقة. النصف الثاني للحقيقة أن إيران ليست أكبر الداعمين للحرب، وهناك دول أخرى تدعم، وبالتالي فإن خروج إيران من الدائرة سيكون له تأثير جزئي وليس كلياً.

النظر من النافذة الكبيرة يقتضي عدم التعجل وتبني مدخل إستراتيجي للموقف من هذه الحرب يبدأ بالتساؤل: إن تم تدمير إيران ماذا ستكون صورة المنطقة والإقليم؟ ما سيحدث هو دخولنا في العصر الإسرائيلي، حيث ستكون إسرائيل هي القوة الإقليمية الأكبر المتحكمة في المنطقة، وستواصل سياساتها التوسعية وتشكيل الأنظمة في المنطقة بحسب مصالحها المعروفة، فما هي مصلحتنا في ذلك؟.

يتميز قادة إيران بغباء سياسي سببه التفكير العقائدي المنغلق، فهم بدلاً من كسب شعوب المنطقة إلى جانبهم اتخذوا الموقف الخاطئ بمهاجمة دول الخليج، وبالتالي خسروا تعاطف كثير من شعوب المنطقة وحولوها إلى عدو، وأرسلوا رسالة أنهم غير قادرين على مواجهة أمريكا وإسرائيل، العدو الإستراتيجي، فاختاروا المنطقة الأقرب.

خروج إيران من معادلة القوة في المنطقة ستكون له نتائج كارثية على الجميع، حتى دول الخليج. بأي حسابات، فإن مصلحة المنطقة في بقاء إيران كقوة معادِلة للنفوذ الأمريكي الإسرائيلي. لكن المطلوب من إيران، وهذا هو المتوقع إن خرجت متماسكة من هذه الحرب، التخفيف من الغلواء الآيديولوجي، والانفتاح على القوى السياسية الداخلية بإتاحة مزيد من الحريات، والتعامل مع دول الخليج والمنطقة كجيران تجمعهم مصالح مشتركة، مع اختلاف طبيعة الأنظمة.

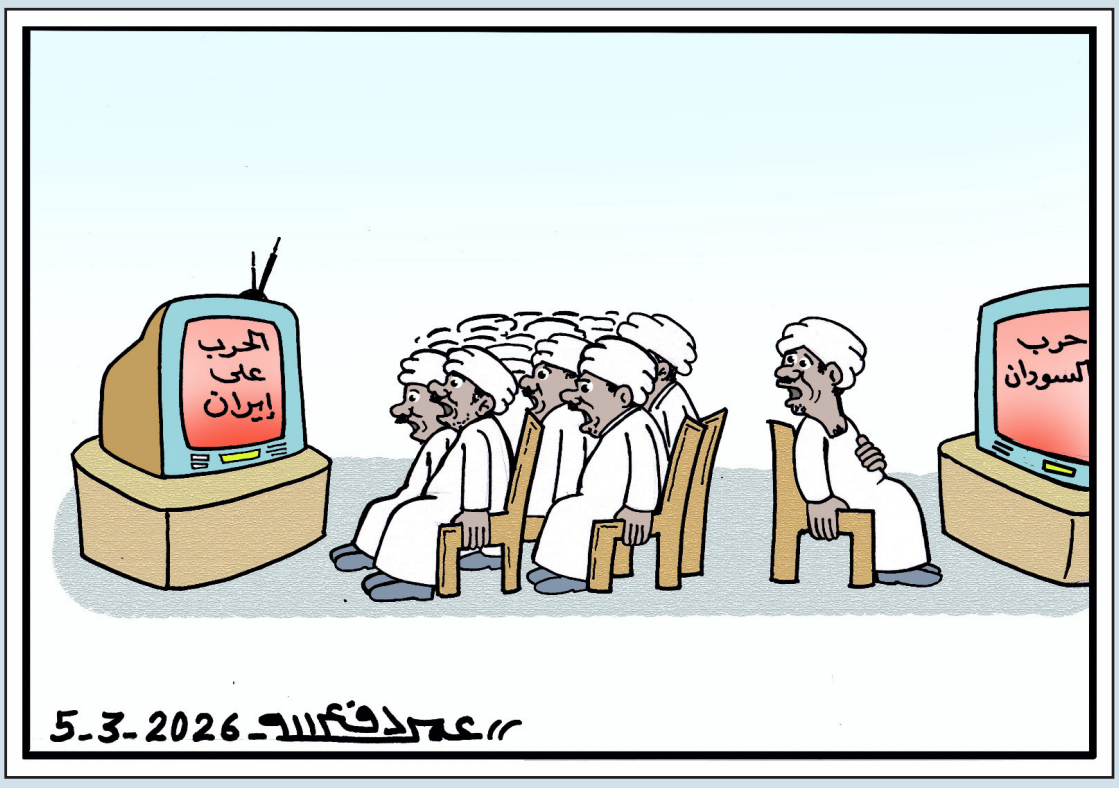

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

لماذا لا يطالب البرهان بإعادة السودانيين من تركيا وقطر؟!

في مدخل معسكر اللاجئين السودانيين في يوغندا (معسكر كرياندنقو) التقى رجل من أهل الخليج معروف بجولاته الخيرية التي يوزع فيها العون على المحتاجين بامرأة سودانية جالسة على حجر.. وهي في حالة ذهول.. وعرف منها أنها خرجت من منزلها في حالة رعب خلال الحرب وكان أولادها برفقتها.. وبعد أن تساقطت الدانات بالقرب منهم فقدتهم ولا تعرف حتى الآن هل هم بين الأحياء أم الأموات!.

جعل الرجل يهدِّئ من روعها.. ثم سار قليلاً في المعسكر وصادف طفلة سودانية في السابعة من عمرها تسير وحيدة.. قالت له إنها كانت الأولى في صفها الدراسي بالسودان، وتتذكّر أنها كانت تحمل حقيبتها في طريقها للمدرسة.. ولكنها الآن لا تدري لماذا هي في هذا المعسكر الخلوي في يوغندا!!.

تحرك الرجل قليلاً فوجد سودانية أربعينية اسمها (هـ. ع) كانت تحاول أن تحقن نفسها بإبرة صدئة من محلول تضعه في (ثيرمس شاي) قديم لأنها تعاني من صدمات السكري المفاجئة.. عرف منها أنها تعيش وحيدة في المعسكر ولا تدري أين زوجها.. قالت إنها خريجة فنون مسرحية.. وحكت له إنها كانت تتابع جولاته الخيرية عبر التلفاز وتدعو الله أن تلتقي به.. وتحلم بذلك في منامها!.

لم تكن تأمل أن تستنجد بكامل إدريس أو البرهان.. بل تحلم بأن يجعل الله نجدتها على يد رجل لا تعرفه من أهل الخير في دولة خليجية!.

هذه ثلاث حالات فقط توضح بعض ما حلَّ بملايين الأسر السودانية بسبب هذه الحرب الفاجرة التي ترفض سلطة بورتسودان الانقلابية ويرفض الكيزان إيقافها!.

ثلاث حالات فقط من معسكر واحد به آلاف اللاجئين السودانيين.. ومن بين مئات المعسكرات ومواقع النزوح واللجوء داخل السودان وخارجه في العديد من دول العالم!.

بكت المرأة التي ضاع أولادها.. وبكت المرأة الأخرى التي فقدت زوجها.. وبكت الطفلة التي فقدت أسرتها ومدرستها.. وبكى معهم الرجل مندوب المنظمة الخيرية!.

لو شاهد هذه اللقاءات المتلفزة مارد من (الجن الكافر) لانفطر قلبه من فرط الحزن والألم وحُرقة الحشا!.

سلطة بورتسودان التي لا تهمها (مثل هذه الحكايات) من قريب أو بعيد، أعلنت عن اجتماع لمجلس الأمن والدفاع الانقلابي لمناقشة (آثار الحرب ضد إيران).. وقال المجلس إنه اطمأن على الأوضاع الأمنية في السودان!.

ثم أصدرت (حركة كرتي الإسلامية) بياناً نفت فيه إدانتها لإسرائيل وأمريكا في حربهما ضد إيران.. وقالت إن بعض (الجهات المغرضة) أصدرت باسمها بياناً يدين أمريكا وإسرائيل وإنها تتبرأ من هذا البيان!.

ولا يزال د.عبدالله علي إبراهيم وصحبه وصحفجية المخالي و(حكامات النقطة) والأئمة المرتشون يحرضون على مواصلة الحرب في السودان، ويرفضون الهدنة من مهاجعهم الدافئة في قطر وتركيا وأمريكا وماليزيا ودبي.. ويرون أن المشكلة كلها في (صمود).. وفتى من دنقلا اسمه (منيب عبدالعزيز)!!.

الله لا كسَّبكم!.

نمو ما بعد الصدمة

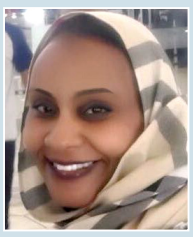

بروفيسور/ نعمات الزبير

في علم النفس الإيجابي يوجد مفهوم اسمه «نمو ما بعد الصدمة». Post-Traumatic Growth

الفكرة هنا أن بعض الناس لا يخرجون من التجربة القاسية كما كانوا، بل يخرجون بنضج أعمق ورؤية أوضح للحياة.

النمو يحدث في 5 مجالات غالبًا:

تقدير أكبر للحياة،
قوة داخلية أعلى،
علاقات أعمق،
وضوح القيم والحدود،
ومعنى جديد للحياة.

وهذا يطابق فكرة:
«الأذى لا يختفي لكنه يعاد تشكيله».

إعادة تفسير الألم (العلاج المعرفي) Cognitive Behavioral Therapy

في العلاج المعرفي السلوكي، الفكرة الأساسية:
الحدث لا يحدد مشاعرك.. بل تفسيرك للحدث.

نفس التجربة قد:
تكسر شخصًا إذا فسّرها كدليل على ضعفه،
تقويه إذا فسّرها كدرس وخبرة وحدود جديدة.

هنا يظهر الفرق الذي ذكرته:
الأول ترك التجربة تعرّفه،
الثاني فهمها ووظّفها.

هذا يُسمى في علم النفس:
إعادة البناء المعرفي (Cognitive Restructuring)
الألم كإعادة تشكيل للهوية
Resilience
المرونة النفسية لا تعني عدم التألم،
بل تعني القدرة على إعادة التنظيم بعد الألم.

عندما يمر الإنسان بتجربة قاسية ويحللها بوعي:
يعيد تعريف نفسه،
يعيد ضبط حدوده،
يطور جهاز إنذار داخلي صحي،
يقل اندفاعه،
ويزيد اتزانه.

وهذا ما وصفته بدقة: «تصبح أقل اندفاعًا وأكثر اتزانًا».

العمل الطوعي: تحوّل الفقر إلى قوة

أماني أبو سليم

هناك أوقات مفصلية في تاريخ الشعوب لا تقاس بحجم الخسائر فقط، بل بالقدرة على التماسك. في السودان تقاطعت الحرب مع الفقر والنزوح، لتخلق واقعاً مأساوياً صار فيه العمل الطوعي ضرورة وجودية.

في السودان، طوال العقود الفائتة، انتشر الفقر والحاجة للإطعام ولمصدر مياه نظيفة وعون صحي، لم يكن ذلك لخلل اقتصادي فقط، بل لإنهاك الناس ليبقوا في دائرة مستمرة لتأمين أساسيات الحياة.

نشط العمل الطوعي في السودان بصورة ملحوظة منذ بداية الألفية الثانية، وتزايد بعدها بوتيرة عالية، لم يعد في تزايده يسد الرمق ويخدم فقط، بل يخفف من وطأة تلك الدائرة، يمنح الناس فرصةً لالتقاط الأنفاس، ليفكروا ويخططوا وربما يحلموا قليلاً.

بل يمكن القول إن هذا النوع من العمل قلب محنة الإفقار والذل إلى فرصة للقوة عبر السند والتكاتف. ما كان وسيلة إضعاف، أصبح بوعي مساحة للتضامن. وما كان أداةً لإشغال الناس بلقمة العيش، صار دافعاً ليجتمعوا.

العمل الطوعي، حين يكون منظماً ومسؤولاً، يفعل أكثر من توزيع الطعام أو حفر آبار، إنه يعيد بناء الثقة؛ الثقة بين المانح والمستفيد، الثقة بين الفرد ومجتمعه. المستفيد لا يتلقى مساعدة فقط، إنه يتلقى رسالة تقول إن المجتمع يراه، يحس بمعاناته، ويحترم إنسانيته. هذا الشعور لا يقل أهمية عن الطعام أو الماء أو الدواء.

وفي الجهة الأخرى، يكتشف المتبرع، أنه ليس عاجزاً أمام ما يراه من قسوة الفقر والحاجة، بل إنه جزء من الحل، بدلاً مجرد مشاهد. حتى متبرعي المبالغ الصغيرة، تعيد عندهم الثقة وإحساس إمكانية السيطرة على فقر متزايد. يمكن اعتبار ذلك تبادلاً للقوة أكثر منه إحساناً من طرف إلى طرف.

يحضرني هنا مثال منظمة صدقات الخيرية التي بدأت في مطلع الألفينات، حين بدأت مبادرةً صغيرة من مجموعة أصدقاء. تحولت الفكرة إلى مؤسسة بهياكل واضحة وشبكة متطوعين، شراكات داخل السودان وخارجه.

نجاح صدقات في توسيع عملياتها، وبناء شراكات مع جهات مثل يونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى دعم كيانات المغتربين مثل صدقات أمريكا وصدقات كندا وصدقات بريطانيا يوضح أن العمل الطوعي مثله مثل الاعمال لابدّ أن يُدار باحتراف، لأن ذلك يرفعه من مبادرة محلية إلى شبكة تضامن عابرة للحدود إلى أي مكان يوجد به سوداني يشعر بالمسؤولية تجاه وضع بلاده وأهلها.

إن غياب الدولة عن أهم أدوارها كشف عن قوة كامنة في المجتمع، فتقدُّم المواطنين لسد ما عجزت عنه المؤسسات، لا يعالج أزمةً فقط، بل يجعلهم يخوضون كيف تدار الموارد وكيف تصاغ الشراكات، كيف تُبنى الإدارة، هل يمكن اعتبار ذلك خبرةً جماعية في صناعة الدولة من الأسفل؟.

العمل الطوعي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدولة، لكن يمكن أن يكون تمريناً لصناعة الدولة المطلوبة. المجتمع الذي تعلم أن ينظم نفسه في أوقات الشدة، يعرف ما يريده ويطالب به ويبنيه من مؤسسات تُبنى على الكفاءة والمسؤولية واحترام الإنسان.

في النهاية، القصة ليست في كم المشاريع أو حجم الميزانية، رغم أهميتهما. القصة في الأثر: أمٌّ اطمأنت، طفلٌ توَفّر على فرصة مواصلة تعليمه، مريضٌ وجد الدواء، قريةٌ أصبح لديها مصدر ماء، شابٌ اكتشف إمكانياته في المساهمة في الحل.

في بلد أنهكته الظروف كالسودان، قد يعيد العمل الطوعي تعريف معنى المجتمع: أنه بإمكاننا معاً أن نحول المحنة إلى قوة، وغياب الدولة إلى بداية جديدة.